

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

تشخيص الوضعية المالية في مجتمعات الشركات _ دراسة حالة مجمع صيدال -

تحت إشراف

الواعر هشام

من إعداد الطالبان:

الأستاذ:

_ سليمان شوقي

- رميشي ابتسام

السنة الجامعية 2014/2013

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد إذا رضيت فإلى الإصباح تخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي، نحمدك حق حمدك لما وفقتنا له من صالح الأعمال وخيرها.

اللهم ارزقنا عملا صالحا وعلما نافعا وأخلاقا حميدة نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الواعر هشام لما قدمه لنا من دعم وتوجيهات لانجاز هذا البحث، كما نتقدم بالشكر والامتنان للأستاذان بن جدو عبد السلام وخمقاني بدر الزمان لكل ما قدموه لنا من نصح وإرشاد.

كما أتقدم بكل الامتنان والعرفان لكل من كان سببا لوصولنا إلى هذا المستوى في كل أطوار التعليم من الابتدائي إلى الجامعي. لقوله صلى الله عليه وسلم: " كن عبدا لمن علمك حرفا "

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال والجدول
	قائمة المصطلحات
	مقدمة عامة
34-2	الفصل الأول: مجمعات الشركات
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: ماهية المجمععات
3	المطلب الأول: مفهوم مجمعات الشركات وأهدافها
3	أولاً: تعريف مجمعات الشركات
4	ثانياً: خصائص مجمعات الشركات
3	ثالثاً: أهداف المجمععات
5	المطلب الثاني: مكونات المجمععات
5	أولاً: الشركة الأم
5	ثانياً: الشركة القابضة
6	ثالثاً: الشركة التابع Filial
7	المطلب الثالث: تصنيف المجمععات
7	أولاً: تصنيف المجمععات حسب طبيعتها
8	ثانياً: تصنيف المجمععات حسب البنية
8	المطلب الرابع: مزايا وعيوب المجمععات
8	أولاً: مزايا المجمع
10	ثانياً: عيوب تكوين المجمع

11	المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية الموحدة
11	المطلب الأول: نشأة القوائم المالية الموحدة
12	المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية الموحدة
12	أولاً: تعريف القوائم المالية
12	ثانياً: أنواع القوائم المالية الموحدة
12	ثالثاً: أسباب إعداد القوائم المالية الموحدة
13	رابعاً: أهداف القوائم المالية الموحدة
13	المطلب الثالث: القوائم المالية الموحدة طبقاً للنظام المحاسبي المالي

13	أولاً: القوائم المالية الموحدة طبقاً للنظام المحاسبي المالي
14	ثانياً: شروط ومبررات إعداد القوائم المالية الموحدة
15	المطلب الرابع: إجراءات التوحيد ومتطلبات الإفصاح.
15	أولاً: إجراءات التوحيد
16	ثانياً: متطلبات الإفصاح المحاسبي
17	المبحث الثالث: عرض القوائم المالية الموحدة وفق SCF
17	المطلب الأول: قائمة المركز المالي
17	أولاً: المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية
18	ثانياً: نموذج لقائمة المركز المالي الموحدة
21	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
21	أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج
21	ثانياً: المعلومات التي يجب عرضها في جدول حسابات النتائج
25	المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية وتغير الأموال
25	أولاً: قائمة التدفقات النقدية
28	ثانياً: أنواع التدفقات النقدية
29	المطلب الرابع: ملحق الكشوفات المالية
29	أولاً: تعريف ملحق الكشوف المالية
30	ثانياً: محتوى ملحق الكشوف المالية
31	ثالثاً: نماذج الجداول يمكن إيرادها في ملحق الكشوف المالية
34	خلاصة:
73-36	الفصل الثاني: التشخيص المالي في المجمعات
36	تمهيد:
37	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي في المجمعات
37	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهدافه
37	أولاً: تعريف التشخيص المالي
38	ثانياً: أهداف التشخيص المالي
39	ثالثاً: أنواع التشخيص المالي والأطراف المستفيدة
40	المطلب الثاني: خطوات التشخيص المالي
40	أولاً: التعرف على المجمع
41	ثانياً: دراسة التطور خلال الفترة
41	المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي
42	أولاً: تشخيص الهيكل المالي
42	ثانياً: تقييم النشاط والنتائج
42	ثالثاً: تقييم المردودية
42	رابعاً: تشخيص التدفقات المالية
42	المطلب الرابع: طرق التشخيص المالي
43	أولاً: طريقة المقاربة الإجمالية مع الأخذ بالمحيط
43	ثانياً: التشخيص التطوري

44	ثالثا: التشخيص المقارن
44	رابعا: التشخيص المعياري
45	المبحث الثاني: تشخيص المردودية والمخاطر المترتبة عنها
45	المطلب الأول: المردودية الاقتصادية
45	أولا: تعريف المردودية الاقتصادية
45	ثانيا: مكونات المردودية الاقتصادية
46	المطلب الثاني: المردودية المالية
46	أولا: تعريف المردودية المالية
47	ثانيا: مكونات المردودية المالي
48	المطلب الثالث: العلاقة بين المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرفع المالي
50	المطلب الرابع: تشخيص المخاطر التشغيلية و المالي
50	أولا: تشخيص خطر الاستغلال
52	ثانيا: تشخيص المخاطر المالية
54	المبحث الثالث: تشخيص الهيكل المالي والمخاطر المترتبة عنه
54	المطلب الأول: التحليل المالي الذمي
54	أولا: الميزانية المالية (السيولة _ الاستحقاق)
55	ثانيا: أدوات التحليل المالي الذمي
58	ثالثا: أهم الانتقادات الموجهة للتحليل المالي التقليدي
58	المطلب الثاني: المنظور الوظيفي (التحليل المالي الوظيفي)
59	أولا: الميزانية الوظيفية
62	ثانيا: نسب النشاط
63	المطلب الثالث: تشخيص حسابات النتائج
63	أولا: التمويل الذاتي
65	ثانيا: مضمون جدول التمويل
67	المطلب الرابع: جدول تدفقات الخزينة
67	أولا: الطريقة غير المباشرة
70	ثانيا: الطريقة المباشرة
72	ثالثا: تشخيص جدول تدفقات الخزينة
73	خلاصة:
106-75	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للتشخيص المالي على مجمع صيدال.
75	تمهيد:
76	المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال
76	المطلب الأول: نشأة المجمع
77	المطلب الثاني: التعريف بمجمع صيدال
78	المطلب الثالث: فروع المجمع وأهم نشاطاته
78	أولا: فروع المجمع
80	ثانيا: نشاط مجمع صيدال

81	المطلب الرابع: عرض القوائم المالية الموحدة لمجمع صيدال
81	أولاً: قائمة المركز المالي
82	ثانياً: جدول حسابات النتائج
83	المبحث الثاني: تشخيص جدول حسابات النتائج والمردودية والمخاطر المترتبة عنها
83	المطلب الأول: تشخيص جدول حسابات النتائج
83	أولاً: رقم الأعمال
84	ثانياً: القيمة المضافة
84	ثالثاً: الفائض الإجمالي للاستغلال
85	رابعاً: النتيجة العملياتية
85	خامساً: النتيجة المالية
85	سادساً: النتيجة الصافية
86	المطلب الثاني: تشخيص المردودية الاقتصادية
86	أولاً: حساب المردودية الاقتصادية
87	ثانياً: تشخيص المردودية الاقتصادية
88	المطلب الثالث: تشخيص المردودية المالية
88	أولاً: حساب المردودية المالية
89	ثانياً: تشخيص المردودية المالية واثـر الرفع المالي
89	المطلب الرابع: تشخيص خطر الاستغلال والخطر المالي
89	أولاً: خطر الاستغلال
91	ثانياً: حساب الخطر المالي
92	المبحث الثالث: تشخيص الهيكل المالي
92	المطلب الأول: التحليل المالي الذاتي (السيولة والاستحقاق)
92	أولاً: تمثيل الميزانية المالية المختصرة
92	ثانياً: تشخيص الميزانية بواسطة
96	المطلب الثاني: المنظور الوظيفي
96	أولاً: بناء الميزانية المالية الوظيفية الموحدة
98	ثانياً: تشخيص الميزانية الوظيفية الموحدة
99	المطلب الثالث: التحليل الديناميكي
99	أولاً: جدول التمويل
100	ثانياً: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)
102	ثالثاً: تشخيص جدول التدفقات النقدية
103	رابعاً: التغير في رؤوس الأموال
104	المطلب الرابع: نتائج الدراسة الميدانية
104	أولاً: بالنسبة لجدول حسابات النتائج
104	ثانياً: بالنسبة للمردودية الاقتصادية والمالية والمخاطر المترتبة عنها

105	ثالثا: بالنسبة للمنظور المالي والوظيفي
105	رابعا: التحليل الديناميكي
106	خلاصة
108	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
الفصل الأول		
7	هيكل المجمع	(01 – I)
الفصل الثاني		
38	تشخيص الوضعية المالية للمجمع	(01 – II)
39	الجهات المستفيدة من التشخيص المالي	(02 – II)
40	صيرورة عملية التشخيص المالي	(03 – II)
41	أدوات التشخيص المالي	(04 – II)
الفصل الثالث		
78	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	01 – III) (
83	التمثيل البياني لرقم الأعمال	02 – III) (
84	التمثيل البياني للقيمة المضافة	03 – III) (
84	التمثيل البياني للفائض الإجمالي للاستغلال	04 – III) (
85	التمثيل البياني للنتيجة العملياتية	05 – III) (
86	التمثيل البياني للنتيجة الصافية	06 – III) (
87	التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية	07 – III) (
88	التمثيل البياني للمردودية المالية	08 – III) (
90	التمثيل البياني لمعامل الحساسية	09 – III) (
91	التمثيل البياني للخطر المالي	10 – III) (
92	التمثيل البياني للميزانية المالية الموحدة	11 – III) (

قائمة جداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الأول		
(01 – I)	نموذج الميزانية المالية المدمجة (جانب الأصول)	19
(02 – I)	نموذج الميزانية المالية المدمجة (جانب الخصوم)	20
(03 – I)	حساب النتائج المدمج حسب الطبيعة	23
(04 – I)	حساب النتائج المدمج حسب الوظيفة	24
(05 – I)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	27
(06 – I)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	28
(07 – I)	جدول تغير رؤوس الأموال	29
(08 – I)	جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية	31
(09 – I)	جدول الإهلاكات	31
(10 – I)	جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية	31
(11 – I)	جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	32
(12 – I)	جدول المؤونات	32
(13 – I)	كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	33
الفصل الثاني		
(01 – II)	اثر الرفع المالي	48
(02 – II)	الميزانية المالية الموحدة المختصرة	54
(03 – II)	حالات التوازن لرأس المال العامل الدائم	56
(04 – II)	نسب السيولة العام	57
(05 – II)	النسب الهيكلية	58
(06 – II)	تمثيل الميزانية الوظيفية	59
(07 – II)	جدول احتياجات رأس المال العامل	60
(08 – II)	الخزينة الصافية	61
(09 – II)	نسب النشاط	62
(10 – II)	طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	64
(11 – II)	طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	64
(12 – II)	الجزء الأول من جدول التمويل الذاتي	66
(13 – II)	الجزء الثاني من جدول التمويل الذاتي	66
(14 – II)	حساب التغير في رأس المال العامل	--
(15 – II)	جدول تدفقات الخزينة بالطريق غير المباشرة	69
(16 – II)	العوامل المالية التي تؤثر على الجانب النقدي	71

71	جدول تدفقات الخزينة بالطريق المباشرة	(II - 17)
الفصل الثالث		
81	الميزانية المالية الموحدة	(III - 01) (
82	جدول حسابات النتائج	(III - 02) (
86	حساب الأصول الاقتصادية	(III - 03) (
87	جدول حساب المرد ودية الاقتصادية	(III - 04) (
88	جدول حساب المردودية المالية	(III - 05) (
89	جدول حساب أثر الرفع المالي	(III - 06) (
90	جدول حساب معامل الحساسية	(III - 07) (
91	جدول حساب الخطر المالي	(III - 08) (
93	حساب رأس المال العامل الصافي	(III - 09) (
93	حساب نسب السيولة	(III - 10)
94	حساب النسب الهيكلية	(III - 11)
95	حساب نسب النشاط	(III - 12) (
97	الميزانية الوظيفية	(III - 13) (
98	جدول حساب مؤشرات التوازن المالي	(III - 14)
100	حساب القدرة على التمويل الذاتي	(III - 15) (
101	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	(III - 16) (
103	جدول تغير رؤوس الأموال	(III - 17) (

قائمة المصطلحات

AE	Actif économique	الأصول الاقتصادية
BFR_g	Besoin en Fonds de Roulement	الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي
BFR_{hex}	Besoin en Fonds de Roulement hors exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
BFR_{hex}	Besoin en Fonds de Roulement d'exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
CA	Chiffre d'Affaire	رقم الأعمال
CAF	Capacité d'autofinancement	القدرة على التمويل الذاتي
D	Dettes	الديون
CP	Capitaux Propres	الأموال الخاصة
D	Taux de Distribution des Dividends	معدل توزيع الأرباح
DLMT	Dettes à Long ou Moyen Terme	ديون طويلة أو متوسطة الأجل
DCT	Dettes à Court Terme	ديون قصيرة الأجل
EBE	Excédent But d'exploitation	الفائض الاجمالي للاستغلال
E_{ex}	Emploi d'exploitation	استخدامات الاستغلال
E_{hex}	Emploi hors exploitation	استخدامات خارج الاستغلال
ET	Emploi de Trésoreries	استخدامات الخزينة
ES	Emploi Stables	استخدامات مستقرة
FF	Frais Financiers	المصارف المالية
FRL	Fonds de Roulement Liquidité	راس المال العامل للسيولة
FR_{ng}	Fonds de Roulement Net Global	راس المال العامل الصافي الاجمالي
FTD	Flux de trésorerie Disponible	تدفق الخزينة المتاح
I_m	Immobilisation	الاستثمارات
IP	Indice de Profitabilité	مؤشر الربحية
IPG	Indice de Profitabilité Global	مؤشر الربحية الاجمالي
IS	Impôts sur Société	الضريبة على ارباح الشركات
KSP	Coût des capitaux Propres	تكلفة الاموال الخاصة
LE	Leverier d'exploitation	الرافعة التشغيلية
RC	Résultat Courant	النتيجة الجارية
R_{cp}	Rentabilité Financière	المردودية المالية
RD	Ressources Durable	الموارد الدائمة
R_e	Rentabilité économique	المردودية الاقتصادية
R_E	Résultat d'exploitation	نتيجة الاستغلال

R_{ex}	Ressources d'exploitation	موارد الاستغلال
R_{hex}	Résultat hors exploitation	النتيجة خارج الاستغلال
R_{ent}	Résultat net	النتيجة الصافية
R_T	Ressources de trésorerie	موارد الخزينة
T_{ng}	Trésorerie nette globale	الخزينة الصافية الاجمالية
VA	Valeur Ajoutée	القيمة المضافة

مقدمة عامة:

نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية الراهنة أدى ذلك إلى تحول معظم الدول من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق الحر بما في ذلك الجزائر، الأمر الذي أدى إلى كبر حجم المؤسسات وتنوع نشاطاتها ليشمل جميع المجالات بين مختلف البلدان، حيث قامت هذه المؤسسات بإنشاء فروع أو شركات تابعة لها تحت سيطرة شركة واحدة تدعى بالشركة الأم، هذه التشكيلة التي تسمى بالمجمعات الاقتصادية التي تعمل تحت ضغط التعقيد المتزايد والتغير السريع في بيئة الأعمال تسعى جاهدة لأن تكون مرنة وسريعة الاستجابة لأي تغير طارئ، وذلك من خلال تبنيتها منهاجاً استراتيجياً جيد يدعم مركزها المالي والتنافسي، ويعزز قدرتها على الاستمرار والبقاء في السوق.

ونتيجة لتزايد حجم تعاملاتها الاقتصادية مع الأطراف الموجودة في المحيط الخارجي الذي تنشط فيه، سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا ما حتم عليها تقييد نشاطها وفقاً لقوائم مالية موحدة التي تمثل هذه الأخيرة مخرجات النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يتطلب إجراء الدراسات وتحليل القوائم للمجمع محل الدراسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة.

وبالتالي فإن التشخيص المالي يعتبر عنصراً هاماً لأنه يقوم بإعطاء صورة مالية جيدة عن وضعية المجمعات، خاصة في ظل تعاظم دور أسواق رأس المال، وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها نتيجة لتطورات التكنولوجيا أو ما يعرف بزمن العولمة، كما أن تعاظم دور المؤسسات القابضة خاصة شركات متعددة الجنسيات، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وهذا ما جعل الإدارة ومختلف متعاملاتها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية التي يتخذونها كسبيل في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة.

وبما أن القوائم المالية الموحدة تعتبر المصدر الرئيسي لتقديم المعلومات المحاسبية للعديد من الأطراف، فإن فهمها وتشخيصها أصبح أمراً ضرورياً، إذ أنه لا يمكن أن يكون هناك تشخيص لوضعية المجمعات من دون دراسة تحليلية لهذه القوائم.

كما أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتوياتها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تماشياً مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد لآخر، هذا ما أدى بنا لأجراء عملية التوحيد.

ومن هذا المنطلق يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية التشخيص المالي في إبراز الوضعية المالية الحقيقية للمجمعات؟

وبناء على الإشكالية المقدمة يمكن طرح التساؤلات التالية:

❖ ما طبيعة المجمعات وما هي أهم خصائصها؟

❖ هل التشخيص المالي في المجمعات يختلف عن التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية العادية؟

❖ ما مدى مصداقية القوائم المالية الموحدة في تقييم الوضعية المالية للمجمعات الاقتصادية؟

و على اثر هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

➤ **الفرضيات:**

❖ ربما يكون للمجمع طبيعة مالية خاصة تختلف عن المؤسسة البسيطة.

- ❖ قد يختلف التشخيص المالي في المجمعات عن المؤسسة الاقتصادية العادية.
- ❖ قد لا تبرز القوائم المالية الموحدة صورة عامة عن وضعية المجمع.

➤ أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- تتمثل أهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا لاختيار الموضوع فيما يلي:
- ❖ يدرج هذا الموضوع ضمن التخصص المتمثل في مالية المؤسسات.
- ❖ شغفنا الشديد بموضوع التشخيص المالي.
- ❖ إذ أن هذا الموضوع كان يشخص وضعية المؤسسة الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي، وقد قمنا بتسليط الضوء عليه من أجل التفرقة بين المؤسسة الاقتصادية و المجمع.
- ❖ الاهتمام الشديد بالقوائم المالية من طرف المستخدمين الخارجيين.
- ❖ إضافة مرجع جديد إلى مكتبة الجامعة.

➤ تحديد إطار الدراسة:

تقتصر دراستنا على تشخيص الوضعية المالية للمجمع، بالاعتماد على القوائم المالية الموحدة وفق النظام لمحاسبي المالي، على أساس أنها ظاهرة جديدة ومن أشكال تطور عمليات الاستحواذ و الاندماج بالإضافة إلى محاولة معرفة ظاهرة المجمعات الاقتصادية.

➤ أهداف البحث:

- نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى جملة من الأهداف يمكن صياغتها كما يلي:
- ❖ من أجل التفرقة بين المجمعات الاقتصادية والمؤسسات.
- ❖ من أجل معرفة أيضا هل المجمع استطاع أن يعظم من المردودية ويقلل من المخاطر بتتويج محفظة نشاطاته.
- ❖ التعرف على مراحل التشخيص المالي، وأهم الأدوات المستعملة لتقييم الوضعية المالية للمجمع.
- ❖ من أجل التعرف على الطبيعة المالية الخاصة للمجمعات الاقتصادية.
- ❖ معرفة دور المعلومة القطاعية في تسليط الضوء على الوضعية الحقيقية للمجمع.

➤ منهج الدراسة وأدواتها:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وإثبات صحة الفرضيات من عدمها اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي تم من خلاله التطرق إلى نشأة القوائم المالية الموحدة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي التفسيري في تحليل و تفسير النتائج المتحصل عليها.

حيث استخدمنا مجموعة من الكتب باللغتين العربية والفرنسية للإلمام بالجانب النظري المتحصل عليها من مكتبة الجامعة بالإضافة إلى بعض الكتب التي تحصلنا عليها من مكتبات الجامعات أخرى. بالإضافة إلى الأطروحات والقوانين والجرائد والمحاضرات. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا في جمع المعلومات على موقع مجمع صيدال Cosobe الذي استخرجنا منه معظم المعطيات الخاصة بالمجمع.

➤ الدراسات السابقة:

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجستير (على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتتالة لموضوع التشخيص المالي في مجمعات الشركات، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

❖ دراسة لزعر محمد سامي " التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة قسنطينة 2012/2010

حيث عالج هذا الباحث تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكان يهدف لإبراز عيوب النظام القديم مقارنة بالنظام الجديد واسقط دراسته على مجمع صيدال لم يتمكن في هذه الدراسة من التوصل إلى معرفة المعلومة الغائبة التي تتمثل في المعلومة القطاعية.

❖ دراسة بوكليخة ياسين، طيار خليل، " مجمع الشركات وقوائمه المالية المدمجة وفقا للنظام المحاسبي المالي" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة تلمسان 2013/2012

حيث عالج الباحثان عمليات التجميع المحاسبي والقوائم المالية المدمجة بالإضافة إلى أنهم سلطوا الضوء على المجمعات، فكانت دراستهم أقرب إلى المنظور المحاسبي وليس المالي.

➤ صعوبات الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع صادفنا عدة صعوبات تمثلت في قلة المراجع باللغة العربية خاصة منها التي تتعلق بالجانب النظري للمجمعات، معظم المراجع الموجودة في المكتبة تدرس التحليل المالي وفق النظام المحاسبي القديم، لم تتمكن من القيام بالزيارات الميدانية لنقوم بدراسة حقيقية على أرض الواقع بسبب رفض المؤسسات الجزائرية ذلك فالمعلومات المتحصل عليها والخاصة بالدراسة التطبيقية كانت من الانترنت، كل هذا بسبب عدم تطبيق المؤسسات الجزائرية لقواعد الإفصاح التي جاءت بها القوانين والتشريعات.

➤ هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول أساسية، تناولنا في الفصل الأول ماهية المجمعات وأهم الأمور المتعلقة بها من قوائم مالية موحدة وعرضها أما الفصل الثاني فقمنا فيه بتسليط الضوء على التشخيص المالي ومراحله وأهم الأدوات المستخدمة فيه أما الفصل الثالث فكان دراسة تطبيقية للأدوات التشخيص المالي على مجمع صيدال.

تمهيد:

أمام تكامل الأسواق العالمية وتدويل الخدمات المالية، أدى هذا لظهور العولمة وبظهور التطور الاقتصادي وكذا التطور التكنولوجي وانخفاض تكلفة المعاملات وإزالة القيود الجمركية، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تعيش في وقتنا الحاضر مجموعة من التطورات، حيث أصبحت الأجواء مليئة بالمنافسة نتيجة هذه التطورات، كما أصبحت القوية منها تستهدف الضعيفة، وذلك من أجل التعاون والتكامل بين مختلف هذه المؤسسات، وذلك من أجل البقاء والتصدي للمنافسة الخارجية خاصة تجاه كبريات الشركات.

وعلى إثر هذه التغيرات الحديثة والصراع القائم وتماشيا مع التطور الاقتصادي العالمي، فكرت بعض المؤسسات في التحالف فيما بينها لتوزيع المخاطر والتقليل من قوة هذا الصراع وعواقبه فلجأ بعضها للتكامل فيما بينها متبعة في ذلك أشكال وأساليب مختلفة للتأقلم مع الوضع، فمنها من اختارت التحالف الإستراتيجي نظرا لوجود صراعات تنافسية بينها ومنها من قامت بعملية الشراكة أو إنشاء فروع كاملة الملكية نظرا لغياب المنافسة بينها. ونتيجة لاحتدام المنافسة ظهر شكل جديد من أشكال التعاون فيما بينها والمتمثل في "مجمع الشركات" وهذا النوع برز بقوة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ أن لهذا الشكل عرف اتجاهها نحو النمو والتوسع، فظهرت كتنظيمات ضخمة يمتد نشاطها في عدة دول تتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات، وما لازمها من تدفق هائل في الاستثمارات المختلفة، وكل هذا قصد تعظيم حصتها السوقية، وبالتالي سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: ماهية مجمع الشركات.
- المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية.
- المبحث الثالث: عرض القوائم المالية الموحدة وفقا لـ SCF.

المبحث الأول: ماهية المجمععات

إن مجمع الشركات في الحقيقة هو موضوع واقعي موسع، نظرا لتطوره في الوقت الراهن واكتسابه أهمية اقتصادية عالية وهذا بعد أن اجتاحت مكانة واسعة النطاق في النشاط الاقتصادي، كما أصبحت بعض هذه المجمععات تمثل جانبا هاما من النشاط الاقتصادي لأهم الدول الصناعية، وبغياب، ومن خلال هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث إبراز مختلف المفاهيم التي أسندت لمجمع الشركات.

المطلب الأول: مفهوم مجمعات الشركات وأهدافها

تتعدد المفاهيم الخاصة بمجمعات الشركات، إلا أنها تصب في سياق واحد وهذا ما يجعلها تتميز بعدة خصائص، وفيما يلي سوف ندرج أهم التعريفات والخصائص الخاصة بها.

أولاً: تعريف مجمعات الشركات

يطلق مصطلح مجمعات الشركات، على الشركة التي لها مجموعة من الشركات التابعة لها والتي تتمتع كل واحدة منها بالشخصية المعنوية المستقلة وذلك تحت إشراف الشركة الأم التي تتخذ قرارات مركزية بناء على القوائم المالية الموحدة.

ومنه يمكن تعريف المجمع على أنه: "عبارة عن مجموعة من الشركات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، لكن هناك شركة تمارس السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الناحية المالية (كالرقابة، التوجيه، الاستراتيجيات، ..الخ)، أما من الناحية الاقتصادية (فتتمثل في كل النقاط المتعلقة بموارد الشركة ومخرجاتها، كالمبيعات، المشتريات، ... الخ) تسمى هذه الشركة بالشركة الأم"¹.

وقد عرف الأستاذان Michel Sion ; Bruno Bachy المجمع على أنه: "عبارة عن مجموعة من الشركات المرتبطة مع بعضها البعض، والتابعة لشركة واحدة تدعى الشركة الأم وهذا بالرغم من اختلاف الروابط بينها"².

ويقول الأستاذان Mercadel et Javin: "المجمع هو عبارة عن مجموعة من الشركات التي تتمتع كل واحدة منها بالشخصية المعنوية الخاصة بها، لكن تكون موحدة فيما بينها من خلال الروابط المختلفة، حيث تكون هذه المجمعات مراقبة وموجهة من طرف الشركة الأم محدثة بذلك قرارات مركزية"³.

ويمكن تعريف المجمع على أنه: "مجموعة اقتصادية وتشريعية مختلفة ومستقلة فيما بينها، ولكنها في الواقع خاضعة لوحدة قرارات اقتصادية، وكل هذا تحت سيطرة الشركة الأم"⁴.

وفي تعريف آخر لـ François Goré يقول فيه أن: "المجمع هو عبارة عن مجموعة اقتصادية وتشريعية، مكونة من الشركة الأم والشركات التابعة لها"⁵.

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن المجمعات هي عبارة عن كيان اقتصادي مكون من مجموعة من الشركات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، والتي تكون تحت رقابة وتوجيه وسيطرة الشركة الأم.

ثانياً: خصائص مجمعات الشركات

للمجمعات مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الكيانات الاقتصادية والتي تظهر أهمها فيما يلي⁶:

¹ : [www.http://fr.wikipedia.org/wiki/groupe_%27_entreprise_%27](http://fr.wikipedia.org/wiki/groupe_%27_entreprise_%27) 13 :39 au 14 /11/2013.

² : Bruno Bachy, Michel Sions, **Analyse financière de comptes consolidés Normes IFRS**, Dunod ,Paris , France, 2009, P 05.

³ : C. Mercadel et Javin, **Les contrats de coopération inter entreprises**, édition Juridiques Lefebvre, France 1974, P 09.

⁴ : Maggy Parienté, **Les groupe de société**, édition LITEC, Paris, France, 1993, P 288.

⁵ : François Goré, **Droit des affaire**, Paris Montchrestien, France, 1999, P 475.

⁶ : Christiane Roulet, **comptabilité de société commerciales**, Dunod, France, 13ème, édit, 2001, P 27.

الشركات

1. تتمتع المجمعات بالشخصية المعنوية المستقلة.
 2. تبعية المجمعات ماليا، اقتصاديا وتقنيا وإداريا وتعاقديا للشركة الأم.
 3. يسمى الرابطة المالي الذي يربط بين المجمعات برابط المساهمة.
 4. القوائم المالية للمجمعات هي قوائم موحدة تظهر المجمع كأنه مؤسسة واحدة.
- وتجدر الإشارة إلى أن المجمعات مهما كانت طبيعتها اقتصاديا، وماليا وتقنيا وإداريا إنها تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة إلا أنها تكون تحت سيطرة الشركة الأم.
- ثالثا: أهداف المجمعات

تقوم الشركات بإنشاء شركات تابعة لها أو ضم شركات قائمة لها وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصر أهمها فيما يلي¹:

1. الهدف الأمني:
تعمل الشركات على التوسع بإنشاء شركات تابعة لها، في بلدان أجنبية وذلك بهدف توزيع المخاطر، وهذا ما يجعل المجمعات مستقرة نوعا ما تجاه المخاطر.
2. هدف المردودية:
يتحصل المجمع على مزايا هامة من خلال عدم تساوي القدرة الشرائية والأسعار من بلد لآخر، وهذا ما يحقق للمجمع ميزة تنافسية كبيرة مما يؤدي بها إلى تحقيق عوائد كبيرة، وهذا ما يعزز حصتها السوقية.
3. الهدف التجاري:
تهدف المجمعات من خلال توسعها في البلدان الأجنبية، وذلك من خلال إنشاء شركات تابعة لها، والعمل على تنميط المنتج في كل بلد مضيف من أجل زيادة مبيعاتها.

المطلب الثاني: مكونات المجمعات

يتكون المجمع من الشركة الأم والشركات التابعة لها، وفيما يلي سوف ندرج أهم المفاهيم المتعلقة بمكونات المجمع.

أولا: الشركة الأم:

تعتبر الشركة الأم هي العمود الأساسي للمجمعات فهي تمثل أعلى الهرم، لأنها تمارس الرقابة والتوجيه على الشركات التابعة لها.

ويمكن تعريف الشركة الأم على أنها: "البنية القانونية التي تجمع القدرة الإستراتيجية فهي، تبعث النشاط وتضمن المراقبة داخل المجمع"².

فالشركة الأم دور فعال من خلال تحكمها في اتخاذ القرارات في جميع الميادين، سواء كانت متعلقة بالشركة في الوقت الحالي أو التنبؤ بالمستقبل ويمكنها كذلك أن تؤدي مهام في الجانب الصناعي والمالي، وذلك من خلال تجميع الأنشطة الاقتصادية المتماثلة والمتقاربة، وتحفظ كذلك الشركة الأم بالأصول الصناعية، وفي بعض الأحيان لا تقوم

¹ : Yves Guyon, **Droit des affaires** , Economica, France 9ème édition, 1996, P 602.

² :J.Y Eglem, P. Gazil, **la consolidation outil de gestion et de contrôle des groupe** , édition Vuibert, Paris, France, 1984, P 26.

الشركات

الشركة الأم بتسيير هذه الأصول بنفسها وإنما تفوض هذه العملية لشركة أخرى تدعى بشركة العهدة.¹

ثانياً: الشركة القابضة:

تسمى الشركة الأم بالشركة القابضة في حالة اقتصار دورها على الجانب المالي فقط، وبالتالي فنشاطها يقتصر على تسيير المساهمات المالية المتعددة التي تمتلكها في مختلف الشركات التابعة لها.

ويمكن تعريف الشركة القابضة على أنها: " عبارة عن شركات تتكون أغلب أصولها من أسهم شركات أخرى، حيث تسعى هذه الشركات إلى إتمام العمليات المالية التي تعد مهمة بالنسبة للشركات التي تراقبها وفي نفس الوقت تقوم بتوجيه ومراقبة نشاطاتها الصناعية والتجارية"².

وقد عرف الأستاذ عبد المجيد بوزيدي الشركة القابضة على أنها: " عبارة عن شركة مالية تمتلك حصة جد كبيرة من رأسمال شركات تنشط في نفس القطاع أو في قطاعات متشابهة، وبالتالي فهي تقوم برقابة وتنسيق وتوجيه النشاطات وتقوم أيضا الشركة القابضة بتمويل شركاتها التابعة لها بزيادة رأسمالها عن طريق منح قروض طويلة الأجل"³.

وينحصر دور الشركة القابضة فيما يلي⁴:

1. تسيير الممتلكات والمساهمات، والعمل على مراقبة الشركات الأجنبية داخل الوطن.
 2. العمل على تطوير السياسة التقنية والتجارية والمالية وتوحيدها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بدرجة عالية من الكفاءة.
 3. العمل على تحديد الإستراتيجية العامة للمجمع.
 4. التنسيق والتنظيم بين الشركات التابعة.
- أما حالياً لم يعد نشاط الشركة القابضة ينحصر فقط في تسيير المساهمات المالية، بل امتد ليشمل عمليات الإدارة والتسيير وكذلك توجيه النشاطات ورقابتها.

ثالثاً: الشركة التابع Filial

الشركة التابعة هي الشركة التي يتم السيطرة عليها من قبل شركة أخرى قد تكون الشركة الأم أو الشركة القابضة، والتي يقدر رأسمالها بحوالي 50% وهو ما يمكنها من التحكم في التسيير والإدارة وممارسة الرقابة، وهذا ما يجعل الشركة التابعة تتمتع بالاستقلالية المعنوية لشخصيتها.

وقد تكون الشركة التابعة مشتركة بين مجموعة من المساهمين وبالتالي تسمى بالشركة المشتركة.

¹ : Francis Lefebvre, **Mémento pratique fiscal 2000** , édition Lefebvre, France 2000, P 64.

² : Nguyen Phu Duc, **La fiscalité internationale des entreprises** , édition Masson, France 1985, P P 287- 288.

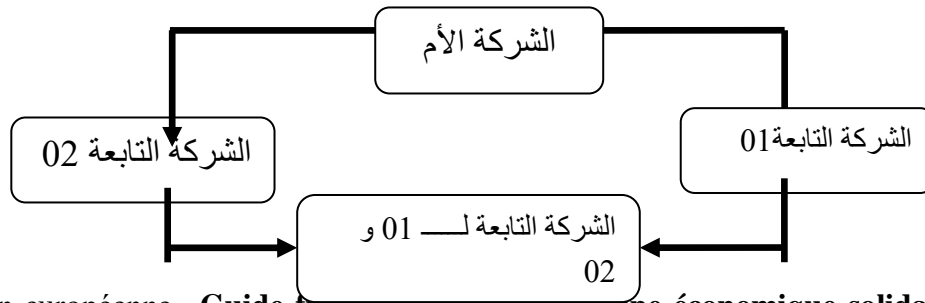
³ : Abdelmadjid Bouzidi, **Comprendre les mutations de l'économie Algérienne** , édition ANEP, Alger 1999, P48.

⁴ : Isabelle Bourdis, Alain Dondaine, **Dictionnaire des sciences économique et sociales** , édition Hachette, France, 2002, P 179.

الشركات

- ويمكن تعريف الشركة التابعة على أنها: " الشركة التي تهيمن وتسيطر عليها الشركة الأم إلا أنها تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة"¹.
وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين الشركات التابعة وفروع الشركات ويمكن حصر هذه الفروق فيما يلي²:
1. الشركة الفرعية هي عبارة عن وكالات وفروع ثانوية لا تمتلك الشخصية المعنوية المستقلة، وبذلك فهي لا تشكل هياكل قانونية مستقلة.
 2. كما أنها تتمتع بنوع من اللامركزية البسيطة وهذا لضمان سير النشاط فقط.
 3. أما عن محاسبة الشركة الفرعية تدرج ضمن محاسبة الشركة الأم بصفة مباشرة.
 4. بالنسبة لمجمع الشركات فهو عبارة عن مجموعة من الشركات التابعة المستقلة من الناحية القانونية والتابعة من الناحية الاقتصادية.
- ويمكن أن نوضح المجمع في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-01): هيكل المجمع



Source : L'union européenne, Guide financière pour les groupe économique solidaires , L'association, Active. France, P 19.

المطلب الثالث: تصنيف المجمعات

تصنف المجمعات حسب طبيعتها وحسب بنيتها إلى ما يلي:

أولاً: تصنيف المجمعات حسب طبيعتها

يمكن تصنيف المجمعات حسب طبيعتها إلى³:

1. المجمعات الصناعية:

تمارس الشركة الأم في هذا النوع نشاط صناعي أو تجاري، وتتشكل المجمعات بغرض توسيع النشاطات ويحدث ذلك بإنشاء شركات تابعة أو بشراء شركات موجودة.

2. المجمعات الشخصية:

تتكون المجمعات الشخصية من مجموعة من الشركات التي تكون فيها وحدة القرارات ناجمة عن المسيرين، تربط بينهم علاقات شخصية قوية أو عائلية تدفعهم إلى التجمع.

¹ :<http://www.juritravail.com/lexique/filiale.html>, 26/02/2014, 19: 00h

² : Christine Colette, **Incitation à la gestion fiscale des entreprises** , édition Eyrolles, France 1994, P 34.

³ : Pierre Conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise** , 9ème édition, Dunod, France 1999, P650.

3. المجمعات المالية:

تسعى المجمعات في هذا النوع على حيازة المساهمات المالية في شركات أخرى ويقتصر نشاطها على تسيير الوظيفة المالية فقط، وأكبر مثال على ذلك الشركات القابضة.

4. المجمعات التعاقدية:

هذا النوع من المجمعات يقوم على عقود مختلفة تربط الشركات بعضها ببعض، ولا يتعلق الأمر في هذه الحيازة على مساهمات مالية، ولكن يتعلق الأمر بتقوية الشركات.

ثانياً: تصنيف المجمعات حسب البنية

من أهم البنيات المالية للمجمع نجد ما يلي¹:

1. البنية الهرمية:

تمتلك الشركة الأم في هذا النوع من المجمعات مساهمات في شركات تابعة، والتي بدورها تشكل مساهمة في شركات تابعة أخرى، وتعتبر هذه البنيات من أقدم البنيات التي عرقتها المجمعات.

2. البنية الشعاعية:

تمتلك الشركة الأم في هذه البنية مساهمات مباشرة في عدة شركات وتمارس الرقابة مباشرة، حيث أن كل شركة تابعة ليس لها علاقة تربطها بالشركات التابعة الأخرى.

3. البنية الدائرية:

تمتلك الشركة الأم في هذه البنية مساهمات في شركات أخرى، التي بدورها تمتلك مساهمات في شركة أخرى، والشركة الأم تمتلك بطريقة غير مباشرة مساهمة في الشركة التابعة.

4. البنية المركبة:

نجد في بعض الحالات بنيات معقدة للمجمع، حيث أن هناك مزج بين البنيات الهرمية والبنيات الشعاعية والدائرية.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب المجمعات

إن المجمع ذو تركيبة معقدة مما يجعله دائم التحولات، وهذا ما يكسبه مزايا متعددة في مجالات مختلفة، إلا أن هذه المزايا لا تخلو من العيوب التي لا ربما تؤثر تأثيراً سلبياً على نشاط المجمعات ويمكن إدراجها فيما يلي:

أولاً: مزايا المجمع

يمكن أن نقسم مزايا المجمعات إلى مزايا اقتصادية ومالية وتشريعية ويمكن أن تظهر كالآتي²:

1. المزايا الاقتصادية للمجمع:

إن المجمع بحكم صفته الخاصة يكتسب مزايا اقتصادية تتمثل أهمها فيما يلي:

¹: France Guirmand, Alin Hérand, **Droit des Sociétés**, Dunod, 6ème édition, France 1999, P 451.

²: المرجع نفسه، ص ص 603،604 .

الشركات

- يمثل المجمع أداة جيدة للتركيز الصناعي للشركات، من خلال توظيف وتجميع الوسائل التي لا يمكن لأي مؤسسة أن تجمعها وحدها.
 - مركزية الرقابة في المجمع.
 - يستفيد المجمع من مزايا توزيع الخطر.
 - سهولة التسيير وذلك بسبب تعدد مراكز القرارات، ولكن الأهداف تكون موحدة.
 - تتحقق إستراتيجية التنوع والتوسع من خلال التعاون بين الشركات.
 - الاعتماد على تكنولوجيا معقدة وتمديد مراحل الإنتاج.
 - كسب علاقات جيدة مع البنوك والمؤسسات المالية.
 - تحقيق جودة وسمعة جيدة للمجمعات.
 - تحقيق ميزة تنافسية كبيرة للمجمع مما يجعله ذو حصة اقتصادية كبيرة.
2. المزايا التشريعية والمالية:

تتمثل هذه المزايا في عنصرين أساسيين هما¹:

- مرونة التركيبة: تنوع النشاطات على مستوى وحدات تشريعية مختلفة تسمح بتحكم أكثر في المسؤوليات، مع تحمل المخاطر العامة التي يمكن أن تحصل لكل شركة تابعة وهذا باختلاف تشريعات التي تواجد في هذه البلدان، فكل شركة تسيير مسؤولياتها لوحدها، مع تحمل عام للمخاطر المحتملة، كما أن التنظيم المرن للمجمع يسمح أيضا بإعادة هيكلة النشاطات وهذا راجع لمرونة العمليات المالية على مستوى الشركة الأم.

فعملية التنازل أو التبادل لأسهم هي أكثر سهولة وأقل تكلفة منها عندما تكون بين شركات لا تنتمي لنفس المجمع.

- المراقبة: إن قانون تحقق الأغلبية من اجل ممارسة الرقابة في مجالس المساهمين تسمح بحق ممارسة قرار بدون اكتتاب جميع الأسهم فيتم إنشاء شركات تابعة برأس مال أقل.

3. المزايا التقنية والتنظيمية:

من ضمن أهداف تكوين المجمع هو جعل من الشركة الأم أكثر مرونة تنظيمية، حيث أن كبر الشركة يمكن أن يحدث حالة معقدة في التسيير فالشركة إذا عندما يزيد حجمها فمن الأجدر لها إنشاء فروع أو شركات تابعة لها تتميز بشخصية معنوية خاصة بها والتسيير في إطار إستراتيجية وأهداف موحدة ولهذا فإن تبني تنظيم مرن له أحد الأهداف التالية²:

- توثيق الروابط بين الشركات.
- إعطاء أكثر حرية في اتخاذ القرار لكل شركة تابعة.
- إعادة تنظيم الشركات التابعة بمراعاة الظروف المحيطة بها.

من أهم مميزات المجمع هو تعدد تنظيماته وتوسعه ولهذا فهو يجلب أحسن المهارات المسيرة التي تستطيع مضاعفة المردودية وكذلك فالمجمع يسمح بتوظيف أحسن الإطارات.

¹: ياسين بوكليخة، خليل طيار، مجمع الشركات وقوائمه المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 26. المرجع نفسه، ص 27.²

الشركات

كما يتيح للشركات التابعة المنشأة حديثا، من اكتساب أيدي عاملة كفئة بمجرد بداية نشاطها، وهذا من خلال إمكانية تحويل الإطارات العاملة من شركة لأخرى تدخل مباشرة في الإستراتيجية المسطرة من قبل المجمع.

فالشركات الكبرى أو مجمعات الشركات يمكن أن تحقق نتائج هامة، عكس الشركات الصغرى، حيث أنها تستطيع توظيف وسائل بتكاليف أقل وإحلال استثمارات بأقل قيمة¹.

ثانيا: عيوب تكوين المجمع

بالرغم من المزايا التي تحققها المجمعات إلا أنها لا تخلو من العيوب والتي يمكن ذكرها كما يلي²:

1. بالنسبة لوضعية المساهمين:

سيطرة المصلحة العامة على المصلحة الخاصة للشركة التابعة وهذا ما يجعل عدم وجود توازن داخل المجمع، لأن القرار دائما يكون لدى أغلبية المساهمين الذين سيطرون على السياسة العامة للمجمع وهذا يدل على وجود مركزية في اتخاذ القرار.

2. بالنسبة لوضعية أصحاب الحقوق:

إن الاستقلالية المعنوية لشخصية الشركات التابعة يضر بأصحاب الحقوق نظرا لعدم معرفتهم بالحجم الحقيقي لمدينتهم، وهذا عن طريق تمكن الشركات المنتمة لنفس المجمع من القيام بعملية تحويل الذمم. لأن الشركات التابعة تقوم بتحويل الذمم.

3. بالنسبة لوضعية العمال:

يفقد العمال بعض الأحكام التي تحفظ حقوقهم، حيث يمكن نقلهم من شركة ذات مزايا عالية إلى شركة أقل منها، ما يؤدي لعدم استقرار العمال وهذا ما يحرمهم من الاستفادة من مزية الأقدمية.

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية الموحدة

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك نظرا للأهمية التي تلعبها هذه القوائم في إيضاح المعلومات للمتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الأول: نشأة القوائم المالية الموحدة

: ياسين بوكليخة، خليل طيار، المرجع نفسه، ص 28¹

²: Mustapha Tifouche, *Le régime fiscal des groupes de sociétés*, mémoire de fin d'étude, Institut d'économie douanière et fiscale, promotion 1997-1999, P 27.

لقد ظهرت القوائم المالية الموحدة أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأسست أول شركة قابضة في سنة 1832.

ولم يكن إعداد القوائم المالية الموحدة ملزماً بل كان يمارس بصفة معتادة ابتداء من سنة 1910، وقد اتبعت هذه الممارسة إلى حين أزمة 1929 التي أدت إلى إعادة النظر في التنظيم المحاسبي والمالي بالو.م.أ مما أدى إلى تكوين لجنة مراقبة السوق المالي SEC، التي ألزمت سنة 1934 المؤسسات المؤثرة في البورصة بإعداد القوائم المالية الموحدة إضافة إلى القوائم المالية للمؤسسة الأم.

وقد أدى إعادة تنظيم مهنة المحاسبة إلى نشر المعيار الخاص بهذه القوائم سنة 1959_ ARB51 ثم المعيار الخاص بطريقة حقوق الملكية سنة 1971_ APB18 وأخيراً المعيار FAS94 في أكتوبر 1987.

وفي فرنسا ظهرت القوائم المالية المجمععة وفقاً للقرار المؤرخ في 1967/03/23 الذي أعطى إمكانية المؤسسة الأم بإرفاق حساباتها السنوية، بالحسابات المجمععة التي تبين وضعية الأصول والخصوم لمؤسسات المجمع وتكون مرفقة بدليل حول الكيفية التي تم بها إعداد هذه الحسابات¹.

ومباشرة تم تشكيل لجنة البورصة سنة 1968، ألزمت هذه الأخيرة المؤسسات التي تطلب التمويل من الادخار العام بإعداد ونشر القوائم المالية المجمععة ابتداء من سنة 1971. وقد تم نشر أول معيار حول هذه الحسابات من طرف المجلس الوطني للمحاسبة سنة 1968².

ثم من خلال إعادة التنظيم المحاسبي الذي اخذ بعين الاعتبار التوجيهات الأوروبية السابعة الصادرة بتاريخ 1998/06/13 تم إصدار التشريعات المنظمة للمحاسبة سنة 1985 و1986 والتي من بينها ما يتعلق بعملية تجميع الحسابات التي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1990³.

كما تم سنة 1998 إصدار الرأي رقم 98/10 بتاريخ 1998/12/17 المتضمن الحسابات المجمععة. وفي سنة 1999 تم إعداد التنظيم 99/02 بتاريخ 1999/04/29⁴.

المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية الموحدة

تأخذ القوائم المالية الموحدة عدة تعاريف مهمة يمكن إدراجها:

أولاً: تعريف القوائم المالية

يمكن تعريف القوائم المالية على أنها: " هي القوائم المالية للمجموعة والتي يتم عرضها كما لو أنها قوائم مالية لوحدة محاسبية واحدة وهي المجموعة"⁵.

¹ : Jean Montier, **Compte de groupe, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion & Audit sous la direction de collasse**, Economica, France, 1997, P 420.

² : Francis Bastien, **Les compte de groupe**, Publi _ Union, 1997, P 34.

³ : Jean Montier, OP, cite, P 422.

⁴ : François Colinet, **Pratique des compte consolidés**, Dunod, France, 3^{ème} édition, 2001, P 02.

⁵: لجنة المعايير المحاسبية الدولية، معيار توحيد القوائم المالية، ديسمبر 1998.

الشركات

وهناك تعريف آخر يقول أن: " القوائم المالية الموحدة هي القوائم المالية التي يتم إعدادها للمجموعة (الشركة الأم) وكأنها شركة واحدة"¹.
وهناك تعريف آخر يقول: " هي عبارة عن قوائم فعلية تعد على مستوى المجموعة والتي ترأسها الشركة الأم تسيطر على شركة أو أكثر تابعة وذلك من منطلق أنها تمثل جميعا وحدة اقتصادية واحدة إلا أن كل منها يعتبر بمثابة وحدة محاسبة مستقلة"².
ثانياً: أنواع القوائم المالية الموحدة

يمكن حصر أنواع القوائم المالية الموحدة في العناصر التالية:³

1. الميزانية الموحدة:

وتتضمن تجميع أصول وخصوم وحقوق ملكية المجموعة مع الأخذ في الحسبان العلاقات المتبادلة بين شركات المجموعة.

2. جدول حسابات النتائج الموحد:

يتم من خلاله مقارنة إيرادات شركات المجموعة مع تكاليف الحصول على هذه الإيرادات والوصول إلى الصافي في المجموعة.

3. قائمة التدفقات النقدية الموحدة:

توضح صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية لشركات المجموعة.

ثالثاً: أسباب إعداد القوائم المالية الموحدة

هناك عدة أسباب تؤدي إلى إعداد القوائم المالية الموحدة تتمثل أهم هذه الأسباب في:

1. إتاحة الفرصة لمساهمي الشركة الأم في التعرف على المركز المالي لاستثمارهم ومدى نجاح الإدارة في تسيير هذه الاستثمارات .

2. استخدامها لأغراض التحليل المالي وفحص المركز المالي والسيولة والكفاءة والربحية.

رابعاً: أهداف القوائم المالية الموحدة

تستخدم القوائم المالية الموحدة في الإفصاح المحاسبي عن الموارد المتاحة والالتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس في نطاقها مجموعة من الشركات المرتبطة مع بعضها البعض التي من شأنها تسهيل عملية التشخيص المالي للمجمع ككل وتظهر أهداف القوائم المالية الموحدة فيما يلي:⁴

1. إدماج أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل

من الشركة القابضة والشركات التابعة لها.

2. استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينهم.

3. تسوية أرصدة الحسابات المقابلة بينهم .

¹: وليد ناجي الحياي، النظرية المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 366 .

²: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 403.

³: ياسين بوكليخة، خليل طيار، مرجع سبق ذكره، ص 114.

⁴: ماجد ماهر، مدى قابلية إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية قطاع غزة، 2008، ص 3.

الشركات

4. توفير معلومات عن موارد الوحدة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها.
5. توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة والحالية.
6. توفير المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان.
- المطلب الثالث: القوائم المالية الموحدة طبقا للنظام المحاسبي المالي**
- لقد اتجهت الجزائر للنظام المحاسبي المالي بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تسهيل فهم القوائم المالية الموحدة من أجل توفير معلومات لمختلف المستخدمين.
- أولا: القوائم المالية الموحدة طبقا للنظام المحاسبي المالي
- تطبيقا للتشريعات القانونية المنصوص عليها في الجريدة الرسمية التي تناولت القوائم الموحدة كما يلي:¹
1. تعد الحسابات المدمجة من طرف أي مؤسسة تراقب مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى تعرف الرقابة على أنها سلطة إدارة السياسات المالية والعملياتية للمؤسسة بغرض الحصول على امتيازات من هذه النشاطات.
 2. يعتبر أن مؤسسة تراقب مؤسسة أخرى في الحالات الآتية:
 - الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيطرة الفروع لأغلبية حقوق التصويت في مؤسسة أخرى، السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت المتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين وتوجب ما يلي:
 - سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري مؤسسة أخرى.
 - سلطة تحديد السياسات المالية والعملياتية للمؤسسة .
 - سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير لمؤسسة.
 3. تدمج الحسابات والحسابات المركبة وفقا لطريقة التكامل الشامل وطريقة المعادلة ، حيث تحدد كفاءات وإعداد عرض ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة حسب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- ثانيا: شروط ومبررات إعداد القوائم المالية الموحدة
- يتم إعداد القوائم المالية الموحدة من طرف الشركة الأم وأهم الشروط الواجب توفرها في إعداد هذه القوائم ما يلي:²
1. شروط إعداد القوائم المالية الموحدة:
 - يتم إعداد القوائم المالية الموحدة من طرف الشركة الأم وأهم الشروط الواجب توفرها في إعداد هذه القوائم ما يلي:
 - وجود تجانس أو تكامل بين النشاط الذي تمارسه الشركة القابضة والشركات التابعة لها.
 - استمرار سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها، وذلك بتمليك أكثر من الأسهم العادية للشركة التابعة، وأن تكون السيطرة دائمة ومستمرة.
 - أن يكون هناك توافق في الفترات المحاسبية ، في شركات المجموعة الاقتصادية.

¹: القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 27.

²: وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 368.

الشركات

- اتساق المبادئ المحاسبية، حيث على أساسها تعد القوائم المالية لكل من الشركة القابضة والتابعة.
2. مبررات إعداد القوائم المالية الموحدة:
- هناك عدة مبررات لإعداد القوائم المالية يمكن حصر أهمها فيما يلي¹:
- الشخصية الاعتبارية لمجموعة الشركات كوحدة اقتصادية:
- ويقوم هذا المدخل على أساس أن المجموعة الاقتصادية لها كيان وشخصية معنوية كوحدة اقتصادية افتراضية ولكن هذا المدخل يعوزه المسند القانوني ولاستحالة وجود الشخصية الاعتبارية الواحدة للمجموعة، حيث أن كل شركة لها شخصية مستقلة ومنفصلة قانونا عن غيرها من الوحدات.
- المشاركة بالتضامن:
- وطبقا لهذا المدخل يعتبر أن هناك علاقة تضامنية مشتركة بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة، إلا أن ما يعاب على هذا المبرر أن الشركتين غير متكافئتين وأنهما غير متساويتين في الإدارة والمسؤولية.
- المبرر الإحصائي:
- والذي يقوم على اعتبار القوائم المالية هي عبارة عن إحصائية لمجموعة من الشركات كوحدة متكاملة، وهذا المبرر ينظر إليه على أنه أكثر قبولا ومنطقيا لأنه يتفادى الناحية القانونية في عدم وجود شخصية اعتبارية مستقلة للمجموعة كلها كوحدة وإن كان ينسب إليه القصور في معالجة التسويات بشكل محاسبي دقيق حيث يأخذ في الاعتبار هذه القوائم على أنها قوائم إحصائية رغم أنها تستند في إعدادها سواء من حيث المبادئ أو الإجراءات إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- المطلب الرابع: إجراءات التوحيد ومتطلبات الإفصاح**
- بطبيعة الحال وكأي دولة أخرى تنص القوانين الجزائرية على ضرورة الإفصاح المحاسبي كما توجب على المجمعات ضرورة توحيد قوائمها المالية، على مستوى الشركة المهيمنة التي تتمثل في الشركة الأم.
- أولا: إجراءات التوحيد:
- عند المعالجة المحاسبية في القوائم المالية الموحدة يجب الأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل التي يمكن إيجازها فيما يلي²:
1. استخدامات الشركة القابضة والشركة التابعة:
- عند إعداد القوائم المالية الموحدة يجب إتباع سياسات محاسبية موحدة، مثلا إذا كانت الشركة القابضة تتبع نموذج القيمة العادلة في تقييم بند الممتلكات والمعدات في حين تتبع الشركة التابعة نموذج التكلفة التاريخية ففي هذه الحالة يجب إتباع سياسة محاسبية موحدة بهدف إعداد القوائم المالية الموحدة.
2. عند إعداد القوائم المالية الموحدة:
- يجب إتباع ما يلي³:

¹: لجنة معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره.

²: François Colinet, Op_cite, P17

³: Pascal Barneto, Normes IFRS application Aux états financiers , Dunod, France, 2^{ème}, 2006, P 26.

الشركات

- تجميع بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات المتماثلة بندا للقوائم المالية المشتركة القابضة والتابعة.
 - حذف القيمة الدفترية أو المسجلة لحساب الاستثمار في الشركات التابعة في ميزانية الشركة القابضة.
 - تحديد نصيب الأقلية في صافي دخل الشركة التابعة سيتم توحيدها للقوائم المالية الموحدة وإظهاره بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحد.
 - عرض حقوق الأقلية في بند مستقل ضمن حقوق الملكية في الميزانية الموحدة، وتمثل حقوق الأقلية في ما يلي:
 - رصيد حقوق الأقلية بتاريخ التوحيد الأصلي (تاريخ الاندماج).
 - حصة الأقلية من التغيرات في حقوق الملكية للشركة التابعة منذ تاريخ التوحيد الأصلي.
 - يتم حذف جميع المعاملات والأرصدة وبنود الدخل والمصاريف بين المجموعات بشكل كامل، أهم العمليات التي تتم بين الشركة القابضة شركائها التابعة وبين الشركات التابعة نفسها.
 - يجب إعداد القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة بنفس التاريخ، أي أن تكون السنة المالية تنتهي بنفس اليوم.
 - إذا كان تاريخ إعداد القوائم المالية مختلف بين الشركة القابضة وإحدى شركاتها التابعة عندئذ يجب على الشركة التابعة تقديم قوائم مالية إضافية بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة يغررض التوحيد شريطة أن لا تزيد فترة الاختلاف عن ثلاث أشهر، ويتم إجراء تعديلات لأثر المعاملات والأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة والقوائم المعدة بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة.
 - وإذا بلغت الخسارة التي تتحملها الأقلية أكبر من حقوقها في الشركة التابعة فإن الزيادة في تلك الخسائر يتم تحميلها على المجموعة (إلا إذا كانت الأقلية ملتزمة بتعويض ودفع الخسائر).
 - عند إعداد الميزانية الموحدة إذا كانت تكلفة الاستثمارات في الشركة التابعة أكبر من حصة الشركة الأم في القيمة العادلة لصادفي الأصول ل يتم إثبات الفرق كفارق اقتناء موجبة، أما إذا كانت تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة أقل من حصة الشركة الأم في القيمة العادلة لصادفي الأصول يتم الاعتراف بالفرق كفارق اقتناء سالبة والتي تعتبر أرباح تظهر في جدول حسابات النتائج الموحدة.
- ثانياً: متطلبات الإفصاح المحاسبي:
- توجب القوانين الجزائرية ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية ولا بد من وجود قواعد تحكم هذه العملية يمكن إدراجها كما يلي¹:
1. طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة التي لا تمتلك الشركة القابضة فيها أكثر من نصف سلطة التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة.

¹ Pascal Barneto, Op- cit, P 27.

الشركات

2. مبررات عدم سيطرة الشركة التابعة بالرغم من ملكيتها لأكثر من نصف حقوق التصويت في الشركة التابعة .
 3. تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة وهل هي مطابقة أو مختلفة عن تاريخ القوائم المالية للشركة القابضة، وعند وجود اختلاف يجب تبيان أسباب ذلك.
 4. طبيعة ومدى وجود أية قيود عامة على قدرة الشركات التابعة على تحويل الأموال للشركة القابضة في صورة توزيعات الأرباح وتقديم أو تسديد قروض أو سلف.
- وتجد الإشارة إلى أن قواعد الإفصاح المحاسبي متعلقة بالعلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها وبالضبط تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة الأم. ومن أجل معرفة تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة الأم هل هو مطابق لتاريخ إعداد قوائم الشركات التابعة فإن كان هناك اختلاف لا بد من إجراء عمليات التسوية للمقارنة بين العمليات.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية الموحدة وفق SCF

حدد النظام المحاسبي المالي كيفية عرض القوائم المالية بشكل يتماشى إلى حد ما مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية. وسنعرض أهم النقط التي يتناولها النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي

تدعى هته القائمة عادة بالميزانية، وهي عبارة عن عملية جرد لكافة أصول المجمع بالإضافة إلى مختلف مصادر تمويلها. حيث يرتب جانب الأصول بإتباع قاعدة درجة السيولة والخصوم درجة الاستحقاق.

أولاً: المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية

يجب أن تتضمن الميزانية على الأقل العناصر التالية¹:

1. جانب الأصول:
 - وتتمثل أهم عناصر الأصول فيما يلي:
 - التثبيتات المادية وغير المادية.
 - الإهلاكات.
 - الأصول المالية.
 - المخزونات.
 - أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
 - الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مقيدة سلفاً).
 - الخزينة الموجبة وما يعادلها.
2. جانب الخصوم:
 - وتتمثل أهم عناصر الخصوم فيما يلي:

¹: قرار وزير المالية بتاريخ 26 /07/ 2008 الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25/03/2009، المحدد لقواعد التقييم و التسجيل ومحتوى القوائم المالية ومدونة الحسابات، المادة 10/200.

الشركات

- الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال المصدر، والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية.
- الالتزامات غير المتداولة التي تتضمن الفائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع التمييز الضرائب المؤجلة).
- المخصصات للأعباء والخصوم الممثلة (نواتج مقيدة سلفاً).
- الطريقة خزينة الأصول السالبة وما يعادلها.
- المساهمات المسجلة طبقاً لحقوق الملكية.
- حقوق الأقلية.

وهناك معلومات أخرى يمكن أن تدرج ضمن الميزانية يمكن أن نلخصها فيما يلي¹:

- وصف طبيعة كل عنصر من الاحتياطات.
 - قيمة كل من الزبائن والديون الأكثر من سنة.
 - المبالغ التي تسدد أو ستقبض لـ:
 - المؤسسة الأم.
 - الشركات التابعة.
 - جهات أخرى.
 - في إطار شركات الأموال، ولكل صنف من الأسهم:
 - عدد الأسهم المرخصة، المصدرة، غير المحررة كلياً.
 - القيمة الاسمية للأسهم.
 - تطور عدد الأسهم بين أول الفترة وآخرها.
 - عدد الأسهم من رأسمال المؤسسة المملوكة من قبلها أو الشركات التابعة لها أو الشركات الحليفة.
 - الأسهم المحتفظ بها للإصدار في إطار الخيارات أو عقود البيع.
 - الحقوق والامتيازات والقيود المحتملة على بعض الأسهم.
 - مبلغ التوزيعات المقترحة، قيمة أرباح الأسهم الممتازة غير المدرجة إزاء بعض المساهمين الواجب دفع.
- وعموماً يمكن عرض قائمة المركز المالي الموحدة وفق القانون الجزائري كما يلي:
- ثانياً: نموذج قائمة المركز المالي الموحدة
- حسب المرسوم الجزائري المؤرخ في 09 مارس 2009 يمكن عرض نموذج قائمة الدخل الموحدة كالآتي:

: المرجع نفسه، ص 04¹.

الجدول رقم (I- 01): نموذج الميزانية المالية المدمجة (جانب الأصول)

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء _ المنتج الايجابي أو السلي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية

المجموع العام للأصول

المصدر: المرجع نفسه، ص 28.

الجدول رقم (I-02): نموذج الميزانية المالية المدمجة (جانب الخصوم)

N-1	N	ملاحظة	الأصل
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به احتياطات المدمجة فارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية حصة المجمع الترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية
			المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

المصدر: المرجع نفسه، ص 29.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج بيان جد هام حيث يبين النشاطات العملية ودورة استغلالها.

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو: "عبارة عن بيان يلخص الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ التسديد، وهو يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية".¹

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه: عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل".²

ثانياً: المعلومات التي يجب عرضها في جدول حسابات النتائج

تتمثل أهم العناصر التي يجب توفرها في جدول حسابات النتائج في العناصر التالية:

1. تحليل الأعباء حسب طبيعتها:

يسمح بتحديد ما يلي:

- هامش الربح الإجمالي: الذي يمثل الفرق بين المبيعات وتكاليف شرائها وإنتاجها، ويقاس الهامش الإجمالي قدرة المجمع على التفاوض مع العملاء والموردين حيث كلما اتسع هذا الهامش كلما عبر ذلك عن قوة المجمع التفاوضية.
- القيمة المضافة: وهي تمثل الثروة الإضافية التي يكونها المجمع بعد إنقاص ما تستهلكه من المؤسسات الأخرى، وهي تعبر عن نمو القيم التي يضيفها المجمع إلى السلع والخدمات التي يحصل عليها من الخارج وذلك باستعمال عوامل الإنتاج وتعتبر مؤشر لقياس وزن المجمع الاقتصادي.
- الفائض الإجمالي للاستغلال: يمثل الموارد التي يحصل عليها المجمع من خلال نشاطه الرئيسي للاستغلال الذي يقوم به المجمع ويعتبر مؤشر لقياس أداء المجمع التجاري والإنتاجي.
- النتيجة العملية: وهي تمثل مجموع العمليات التي يقوم بها الجمع من أنشطة تجارية وإنتاجية مضافاً إليها الأنشطة العملية الأخرى مثل التنازل عن التثبيتات والقيم المنقولة للتوظيف.
- النتيجة المالية: وتتمثل في نتيجة الأنشطة المالية التي يقوم بها المجمع، وتعتبر مؤشر لقياس الحدود القصوى لعملية الاستدانة وتساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات التمويلية.
- النتيجة العادية قبل الضريبة: وهي تمثل نتيجة جميع الأنشطة المالية التي يقوم بها المجمع قبل خصم الضرائب منها.

: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دون دار نشر، رام الله، فلسطين، 2008، ص 120.

دونالد كيزو، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، 2005، ص 168.

الشركات

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: هي نتيجة الأنشطة العادية التي يقوم بها المجمع بعد خصم الضرائب منها.
- النتيجة غير العادية: هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة والتي يقوم بها المجمع في حالات استثنائية مثل: خسائر نزع الملكية، كوارث غير متوقعة... الخ.
- صافي نتيجة السنة المالي: وتتمثل في نتيجة مجموع الأنشطة المالية والتي يقوم بها المجمع بعد خصم الضرائب الواجبة الدفع.
- 2. حسابات أخرى تدرج ضمن حسابات النتائج:
- تتمثل أهم الحسابات الأخرى التي تدرج في جدول حسابات النتائج الموحد في¹:
- حصة المؤسسة في النتيجة الصافية للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة المدرجة حسب طريقة حقوق الملكية.
- حصة حقوق الأقلية في النتيجة الصافية.
- تحليل نواتج الأنشطة العادية.
- مبلغ الأرباح الموزعة لكل سهم، المصوت عليها أو المقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم.

الجدول رقم (I - 03): حساب النتائج المدمج حسب الطبيعة

N-1	N	الملاحظة	البـيان
			رقم الأعمال
			تغير مخزون المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			إنتاج السنة المالية (1)

¹: قرار وزير المالية بتاريخ 26 /07/ 2008 الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 19 ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			استهلاك السنة المالية (2) القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات النتيجة العملياتية (3)
			المنتجات المالية الأعباء المالية النتيجة المالية (4)
			النتيجة العادية قبل الضريبة (4 + 3) الضريبة الواجب دفعها عن النتائج العادية الضريبة المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب تبيينها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب تبيينها) النتيجة غير العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع

المصدر: المرجع نفسه، ص 31.

الجدول رقم (I-04): حساب النتائج المدمج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية

الشركات

			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاحتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية) (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركاء الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع

المصدر: المرجع نفسه ، ص32.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية وتغير الأموال

إن الهدف الرئيسي من جدول التدفقات النقدية هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية ، كما تلقي هذه القوائم الضوء على طريقة تسيير السيولة.
أولاً: قائمة التدفقات النقدية

تعرض قائمة التدفقات النقدية الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة المالية للمجمع. وللوفاء بهذه الحاجة جاء جدول تدفقات الخزينة

Tableaux de flux de trésorerie أو ما يطلق عليه أيضا قائمة التدفقات النقدية
.cash flow statement

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية:

تأخذ قائمة التدفقات النقدية مجموعة من التعاريف فيمكن تعريفها على أنها: " قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة ، سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية"¹.

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرف جدول التدفقات النقدية على انه: " يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة"².
بعد تعريفنا لجدول التدفقات النقدية يتضح أن هناك عدة أنواع له يمكن إدراج مجملها فيما يلي:

2. أنواع التدفقات النقدية:

تتمثل التدفقات النقدية في جدول تدفقات الخزينة في ثلاث أنشطة رئيسية يمكن ذكرها كما يلي³:

➤ التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية (التشغيلية):

وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المجمع وتدخّل في تحديد صافي الدخل مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد كذلك تسديد المصروفات والموردين والعاملين وسداد الفوائد.

➤ التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار:

وتتمثل في التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التثبيتات وإعانات الاستثمار والتسديدات الناتجة عن حيازة التثبيتات.

➤ التدفقات الناشئة عن تدفقات التمويل:

وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذلك مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

3. إعداد جدول قائمة التدفقات الخزينة (السيولة):

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين هما: الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة اللذان يؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنهما يختلفان في طريقة تقديم التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية.

فالطريقة المباشرة والموصى بها تتمثل في:

➤ تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب... الخ) قصد تدفق مالي صافي.

➤ تقريب هذا التدفق الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

¹: خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص41.

²:مرسوم تنفيذي رقم 156_08 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام القانون رقم 07_11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 35، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

³: Bruno Bachy, Michel Sions, OP -Cite, P 120.

ويمكن عرض قائمة جدول التدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة كما يلي:

الجدول رقم (I- 05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

N-1	N	ملاحظة	البيان
			التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية 1
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تسيّبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيّبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة الاستثمار 2
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

الشركات

			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل 3
			تأثيرات تغير سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
			تغير أموال الخزينة في الفترة (1+2+3)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار وزير المالية بتاريخ 26 /07/ 2008 الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 19 ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.
أما الطريقة غير المباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثر المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهلاكات، تغيرات الزبائن، المحروقات... الخ).
 - التفاوض أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كل على حدى.
- وعموما يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريق غير المباشرة وفقا للقانون الجزائري كما يلي:

الجدول رقم (I - 06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

N-1	N	ملاحظة	البيان
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيات من أجل :
			- الإهلاك والأرصدة
			- تغير الضرائب المؤجلة
			- تغير المخزونات
			- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى
			- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط 1
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تقيينات عينية أو معنوية
			تحصيلات التنازل عن تقيينات
			تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار 2
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)
			إصدار قروض
			تسديد ديون
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل 3

الشركات

			تغير أموال الخزينة في الفترة (1+2+3) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية تغير أموال الخزينة
--	--	--	--

المصدر: المرجع نفسه، ص.43.

ثانياً: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

1. النتيجة الصافية للسنة المالية.
 2. تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
 3. المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
 4. عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض التسديد،.....).
 5. توزيع النتيجة التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.
- ويمكن عموماً إدراج نموذج لجدول تغيرات رؤوس الأموال كالتالي:

الجدول رقم (I-07): جدول تغير رؤوس الأموال

البيان	ملاحظة	رأس الشركة	مال	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق التقييم	إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2								
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحساب في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية								
الرصيد في 31 ديسمبر N-1								
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية								
الرصيد في 31 ديسمبر N-2								

المصدر: المرجع نفسه، ص.44.

المطلب الرابع: ملحق الكشوفات المالية

أولاً: تعريف ملحق الكشوف المالية

ملحق الكشوف المالية يحتوى على معلومات أساسية ذات دلالة فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع القدرات السابقة.

ويعرف ملحق الكشوف المالية على أنه: " يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، وتكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات (السيولة الخزينة) وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومات الموافقة في الملاحظات الملحقة¹."

ثانياً: محتوى ملحق الكشوف المالية

يشمل ملحق الكشوف المالية كل المعلومات التي تتضمن النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة فيه².

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير الموضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
 2. مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغيير الأموال الخاصة.
 3. المعلومات التي تخص الكيانات المشتركة، المؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرها (طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات).
 4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.
- وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في ملحق الكشوف المالية وتتمثل فيما يلي:
- الطابع الملائم للإعلام.
 - أهميته النسبية.
- وعليه فإن ملحق الكشوف المالية يجب أن يشتمل إلا على معلومات هامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المجمع ووضعيته المالية ونتائجه.

¹ : مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 ، مرجع سبق ذكره.

² : : قرار وزير المالية بتاريخ 26 /07/ 2008 الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 19 ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

الشركات

ثالثاً: نماذج الجداول يمكن إيرادها في ملحق الكشوف المالية

لقد اقر القانون الجزائري نموذج ملحق الكشوف المالية كالتالي:

الجدول رقم (08-I): جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: المرجع نفسه، ص. 41.

الجدول رقم (09-I): جدول الإهلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	إهلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر خارجية	إهلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good Will التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: المرجع نفسه، ص. 42.

الجدول رقم (10-I): جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة مجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة مجمعة في نهاية السنة المالية
Good Will التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

							الجارية
--	--	--	--	--	--	--	---------

المصدر: المرجع نفسه، ص 42.

الجدول رقم (11-I): جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المختار (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسيبقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الجدول رقم (12-I): جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات الضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر: المرجع نفسه، ص 44.

الجدول رقم (13-I): كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الشركات

المجموع	لأكثر من 5 أعوام	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لمدة عام على الأكثر	ملاحظات	الفصول والأقسام
					الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدنيون الآخرون
					المجموع
					الديون الإقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا لخلاصة مفاده أن المجمعات هي عبارة عن مجموعة من الشركات التابعة التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، كما أنها تنوع في محفظة نشاطاتها، من أجل التقليل من المخاطر، التي قد تواجهها في ظل احتدام المنافسة الشديدة وزيادة نمو الأرباح، وعليه فإن المجمعات قد أثرت على أداء جميع المؤسسات من مختلف الجوانب.

وقد حدد المشرع الجزائري القوائم المالية الموحدة على مستوى الشركة الأم وطريقة إعدادها وهذا قصد تقديم معلومات للمستخدمين من أجل تقييم الوضعية المالية للمجمع.

تتكون التقارير المالية للمجمعات وفق النظام المحاسبي المالي الجديدة من أربع قوائم أساسية هي الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية و جدول التغير في رؤوس الأموال. بالإضافة إلى قائمة الكشوف المالية بمختلف أنواعها.

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي أداة من أدوات الرقابة البعدية إذ يساعد في عملية التسيير المالي من خلال استخدام القوائم المالية الموحدة، فعملية التشخيص المالي في المجمع تمر بعدة مراحل أساسية تتمثل في مرحلة ما قبل التشخيص وهي المرحلة التي يتم فيها جمع المعطيات ثم مرحلة التحليل المالي التي تستخدم مختلف الأدوات وذلك، من أجل قياس مردودية المجمع والمخاطر التي قد تترتب عنها ومعرفة مدى قدرة الشركة الأم على توليد السيولة والوفاء بالتزاماتها عند حلول آجالها.

وبالتالي سوف نتعرض في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي في المجمعات
- المبحث الثاني: تشخيص المردودية والمخاطر المترتبة عنها
- المبحث الثالث: تشخيص الهيكل المالي والمخاطر المترتبة عنه

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي في المجمعات

حتى يضمن المجمع بقاءه في السوق سواء على المدى القصير أو البعيد، لابد من أن تسيير عناصر إنتاجه بطريقة رشيدة واستغلال أصوله غير الجارية بطريقة جيدة من أجل تحقيق هدفه، الأسمى المتمثل في الربح الذي يستخدمه لاحقا في إعادة تمويل دورة الاستغلال.

ولذلك وجب على المحلل أن يتأكد من صحة المعطيات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية الموحدة، وذلك حتى يضمن تشخيص دقيق وواضح للوضعية المالية في المجمع.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهدافه

يعتبر التشخيص المالي منظور حديث انبثق من التحليل المالي، إلا أنه أوسع منه نطاقا بالرغم من اختلاف المفاهيم وفيما يلي سوف نبرز التشخيص المالي في المجمعات والطبيعة المالية الخاصة بها.

أولاً: تعريف التشخيص المالي

كلمة تشخيص هي كلمة يونانية الأصل، وهي مشتقة من كلمة " Diagnostics " وتعني المعرفة والقدرة على الإدراك، وبصفة عامة يعرف التشخيص على أنه: " الحكم على وضعية معينة أو حالة معينة بهدف الحصول على الشفاء، من خلال ملاحظة الأعراض وتحليل الأسباب، ومن ثم تحليل طبيعة المرض وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لذلك "1.

وفي الوقت الحالي أصبح التشخيص يستعمل في عدة ميادين، من بينها ميدان تسيير المؤسسات فبالنسبة لمفهوم التشخيص في الجانب المالي فيمكن عرضه كما يلي: " هو دراسة منهجية تستعمل وسائل ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة، من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الحالية الماضية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها "2.

كما ينظر إليه على أنه: " عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية "3.

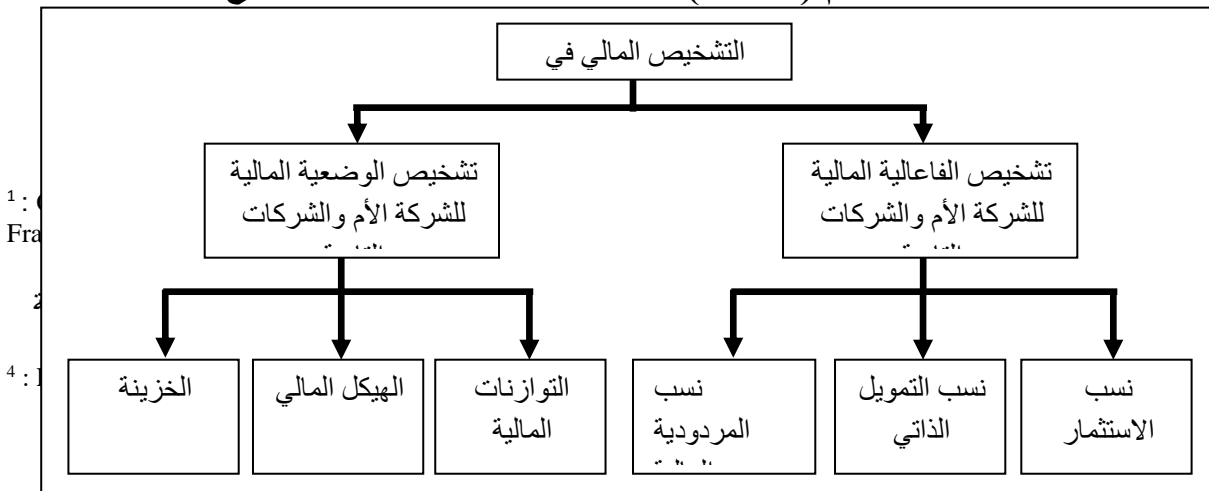
ويعرف أيضا بأنه: " مرحلة من مراحل التشخيص الكلي للمؤسسة، وقد يطلب إجراء مسيروا من داخل المؤسسة، بهدف إعادة تقييم توجهاتهم الإستراتيجية، أو قد يطلبه مستشارون من خارجها "4.

وعليه فإن التشخيص المالي في المجمعات هو عبارة عن عملية يقوم بها المجمع لمعرفة نقاط القوة والضعف

ورصد الفرص والتهديدات التي قد يتعرض لها وذلك بالاعتماد على القوائم المالية الموحدة والاستعانة بأدوات التحليل المالي الأخرى. وكل هذا من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على مستقبل المجمع.

والشكل الموالي يوضح كيفية تشخيص الوضعية الحالية والفاعلية المالية للمجمعات.

الشكل رقم (II - 01) تشخيص الوضعية المالية للمجمع



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المراجع:

- Bruno Bachy, Michel Sion, Op - cite P.95.
- j.c Mathem, **Diagnostic et dynamique de l'entreprise** , éditions constables Malesherbes, paris, 1991, P67.

ثانياً: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي للمجمعات بصفة عامة لمعرفة الوضعية المالية سواء كان ذلك للشركة الأم أو الشركات التابعة لها، وكل هذا من أجل تقييم الأداء، قصد معرفة نقاط القوة من أجل استغلالها، ونقاط الضعف من أجل تفاديها وهذا لاتخاذ القرارات المناسبة سواء كان ذلك للمجمع أو للمؤسسة¹.

ويمكننا بشكل عام تحديد أهداف التشخيص المالي كالاتي²:

1. مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
2. دراسة وتقييم الأداء المالي.
3. دراسة وتقييم مقدرة الشركة الأم أو الشركات التابعة على تسديد التزاماتها المالية (السيولة).
4. دراسة وتقييم المركز الائتماني للمجمع ككل.
5. دراسة وتقييم قدرة المجمع على الاستمرار.
6. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
7. الحكم على كفاءة الإدارة.

ثالثاً: أنواع التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه

للتشخيص المالي عدة أنواع تختلف من نوع لآخر حسب الأطراف المهتمة بعملية التشخيص المالي، وكذا مدى استفادتهم منها.

1. أنواع التشخيص المالي:

يمكن تقسيم نطاق التشخيص المالي إلى قسمين كما يلي³:

➤ التشخيص الداخلي:

وهو التشخيص الذي يقوم به المحلل من داخل المجمع سواء كان ذلك على مستوى الشركة الأم أو الشركات التابعة لها، ويتميز هذا النوع من التشخيص بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمجمعات، وتعتبر نسبة الأخطاء فيه قليلة، وهذا لأن المحلل على علم بما

¹: Jean Longatte , Jacques Muller, **Economie d'entreprise** , Dunod ,Paris, France, 1999, P 73.

² : منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي، مدخل اتخاذ القرارات** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 22.

³ : خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة و تحليل مالي** ، عمان، دار وائل للنشر، 2001، ص 93.

يُحصل في البيئة الداخلية، نظراً لإمكانية حصوله على معلومات بصفة سهلة وبسيطة حيث أنها تكون صحيحة ودقيقة تمكن المحلل من تحقيق أهدافه.

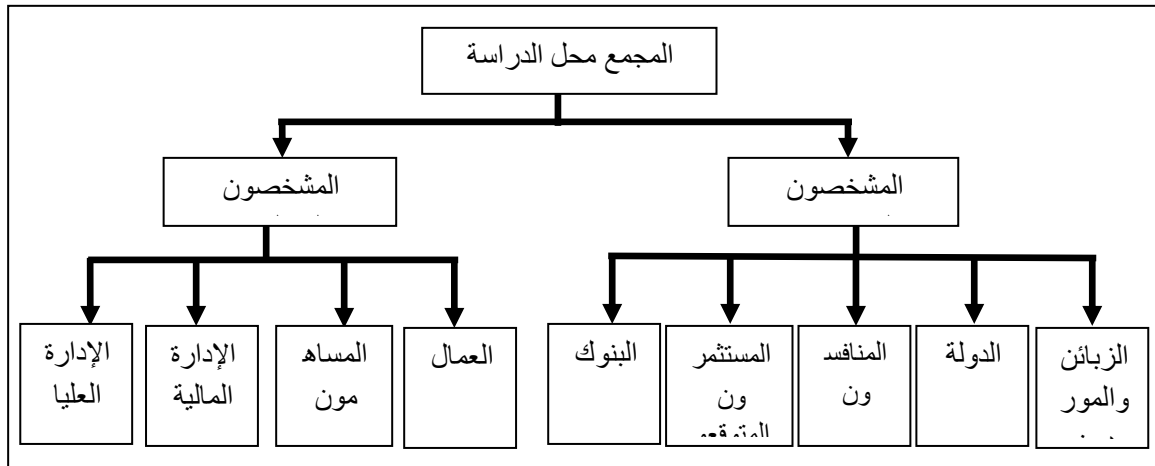
➤ التشخيص الخارجي:

نعني به أن عملية التشخيص يقوم بها شخص من خارج المجمع، حيث أنه يقوم بجمع المعلومات من المحيط الخارجي، حيث أن هذه المعلومات لا تحتوي على الدقة كما في التشخيص الداخلي لأن مصادر الحصول عليها متعددة، إلا أن هذه المعلومات سواء كانت داخلية أو خارجية فهي تشترك في كونها تتعلق بنشاط المجمعات بصفة خاصة والمؤسسات بصفة عامة.

2. الأطراف المستفيدة من عملية التشخيص:

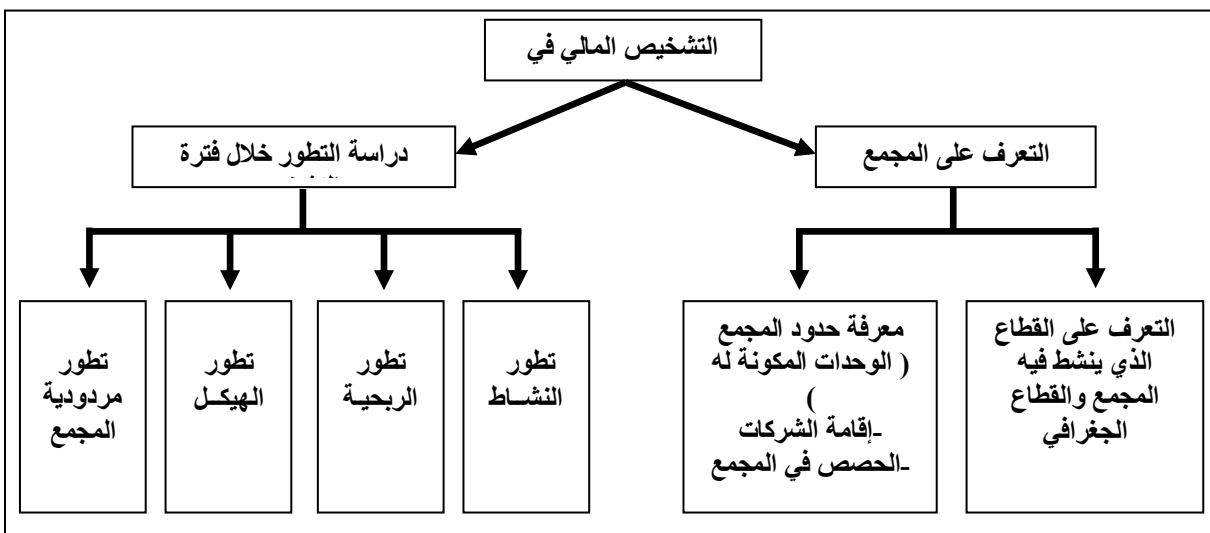
للتشخيص المالي أهمية جد فعالة سواء كان ذلك على مستوى الشركة الأم أو على مستوى الشركات التابعة، حيث أن كل جهة تستفيد من عملية التشخيص كل حسب طبيعته، وكخلاصة للجهات المستفيدة من التشخيص المالي للمجمع يمكننا أن نوضحها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (II-02): الجهات المستفيدة من التشخيص المالي



إن أي مشخص يعتمد بطبيعة الحال على جملة من المراحل التي تساعده في عملية التشخيص، تتمثل هذه المراحل في المنهج العلمي لعملية التشخيص المالي، حيث تبدأ بتحديد هدف التشخيص ثم جمع البيانات المالية وفحصها ثم اختيار الأدوات المناسبة لهذه العملية ويمكن أن نوضح مسار عملية التشخيص في الشكل الموالي:

الشكل رقم (II-03): صيرورة عملية التشخيص المالي



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المرجع التالي:

- Bruno Bachy, Michel Sion, Op - cite, p 161.

من خلال الشكل أعلاه يمكن التطرق إلى النقاط التالية¹:

أولاً: التعرف على المجمع

يمكن التعرف على المجمع من خلال عنصرين أساسيين يمكن شرحها كما يلي:

1. التعرف على القطاع الذي ينشط فيه المجمع والقطاع الجغرافي:

وذلك من خلال رصد جميع أنشطة الشركات التابعة والمعلومة القطاعية والمحيط الذي تنشط فيه، لأن بيئة الأعمال تؤثر تأثيراً كبيراً على نشاطات المجمع سواء كان ذلك سلبياً أو إيجابياً.

2. معرفة حدود المجمع:

وذلك من خلال الإلمام بمختلف المتغيرات التي تؤثر على نشاط الشركات التابعة، وما حققته من خسائر وأرباح والقيام بترجيلها على مستوى الشركة الأم، وذلك من أجل معرفة الإستراتيجية الداخلية للمجمع.

ثانياً: دراسة التطور خلال الفترة

يتم دراسة تطور التشخيص المالي وفقاً لـ 04 عناصر أساسية يمكن أن ندرجها كالآتي:

1. تطور النشاط:

يتم تقييم النشاط من خلال رقم الأعمال الموحد خلال الفترة، وهيكل النشاط، ومعرفة ميولات الزبائن، وهذا ما يؤدي إلى مقارنة رقم أعمال مختلف الشركات التابعة.

2. تطور الربحية:

وذلك من خلال تحليل الهوامش ومقارنتها بنسب رقم الأعمال، ومعرفة مختلف الأخطار التي قد تواجهها.

3. تطور الهيكل:

يعتمد تشخيص الهيكل المالي على الربحية الحقيقية للمجمع، من خلال معرفة نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون، معرفة نسب الربحية،.. الخ.

4. تطور المردودية:

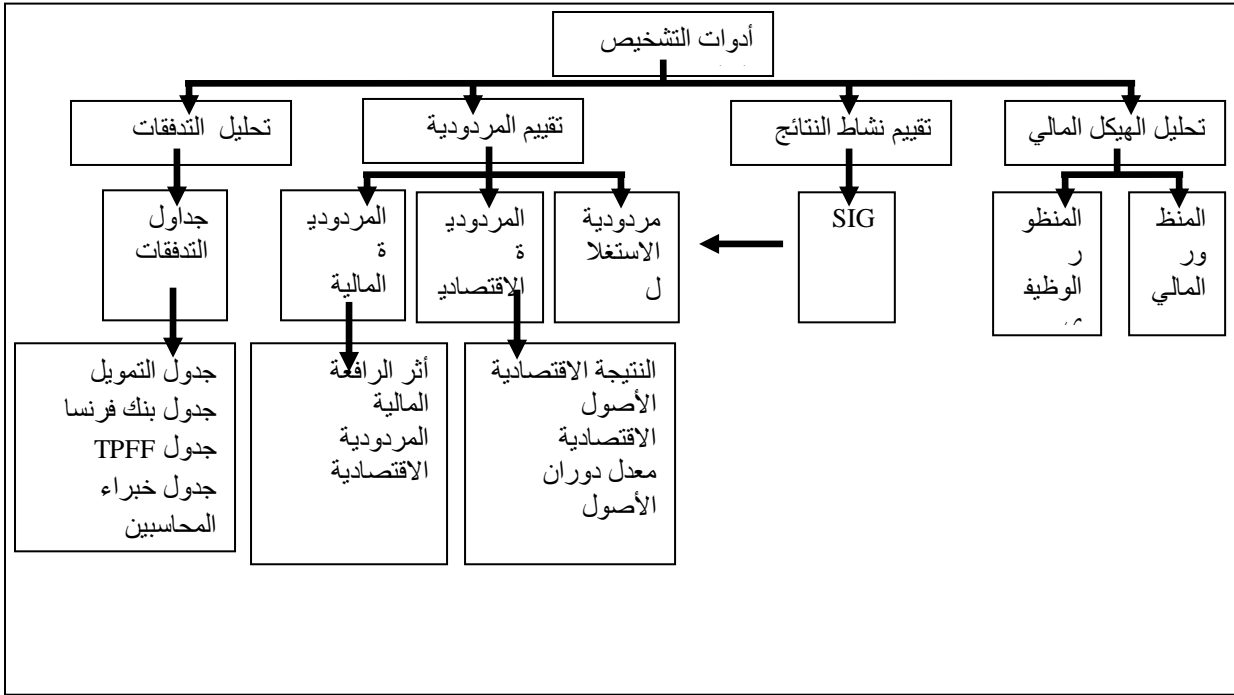
وذلك بتحليل المردودية الاقتصادية والمالية والعلاقة بينهما.

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمجمع، وذلك تحسين الصحة المالية له مستقبلاً، باستخدام مختلف أدواته التي يمكن أن ندرجها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (II-04): أدوات التشخيص المالي

: المرجع نفسه، ص ص 161-162.¹



المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية.... الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على الزمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمجمع والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

ثانيا: تقييم النشاط والنتائج

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المجمع للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط في توليد الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي يتشكل من خلالها كل من الربح والخسارة، حيث يؤدي ذلك إلى تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

ثالثا: تقييم المردودية

وهي الوسيلة التي تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

رابعا: تشخيص التدفقات المالية

يعتبر هذا التشخيص الأكثر تطورا مقارنة بالتشخيص الوظيفي والذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية، والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المجمع.

: المرجع، نفسه، ص.72¹.

كل هذه الوسائل وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قراره استنادا إلى أسس دقيقة وموضوعية.

المطلب الرابع: طرق التشخيص المالي

يحاول المحلل عند قيامه بعملية التشخيص اختيار الطريقة الأمثل والأنسب التي تساعد في الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التشخيص، وسنتعرض في هذا المطلب إلى أهم طرق التشخيص والتي يمكن ذكرها كما يلي:

أولاً: طريقة المقاربة الإجمالية مع الأخذ بالمحيط

بطبيعة الحال لا يجب أن يقتصر التشخيص المالي على دراسة البنية المالية للمجمع، فقد يتعدى إلى عدة أسباب كسعر صرف غير ملائم أو ظهور منتجات بديلة، عدم ملائمة المنتج للسوق، انخفاض في الجودة، ظهور منافسين جدد... الخ. كما تهتم المقاربة الإجمالية بالهيكل القانوني للمجمع، وتهتم أيضا بمحفظات منتجاتها، كذلك إعادة تنظيم طرق الإنتاج أو المحيط السياسي والجغرافي.

1. المقاربة الإجمالية:

يحاول الشخص في هذه الحالة أخذ نظرة شاملة عن المجمع، فتحليله يتعدى دراسة الهيكل المالي ليشمل

عدة جوانب، ويحاول المحلل اختيار المعلومات الملائمة التي تساعد في عملية التشخيص. فهو يبحث عن المعلومات المفصلة تقريبا تبعا للأهداف ودرجة تعمقه في الدراسة أو التحليل، وبالتالي فإن المعلومات ليست دائما متوفرة وسهلة المنال. وفائدتها يجب أن تقارن بمدة وتكلفة الحصول عليها¹.

وبالتالي نأخذ بعين الاعتبار خصائص المجمع، نشاطه والمنتجات في الأسواق، الاهتمام بالموارد البشري، والهيكل التنظيمي للمجمع، الموارد المادية للمجمع، أهداف المجمع.

2. المحيط:

إن تقييم المجمع من خلال حساباته وبياناته المالية لا يتم إلا بالأخذ بالمحيط وذلك من خلال دراسة القطاع أولاً، والمحيط العام ثانياً، لأنه يمكن أن يساعد في توضيح التشخيص، ويحاول المحلل أن يجمع المعلومات التي تتعلق بالمحيط العام الذي ينشط فيه المجمع، ولا يتعلق الأمر هنا بأخذ كل ما هو خارج المجمع فقط، ولكن أيضاً البيئة التي تنشط فيها الشركات التابعة وعموماً نقوم بدراسة، المحيط الاقتصادي، المحيط التشريعي والقانوني (

ثانياً: التشخيص التطوري

¹: Hervé Hutin, "Toute la finance d'entreprise en pratique", édition Organisation, Paris, France, 2^{ème} édition, 2002, P172.

²: Hervé Hutin, Op_cite, P 175.

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمجمع لعدة دورات متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المجمع لنظام محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية. ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية: تطور النشاط، تطور أصول المجمع، تطور هيكل دورة الاستغلال تطور الهيكل المالي¹.

ثالثاً: التشخيص المقارن

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمجمع وذلك بمقارنته مع مجتمعات مثيلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المجمع بناءً على معطيات لمجمعات رائدة في نفس القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية. يهدف المحلل من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمجمع بناءً على التغير في المحيط، وخصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

رابعاً: التشخيص المعياري

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المجمع بمجموعة من المجمعات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة تتمثل في: معدل الهيكل المالي (الديون/ الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ 8%، نسبة رقم الأعمال إلى حجم النشاط بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض، الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي².

1 : إلياس بن سامي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص، 50.

2 : المرجع نفسه، ص 51.

المبحث الثاني: تشخيص المردودية والمخاطر المترتبة عنها

إن المردودية تعتبر كمقياس لتقييم أداء المجمع في الجانب العملياتي، وتعتبر أيضا عن مدى قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق النتائج المرغوب فيها، وهذا ما يجعلنا نسلط الضوء على أهمية دراسة المردودية الاقتصادية والمالية والعلاقة بينهما وأهم المخاطر التي يمكن أن تواجهها.

ويمكن القول أن المردودية هي ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

المطلب الأول: المردودية الاقتصادية

تعبر المردودية الاقتصادية عن نشاط المجمعات الرئيسي المتمثل في النشاط العملياتي، فهي تمثل مساهمة كل وحدة نقدية من الأصول الاقتصادية في توليد النتيجة العملياتي بعد الضريبة.

أولا: تعريف المردودية الاقتصادية

تأخذ المردودية الاقتصادية عدة تعاريف يمكن أن نختار الأقرب فيها وهو: " العائد الذي يقيس مساهمة كل وحدة من أصولها الاقتصادية في تحقيق النتيجة العملياتي"¹.

ويمكن تعريف المردودية الاقتصادية أيضا على أنها: " المؤشر الذي يقيس مردودية العمليات الأساسية بحساب نسبة نتيجة الاستغلال بعد الضريبة إلى الأصول الاقتصادية"².

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية (Re)} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} /$$

ثانيا: مكونات المردودية الاقتصادية

لقد تعرضنا لمفهوم المردودية الاقتصادية في السابق، واستنتجنا أنه لا بد من وجود مكونات تقوم عليها هذه المردودية، ولمعرفة هذه المكونات يمكن أن نستخرجها من العلاقة الرياضية بإدراج رقم الأعمال، وذلك على النحو التالي³:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية (Re)} = (\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{رقم الأعمال}) \times (\text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الاقتصادية})$$

وعليه يمكن أن ندرج مكونات المردودية الاقتصادية كالتالي:

1. معدل ربحية الاستغلال:

¹: Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, **finance d'entreprise**, Dunod, Paris, France , 2007, P.158.

: عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة أولى 2000، ص 203.

³: Pierre Conso et Farouk Hemici , Op_cite, PP 248-249.

ويسمى أيضا بمعدل الربحية الجزئية أو معدل هامش الاستغلال وهو يقيس ربحية المجمعات المعروضة في جدول حسابات النتائج الموحد انطلاقا من دورة الاستغلال، إذ يقارن نتيجة الاستغلال المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من العلاقة المستخرجة من جدول حسابات النتائج كما يلي¹:

$$\text{معدل ربحية الاستغلال} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} /$$

2. معدل دوران الأصول الاقتصادية:

يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل تقارن فيه حجم الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم الأعمال معين، ويحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية كما يلي²:

$$\text{معدل دوران الأصول الاقتصادية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول}$$

يمكن هذا المعدل من حساب عدد مرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليعطي الأصول الاقتصادية بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: المردودية المالية

تتمثل المردودية المالية في رأس مال المجمع، حيث تعتمد على الفائض المالي الموزع، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المجمع مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت الإدارة أكثر استقلالا، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق مردودية مالية أفضل.

أولا: تعريف المردودية المالية

يمكن تعريف المردودية المالية على أنها: " تلك المردودية التي تتكون من كافة العناصر العادية والتدفقات المالية، وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رؤوس الأموال الخاصة في توليد نتيجة صافية للأنشطة العادية"³.

وهناك تعريف آخر للمردودية المالية يمكن صياغته فيما يلي: " هي المردودية التي تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة أو المجمعات وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية

4"

ويمكن حسابها بالعلاقة التالية⁵:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة (Rcp)} = \text{النتيجة الصافية} /$$

¹ : pierre vernimen, **finance d'entreprise**, dolloz, Paris, France, 9^{ème} édition, 2011, P 292

² :Martin Fridson, Fernando Alvarez, **Financial statements analysis: a practitioner's guide**, John Wiley and sons, Inc, USA, third edition, 2002, P 334.

³:Gérard Charreaux , **finance d' entreprise**, édition, management, Paris, France, 1997, P 34.

⁴ : Bou khazar OMER, **la gestion financière**, Opu /Dunod, Paris, France ,2005 , P 135 .

⁵: Bou khazar Omer, Op_cite, P 139.

حيث تحدد العلاقة أعلاه، مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة على أنها معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة عند مستوى استنادة معدوم.

ثانياً: مكونات المردودية المالية

بنفس المنطق السابق يمكن استخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية، حيث نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال والأصول الاقتصادية، وذلك على النحو التالي¹:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة (Rcp)} = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \right) \times \left(\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \right) \times \left(\frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأموال الخاصة}} \right)$$

إذا فالمردودية المالية يمكن تحليلها إلى ثلاثة مركبات أساسية والمتمثلة في معدل الربحية الإجمالية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية والنسبة الهيكلية والتي نعرفها باختصار كالآتي:

1. معدل الربحية الإجمالية:

تقاس الربحية الإجمالية للمؤسسة الأم انطلاقاً من إجمالي أنشطتها، حيث يقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، كما يعتبر هذا المعدل مقياس للأداء المالي للمؤسسة وإظهار مدى قدرتها على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم الأعمال، ويحسب انطلاقاً من جدول النتائج بالعلاقة التالية²:

$$\text{معدل الربحية الإجمالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

2. النسبة الهيكلية:

تقيس التركيبة الهيكلية المالية للمؤسسة الأم، وذلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية، وتحسب انطلاقاً من الميزانية الاقتصادية بالعلاقة التالية³:

$$\text{النسبة الهيكلية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى لتغطي الأصول الاقتصادية، أي يعطي للمحلل المالي فكرة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية المتمثلة في الأصول الاقتصادية.

أما بالنسبة عن مؤشر معدل دوران الأصول فقد تطرقنا لها سابقاً.

المطلب الثالث: العلاقة بين المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرفع المالي

تتجلى العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمالية في حالة السياسة المالية للمجمع تكون عبارة عن مزيج من الأموال الخاصة والديون، في هذه الحالة تكون المردودية المالية

1: مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 89.

2: هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، دفعة 2004، ص 47.

: المرجع نفسه، ص 47.

والاقتصادية غير متساويتين، وهذا ما يدل على وجود أثر الرفع المالي وهذا ما يؤدي إلى وجود أثر ايجابي أو سلبي للديون على المردودية المالية، وعليه يمكن أن نجسد العلاقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (II-01): أثر الرفع المالي.

مجموع الأصول	الأموال الخاصة
أو الأصول الاقتصادية	الديون المالية

الاقتصادية بالاعتماد على

العلاقات التالية:

$$RE = Re/Pe$$

حيث أن:

RE: المردودية الاقتصادية، R_e : النتيجة العملية

P_e : الأصول الاقتصادية

حيث أن النتيجة العملية يمكن أن نعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$Re = R_{net} + Cf$$

حيث أن:

C_f : الأعباء المالية بعد الضريبة، R_{net} : النتيجة الصافية للأنشطة العادية

أما الأصول الاقتصادية فهي تمثل بالعلاقة التالية:

$$PE = C_p + D$$

حيث أن: C_p : الأموال الخاصة، D : الديون

وعيه يمكن أن نعبر على المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

$$RE = R_{net} + Cf/C_p + D \dots \dots \dots (01)$$

أما المردودية المالية فيمكن أن نصغها في العلاقة التالية²:

$$R_{cp} = R_{net}/C_p \dots \dots \dots (02)$$

حيث أن:

R_{CP} : المردودية المالية

ومما سبق نجد أن الأعباء المالية بعد الضريبة يمكن أن نجدها بالعلاقة التالية:

$$Cf = I \times D$$

حيث أن:

I : معدل الديون بعد الضريبة ويحسب بالعلاقة التالية:

¹: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص ص 109-110.
²: سمير بوفاس، راضية كباي، دراسة الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، الجزائر، ص ص 39-40.

$$I = D/Cf$$

من العلاقة التي تحسب بها المردودية الاقتصادية فإننا نجد أن النتيجة الصافية للأنشطة العادية تحسب بالعلاقة التالية:

$$Rcp = RE(Cp + D) - Cf/Cp$$

من العلاقات السابقة يمكن حساب المردودية المالية بدلالة المردودية الاقتصادية وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} + (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{معدل الديون بعد الضريبة}) \times$$

$$(\text{الأموال الخاصة} / \text{الديون المالية الصافية})$$

ومنه يمكن التعبير عن المردودية المالية بدلالة المردودية الاقتصادية كالتالي :

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{أثر الرافعة المالية}$$

أما أثر الرفع المالي فهو يتمثل في: الديون المالية الصافية / الأموال الخاصة

من العلاقات السابقة نستنتج أن المردودية الاقتصادية مرتبطة بالمردودية المالية من خلال أثر الرفع المالي، حيث أنه كلما ارتفعت المردودية الاقتصادية ارتفعت المردودية المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الرفع المالي.

وعلى إثر ما سبق نستنتج أن للرفع المالي ثلاث حالات يمكن إدراجها فيما يلي:

➤ الحالة الأولى: والتي يكون فيها أثر الرفع المالي موجب وهذا في حالة كون المردودية الاقتصادية (RE) أكبر من معدل الديون (I)، هذا يدل على أنه كلما زادت الاستدانة زادت المردودية المالية.

➤ الحالة الثانية: والتي يكون أثر الرفع المالي سالب وهذا في حالة كون أن المردودية الاقتصادية أقل من معدل الديون، في هذه الحالة زيادة نسبة المديونية تؤدي إلى انخفاض المردودية المالية.

➤ الحالة الثالثة: والتي يكون فيها أثر الرفع المالي يساوي الصفر، هذا ما يدل على أن المردودية الاقتصادية

تتساوى مع معدل الديون، وبالتالي مهما تغيرت نسبة الاستدانة فهذا لا يغير من المردودية المالية (أي أثر الرفع المالي يكون حيادياً).

المطلب الرابع: تشخيص المخاطر التشغيلية والمالية

يمكن تشخيص المخاطر المالية والتشغيلية وذلك من خلال التنبؤ بالعسر المالي أو الفشل المالي حيث يمكن تعريف العسر المالي على أنه: " الوضع الذي تكون فيه أصول المجمع عند تحولها إلى سيولة نقدية تغطي خصومها عند أجل استحقاقها، وبالتالي فخطر الوقوع في حالة العسر يزداد كلما كانت الديون المستحقة أنيا أكبر من قيمة الأصول حال تحولها إلى سيولة، ولتقدير درجة العسر المالي بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول السائلة والخصوم المستحقة لتحديد قيمة الفرق بينهما"¹.

: الياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 1.85

من التعريف السابق نستنتج أن تشخيص الخطر المالي ضروري جدا لمعرفة التهديدات التي قد تحيط بالمجمع، لاستبدال هذه المخاطر بفرص ربح أو تجنبها. أولا: تشخيص خطر الاستغلال

إن خطر الاستغلال هو الخطر الذي يتعلق بالتغير المفاجئ في رقم الأعمال، حيث يكون هذا التغير سلبيا، ويؤثر على النتائج سلبيا. 1. تعريف خطر الاستغلال:

يمكن تعريف خطر الاستغلال على انه: " التغير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم (CAHT) والذي يحدث تأثيرا سلبيا على تحقيق الأهداف المسطرة والتي تقاس بمجموعة من المعايير من بينها نتيجة الاستغلال، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية ... إلخ"¹.

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن خطر الاستغلال يقيم بالنقص الذي يحدث في نتيجة الاستغلال والنتائج التي تليها كما يمكن قياسه بعتبة المردودية والمردودية الاقتصادية للتغير في رقم الأعمال لان هناك علاقة طردية بين هته الميكانيزمات. 2. تقييم خطر الاستغلال:

يقيم خطر الاستغلال بمؤشرين هما: الرافعة التشغيلية وعتبة المردودية.

➤ عتبة المردودية (seuil de rentabilité) :

يمكن أن تعرف عتبة المردودية على أنها: " النقطة التي لا تحقق فيها المؤسسة لا ربحا ولا خسارة أي هي تلك النقطة التي تتساوى فيها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية للمشروع."²

وهناك تعريف آخر لعتبة المردودية يتمثل في: " رقم الأعمال الذي تكون عنده التكاليف الثابتة تعادل الهامش على التكاليف المتغيرة المتمثلة في الفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة"³.

وعليه فإن عتبة المردودية هي النقطة التي تتعادل فيها التكاليف مع الإيرادات أو مجموع الأصول مع مجموع الخصوم وبالتالي فإن النتيجة تساوي الصفر وبذلك فالمؤسسة لا تحقق لا ربحا ولا خسارة. وتحسب عتبة المردودية بالعلاقة التالية:

عتبة المردودية = التكاليف الثابتة / (1 - معدل التكاليف المتغيرة)

معدل التكاليف المتغيرة = ت / ث / هـ . ت م

ويمكن أن نستخلص القوانين كما يلي:

النتيجة العملياتية = رقم الأعمال خارج الرسم - مجموع التكاليف

النتيجة العملياتية = 0 معناه أن :

رقم الأعمال = مجموع التكاليف

مجموع التكاليف = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة.

: المرجع نفسه، ص 490¹

: ناصر دادي عدون، التحليل المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 105².

: عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص 204³.

➤ الرافعة التشغيلية: يمكن أن نعرف الرفع التشغيلي على أنه: " الزيادة في الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، فإذا نجح المجمع في تخفيض التكاليف المتغيرة وزيادة التكاليف الثابتة فإنها تستطيع زيادة أرباحها إلا أنها سوف تتعرض لمخاطر أكبر"¹.

حيث أن الزيادة في الرفع التشغيلي تثبت أن هناك زيادة في خطر الاستغلال والعكس صحيح، كما أن الرفع التشغيلي يمكن أن يحسب بثلاث طرق تؤدي إلى نفس النتيجة.

• الطريقة الأولى: بالاعتماد على التغيرات الحاصلة في النتيجة العملياتية ورقم الأعمال

انطلاقاً من التعريف يمكننا حساب علاقة الرافعة التشغيلية بدلالة التغيرات في النتيجة العملياتية إلى التغيرات في رقم الأعمال خارج الرسم وذلك باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{التغير في النتيجة العملياتية} / \text{النتيجة العملياتية (n-1)} = \text{معامل الحساسية}$$

(n-1) التغير في رقم الأعمال خارج الرسم / رقم الأعمال خارج الرسم

• الطريقة الثانية: باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة ونتيجة الاستغلال وتحسب الرافعة التشغيلية في هذه الحالة بقسمة الفرق بين رقم الأعمال خارج الرسم والتكلفة المتغيرة على نتيجة الاستغلال، ويمكن تلخيصها كما يلي:

$$\text{معامل الحساسية} = \text{هامش على التكلفة المتغيرة} / \text{النتيجة العملياتية}$$

نلاحظ من خلال العلاقة السابقة أن خطر الاستغلال يزيد كلما زاد الهامش على التكلفة المتغيرة، وبالتالي فإنه كلما زادت النتيجة العملياتية قل خطر الاستغلال.

• الطريقة الثالثة: باستخدام رقم الأعمال والنقطة الميئة للاستغلال.

تحسب الرافعة التشغيلية في هذه الحالة بقسمة رقم الأعمال خارج الرسم على الفرق بين رقم الأعمال خارج الرسم والنقطة الميئة للاستغلال المتمثلة في نسبة التكاليف الثابتة للاستغلال إلى معدل الهامش على التكلفة المتغيرة ويمكن تلخيصها كما يلي:

$$\text{معامل الحساسية} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / (\text{رقم الأعمال خارج الرسم} - \text{عتبة المردودية})$$

تشير علاقة أثر الرافعة التشغيلية أعلاه إلى أنه كلما اقترب رقم الأعمال من النقطة الميئة كلما زاد خطر الاستغلال والعكس صحيح.

ثانياً: تشخيص المخاطر المالية
1. تعريف الخطر المال:

¹: جميل أحمد توفيق، مذكرات في الإدارة المالية، دار الجامعية المصرية، مصر، 1985، ص 383.

يعرف الخطر المالي على أنه: " ارتفاع خطر الاستغلال بسبب اللجوء المتزايد إلى الاستدانة، أي ارتفاع مستوى الموارد المالية الخارجية في شكل ديون مقارنة بالموارد المالية الداخلية من شأنه أن يؤثر سلبا على مردوديتها المالية"¹.
فمن التعريف السابق نستنتج أن الخطر المالي هو الخطر الذي ينتج عن الاستدانة الزائدة، وهذا ما يدل على عدم استقلال الإدارة، وهذا ما يؤثر سلبا على المردودية.

2. تقييم الخطر المالي:

هناك مؤشر أساسي لتقييم الخطر المالي يتمثل في النقطة الميتة وذلك عن طريق التغير في أثر الرافعة المالية²:

- عتبة المردودية: وقد تم التطرق إليها سابقا في تقييم خطر الاستغلال إلا أن الفرق يكمن في التكاليف الثابتة حيث نجدها ترتفع نتيجة وجود أعباء مالية التي تعتبر من التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى زيادة الخطر المالي
- التغير في أثر الرافعة المالية: بالاعتماد على علاقة الرافعة المالية التي تم التطرق إليها في السابق.

: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 498¹

²: Dov Ogien , *Gestion financière de l' entreprise* , Dunod, Paris, France, 2008, P 30.

المبحث الثالث: تشخيص الهيكل المالي والمخاطر المترتبة عنه

يهدف تشخيص الهيكل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمجمع، من خلال مقارنة الميزانيات مع ميزانيات سابقة لفترات متتالية عكس التشخيص الساكن الذي يحلل، الوضعية المالية من خلال دراسة الميزانية في نهاية كل فترة ومحاولة معرفة المخاطر المترتبة.

المطلب الأول: التحليل المالي الذمي

يقوم التحليل المالي الذمي على مفهوم الذمة المالية للمجمع، وتحدد من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم، وبالتالي فهي تبرز خطر الوقوع في الإفلاس أو العسر المالي. ويمكن معرفة الذمة المالية للمجمع من خلال الميزانية المالية، التي ترتب الأصول وفقا لدرجة سيولتها، أما الخصوم فترتب حسب درجة استحقاقها.

أولا: الميزانية المالية (السيولة الاستحقاق)

تبنى الميزانية المالية على التفرقة بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة أخرى، وهذا ما يسمح بتقييم خطر عدم الملاءة ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها¹.

و يمكن عرض الميزانية الموحدة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 02): الميزانية المالية الموحدة المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الأجل)	رؤوس الأموال طويلة ومتوسطة الأجل
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	رؤوس الأموال الأجنبية

ثانيا: أدوات التحليل المالي الذمي

تتمثل مؤشرات التحليل المالي الذمي في رأس المال العامل الدائم، نسب المالية. والتي يمكن التطرق إليها كما يلي:

¹: Nacer Eddine Sadi, *Analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales*, L'harmattan, Paris, France, 2009, P 75.

1. رأس المال العامل الدائم:
يمكن تعريف رأس المال العامل الدائم انه: " الفائض من الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من سنة¹ ".
وبالتالي فإن رأس المال العامل للسيولة يعتبر هامش أمان للمجمع، وهذا لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تواجهها.
2. حساب رأس المال العامل سيولة:
يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين: منظور من أعلى الميزانية ومنظور من أسفل الميزانية، وعلى هذا الأساس يحسب رأس المال العامل الدائم وفقا للعلاقتين التاليتين²:
➤ من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – أصول

➤ من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الأصول الجارية –

~~ملاحظة:~~ بحسب العناصر بالقيمة الصافية، وبعيتمها السوقية لا بقيمتها التاريخية مع تقدير فرق إعادة التقييم على مستوى الأموال الخاصة.
وبالتالي فان قاعدة التوازن المالي تأخذ ثلاث حالات يمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 03): حالات التوازن لرأس المال العامل الدائم

التعليق	حالات التوازن
<p>➤ من أعلى الميزانية: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الدائم عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير الجارية، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل.</p> <p>➤ من أسفل الميزانية: يدل على أن المؤسسة تستطيع مواجهة الخصوم الجارية باستخدام أصولها الجارية، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الدائم، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي.</p>	<p>رأس المال العامل الدائم موجب $FR_L > 0$</p>

: جميل أحمد توفيق، مذكرات في الإدارة المالية، دار الجامعة المصرية، مصر، 1985، ص 1.383
2: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<p>➤ من أعلى الميزانية: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية.</p> <p>➤ من أسفل الميزانية: في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية الخصوم الجارية باستخدام الأصول الجارية دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة نادرة الحدوث.</p>	<p>رأس المال العامل معدوم FR_L = 0</p>
<p>➤ من أعلى الميزانية: في هذه الحالة تكون رؤوس الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.</p> <p>➤ من أسفل الميزانية: في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.</p>	<p>رأس المال العامل الدائم سالب FR_L < 0</p>

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المرجع التالي:
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 87.

3. نسب السيولة المالية:

تهدف نسب السيولة إلى تشخيص وتقييم رأس المال العامل على المدى القصير ومعرفة درجة سيولة المجمع.

الجدول رقم (II- 04): نسب السيولة العام

التفسير النسب	الصيغة الرياضية	النسبة
<p>و تعد هذه النسبة تحليلاً أولياً لمدى قدرة المجمع على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل في مواعيدها، أي مدى قدرة أصولها الجارية على تغطية الديون القصيرة الأجل، وهي تعتبر بمثابة مؤشر يدل على مدى تحقيق المجمع للتوازن المالي القصير الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 100%.</p>	<p>الأصول الجارية / الخصوم الجارية</p>	<p>نسبة التداول</p>
<p>تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من الأولى حيث تمثل مدى تغطية الأصول الجارية للديون القصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزونات. وتكون هذه النسبة محصورة بين 30% و 50%.</p>	<p>الأصول الجارية المخزون / الخصوم الجارية</p>	<p>نسبة السيولة السريعة</p>

نسبة النقدية	خزينة الأصول / خصوم الجارية	يتمثل الهدف الرئيسي من دراسة هذه النسبة في قياس مدى فعالية أو كفاءة المجمع في استخدام الموارد المالية المتاحة في مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل دون الأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات.
--------------	-----------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المراجع التالية:

- سمير يوفاس، راضية كباي، مرجع سبق ذكره، ص. 50.
- محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

4. النسب الهيكلية:

تهدف النسب الهيكلية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الأم على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي الذي يتوفر عليه المجمع. بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بالديون. وعموماً يمكن حصر النسب الهيكلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (II – 05) النسب الهيكلية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول	(الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / إجمالي الأصول	تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المجمع في تمويل أصوله على أموال الغير.
نسبة التمويل الداخلي للأصول	الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	تعبر هذه النسبة عن مدى استقرار وسلامة المركز المالي على المدى الطويل
نسبة المديونية الكاملة	(الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / الأموال الخاصة	تعتبر هذه النسبة كمؤشر لمعرفة نسبة المخاطرة بالنسبة للمقرضين.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم الجارية / الأموال الخاصة	تعبر هذه النسبة كمؤشر لمعرفة نسبة الأموال الخاصة إلى الديون.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المرجع التالي:

- محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص. 101.

ثالثاً: أهم الانتقادات الموجهة للتحليل المالي التقليدي

أحيط هذا التحليل بالكثير من الانتقادات والتحفظات، خصوصاً مع التطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي ومنها!

: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 1.88

1. إن هذا التحليل لا يعطي تصورا واضحا حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل.
2. كما لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة، بالرغم من أنه يفترض الخزينة في حالة توفر رأس المال العامل أنها ستكون موجبة.
3. كما أن اعتماد التحليل التقليدي على مبدأ (سيولة- استحقاق) يحاط بكثير من الاستثناءات لا تدعم هذين المعيارين.

المطلب الثاني: المنظور الوظيفي (التحليل المالي الوظيفي)

جاء التحليل المالي الوظيفي ليتجاوز القصور الذي خلقه تطبيق أسس التحليل المالي التقليدي، وأعطى مجموعة من الحلول للمشاكل التي لم يستطع التحليل السابق معالجتها. ويعتبر هذا التحليل طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة الأم حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فإن المجمع عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال.

أولاً: الميزانية الوظيفية

تأخذ الميزانية الوظيفية عدة تعاريف وقد عرفها المؤلف Hubert de la Bruslerie الميزانية الوظيفية بأنها: " ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال".¹

1. بناء الميزانية الوظيفية:

يوضح الجدول الموالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية
الجدول رقم (II - 06): تمثيل الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة R_D رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية	الاستخدامات الثابتة E_s (بقيمة إجمالية) الأصول الثابتة الصافية التثبيات غير المادية التثبيات المادية التثبيات المالية

¹ : مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص ص 64_ 65.

المجمعات

<p>الأصول المتداولة للاستغلال E_{ex} (بقمة إجمالية) المخزونات الزبائن التسبيقات والمدفوعات على الحسابات الأعباء المعاينة مسبقا الضرائب</p>	<p>موارد الاستغلال R_{ex} التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجبائية والاجتماعية المنتجات المعاينة مسبقا</p>
<p>الأصول المتداولة خارج الاستغلال المدينون الآخرون</p>	<p>الخصوم المتداولة خارج الاستغلال الديون المدينة الأخرى</p>
<p>خزينة الأصول E_T الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة</p>	<p>الخزينة الخصوم R_t أموال الخزينة (خصوم الخزينة)</p>
<p>مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)</p>	<p>مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)</p>

المصدر: محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 91.

2. أدوات التشخيص الوظيفي:

نهدف من خلال بناء الميزانية سابقا إلى استخراج المؤشرات التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، والتي توضحها من خلال البرهان التالي:
نحاول في هذا البرهان الانطلاق من التوازن بين الموارد والاستخدامات عن طريق المعادلات الأساسية التالية:

$$E = R \Rightarrow E_s + E_{ex} + E_{hex} + E_t = R_D + R_{ex} + R_{hex} + R_t$$

$$\Rightarrow (R_D - E_s) - ((E_{ex} - R_{ex}) + (E_{hex} - R_{hex})) = (E_t - R_t)$$

$$\Rightarrow FR_{ng} - (BFR_{ex} + BFR_{hex}) = T_{ng}$$

$$\Rightarrow FR_{ng} - BFR_g = T_{ng}$$

➤ احتياجات رأس المال العامل:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة الأم مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.
يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع الشركة الأم مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونات، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يطلق عليه بالاحتياج في رأس المال العامل، والشكل التالي يوضح كيفية تشكيل هذا الاحتياج.
ويمكننا تلخيص احتياجات رأس المال العامل في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-07): جدول احتياجات رأس المال العامل

التعليق	الصيغة الرياضية	الاحتياج في رأس المال العامل
يمثل القسم الأكبر من	الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة	احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبة مباشرة بنشاط الاستغلال العادي للمؤسسة	للاستغلال $BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$	للاستغلال BFR_{ex}
يعبر عن نشاطات المؤسسة ونمّمها خارج الاستغلال (في حالات طارئة واستثنائية) لكن نسبته تكون أقل من السابق.	الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال $BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{ex}
ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب	احتياج رأس المال العامل للاستغلال - احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال $BFR_g = BFR_{ex} - BFR_{hex}$	احتياج في رأس المال العمل الإجمالي BFR_g

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص 17-18.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

➤ الخزينة الصافية T_{ng} :

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. والخزينة الصافية تحوز على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي الموجودات وما يماثلها، ويمكن إدراج حالات الخزينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-08): الخزينة الصافية

الصيغة الرياضية لحساب الخزينة الصافية	الحالات التي يمكن أن تكون فيها الخزينة الصافية
➤ الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل $T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$	الحالة الأولى: $T_{ng} = 0$ في هذه الحالة يكون رأس المال العامل يساوي احتياجاته، هي تعتبر الحالة الأمثل للمؤسسة، يجب عليها المحافظة على هذه الوضعية.
➤ الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم $T_{ng} = E_t - R_t$	الحالة الثانية: $T_{ng} > 0$ في حالة وجود فائض في الخزينة يجب على المسير المالي أن يوظف الفائض من الأموال ليحقق عائداً للمؤسسة في المدى القصير، مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة حتى لا تقع في صعوبات التسديد وهذه الحالة تكون غالباً في المؤسسة التجارية أكثر من القطاعات الأخرى.
	الحالة الثالثة: $T_{ng} < 0$ تحقيق عجز في الخزينة يتطلب من المحلل المالي اللجوء إلى القروض البنكية لتغطية هذا العجز، الأمر الذي يلزم المحلل المالي إجراء

دراسات لاختيار القرض بأقل تكلفة ممكنة من البنوك وحسب مدة التسديد التي تعطي للمؤسسة القدرة على الالتزام بالدفع في المدة المحددة.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المرجع التالي:
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

ثانياً: نسب النشاط

تعبر نسب النشاط عن مدى قدرة وكفاءة المجمع في إدارة أصوله من أجل تحقيق رقم الأعمال الذي يغطي الأعباء ويحقق الهوامش.
يمكن أن نلخص أهم نسب النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 09): نسب النشاط

النسب	المعدلة	تفسير النسبة
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم أعمال
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
معدل دوران الذمم	رقم الأعمال / رصيد الذمم	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح.
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال / خزينة الأصول	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة

المصدر: محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 100.

المطلب الثالث: تشخيص حسابات النتائج

عندما يريد المحلل أن يدرس أداء المجمع عليه بدراسة وتشخيص حسابات النتائج بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات من أهمها: القدرة على التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية والتي قد تعرضنا لها سابقا، التحليل الأفقي والعمودي.

أولا: التمويل الذاتي

يمكن القول أن التمويل الذاتي هو ذلك الجزء من القدرة على التمويل الذاتي المخصص لتمويل المجمع، وهو المورد الداخلي المتاح بعد مكافئة المساهمين.

1. تعريف القدرة على التمويل:

يمكن تعريف القدرة على التمويل الذاتي على أنها: " ذلك الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمجمع للفترة المعطاة"¹.

ويعرف أيضا على أنه: " مدى قدرة المجمع على تمويل تطوره وديمومته دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا لمعرفة قدرة المجمع ماليا في حالة عدم تقديم المصادر الخارجية ليد العون المالية"².

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن القدرة على التمويل الذاتي تعبر عن مدى قدرة المجمع على تمويل نشاطه دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، وهو يعتبر أيضا مقياس لمردودية المجمع وذلك لأنه ناتج عن النتيجة المتولدة من النشاط هذا من جهة، ويعتبر أيضا مقياس للملاءة وذلك لأنه يعتبر أحسن ضمان للمقرضين من جهة أخرى. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية³:

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

2. طرق حساب القدرة على التمويل الذاتي:

يمكن التعبير عن القدرة على التمويل الذاتي جبريا على أنها ذلك الفائض الذي ينتج عن مجموع المقبوضات مطروحا منها مجموع المدفوعات السنوية للمجمع. حيث يمكن حسابه من الميزانية بالعلاقة التالية⁴:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهلاكات والمؤونات

وهناك طريقتين لحساب القدرة على التمويل الذاتي تتمثل الأولى في طريقة الجمع

أما الثانية فهي طريقة الطرح.

➤ الطريقة الأولى: طريقة الجمع

ويكون ذلك وفقا للنتيجة الصافية بالاعتماد على العناصر غير العادية التي ساهمت

في تحديدها.

¹ : Nacer Eddine Sadi, Op-Cit. P 118.

: عبد الحفيظ الأرقم، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

³: Nacer Eddine Sadi, Op-Cit. P 120.

⁴: العزازي محمد، بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي و المالي ، السنة الثالثة ثانوي، شعبة تسيير والاقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر ، 2012، ص 167.

الجدول رقم (II-10): طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

النتيجة الصافية	الحسابات	
+	مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
-	الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات	78
+	نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	652
-	فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	752
+	فرق التقييم عن الأصول المالية " نواقص القيمة "	
-	فرق التقييم عن الأصول المالية " فوائض القيمة "	
+	الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول مالية	
-	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول مالية	
=	القدرة على التمويل الذاتي CAF	

المصدر: . Chantal Buissart , M. Benkaci, *Analyse financière* , BERTI Edition Alger, Algérie, 2011,p 47

➤ الطريق الثانية: طريق الطرح

يمكن حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (II-11): طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

إجمالي الفائض الخام للاستغلال	الحسابات	
+	المنتجات العملية الأخرى	75 (ما عدا 752)
-	الأعباء العملية الأخرى	65 (ما عدا 652)
+	المنتجات المالية	76
-	الأعباء المالية	66
+	المنتجات غير العادية	77
-	لأعباء غير العادية	67
-	الضريبة على الأرباح	695
=	القدرة على التمويل الذاتي CAF	

المصدر: Ibid. p48.

في هذه الطريقة يتم حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

ثانيا: مضمون جدول التمويل

يبين جدول التمويل التغيرات الحاصلة في الموارد والاستخدامات كل على حد سواء وذلك من اجل تفسير التغير الحاصل في رأس المال العامل وأسباب تغير فيه وينقسم هذا الجدول إلى جزئين.

1. الجزء الأول:

يتضمن هذا الجزء التغير في رأس المال العامل من أعلى الميزانية وذلك على المدى الطويل حيث يبين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، والفرق بينهما الذي يعبر عنه بالتغير في رأس المال العامل الإجمالي.

حيث أن¹:

: إيلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 127.1

التغير في رأس المال العامل الإجمالي = التغير في الموارد الدائمة – التغير في الاستخدامات المستقرة

ويمكن التطرق لعناصر القدرة على التمويل الذاتي باختصار كما يلي¹:

➤ التنازل عن الاستثمارات: وتتمثل في الاستثمارات التي تم التنازل عنها من طرف المجمع خلال

الدورة والتي تتضح لنا من خلال ملحق الكشوف المالية (جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية).

➤ الزيادة في رؤوس الأموال: وهي الوسيلة التي تمكن الشركة الأم من الاستفادة من جلب أموال جديدة، والتي تتضح لنا من خلال القوائم المالية (جدول تغير الأموال الخاصة)

➤ الزيادة في الديون المالية: وتتمثل في الديون المتوسطة والطويلة الأجل الجديدة التي تحصلت عليها الشركة الأم خلال الدورة المالية.

الديون المالية للدورة = الديون المالية للدورة السابقة + الزيادة في الديون المالية – تسديد الديون المالية

وتتضمن الاستخدامات المستقرة العناصر التالية:

➤ توزيع الأرباح: تتمثل في الأرباح الموزعة خلال الفترة.

➤ حيازة الاستثمارات الجديدة: وتتمثل في الاستثمارات التي تم اقتناءها من طرف المؤسسة خلال الدورة.

التثبيتات الإجمالية = التثبيتات الإجمالية للدورة السابقة + حيازة تثبيتات – التنازل عن التثبيتات.

➤ التخفيض في رؤوس الأموال وهي عكس الزيادة في رؤوس الأموال.

➤ تسديد الديون.

ويمكن تلخيص محتوى الجزء الأول في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 12): الجزء الأول من جدول التمويل الذاتي

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن الاستثمارات الزيادة في رؤوس الأموال الزيادة في الديون المالية		توزيع الأرباح حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة دورات التخفيض في رؤوس الأموال
	مجموع الموارد		مجموع الاستخدامات
	التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (موارد صافية)		التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (استخدامات صافية)

المصدر: سمير بوفاس، راضية كباي، ص 59.

2. الجزء الثاني من جدول التمويل:

¹ : سمير بوفاس، راضية كباي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

أما الجزء الأسفل من جدول التمويل فهو يبين التدفقات قصير الأجل وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة كل منهما على حدى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي¹.

الجدول رقم (II- 13): الجزء الثاني من جدول التمويل الذاتي

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي		
الرصيد (1) - (2)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)
		التغير في عناصر الاستغلال: التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال
		A التغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال
		التغير في العناصر خارج الاستغلال: التغير في المدينون الآخرون* ¹ التغير في الدائنون الآخريين* ²
		B التغير في احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال
		التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي $A + B = C$
		تغيرات الخزينة: التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة
		D ΔT
		التغير في رأس المال العامل الإجمالي $C + D$

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

ويمكن تحليل التغيرات الحاصلة في جدول التمويل كما يلي²:

➤ التغير في الخزينة أكبر من الصفر: في هذه الحالة يكون التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب ويغطي التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي، في هذه الحالة تكون المؤسسة في وضعية حسنة.

➤ التغير في الخزينة معدوم: في هذه الحالة التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي دون فائض، وهي الوضعية المثلى.

➤ التغير في الخزينة سالب: في هذه الحالة التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي لا يغطي التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي.

المطلب الرابع: جدول تدفقات الخزينة

نلاحظ من خلال تعرضنا للميزانية المالية وجدول حسابات النتائج أنهما قد تعرضا بصفة مختزلة للتدفقات النقدية، حيث أن القوائم المذكورة سلفا يتم إعدادها على أساس الاستحقاق، ولا تعرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ولا تعرض أيضا مصادر واستخدامات النقدية ومن هذا المنطلق جاء جدول تدفقات الخزينة، وبالتالي فإن تحليل التدفقات النقدية حسب ما توصي به المعايير المحاسبية الدولية هو من منظور وظيفي، يقوم على تجزئة نشاط المؤسسة إلى مجموعة نشاطات فرعية أو وظائف

¹: المرجع نفسه، ص 127.

²: سمير بوفاس، راضية كباي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ينجم عنها مجموعة من التدفقات النقدية. وعليه فإن الخزينة هي مركز كل التدفقات النقدية، وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي ودرجة السيولة. ويمكن حساب جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

أولاً: الطريقة غير المباشرة

ويفسر جدول تدفقات الخزينة تغيرات النقدية الناشئة بين ميزانيتين، أي تحديد تطورات السيولة الحاصلة خلال الدورة وذلك من خلال العلاقة¹:
التغير في الخزينة الصافية = التغير في رأس المال العامل - التغير في احتياجات رأس المال العامل
وبالتعويض عن قيمة التغير في رأس المال العامل من.

الجدول رقم (II-14): حساب التغير في رأس المال العامل

الجزء الأعلى من جدول التمويل	
موارد الدورة	استخدامات الدورة
القدرة على التمويل الذاتي	توزيعات الأرباح
التنازل عن الاستثمارات	حيازة استثمارات جديدة
زيادة رأس المال	تخفيض رأس المال
زيادة الديون المالية	تسديد ديون مالية
Δ رأس المال العامل	

المصدر: المرجع نفسه.

انطلاقاً من العلاقة السابقة²:

Δ الخزينة الصافية = Δ رأس المال العامل - Δ الاحتياج لرأس المال العامل

ويمكن استخراجها من العلاقة التالية كما يلي:

¹: عبد السلام بن جدو، تشخيص التوازن المالي بأسلوب ديناميكي، محاضرة في مادة مالية المؤسسة، جامعة 08 ماي 45 قالة، الجزائر، 2014.

²: Bruno Bachy, Michel Sion, Op - cite, P 214.

$$\begin{array}{l}
 \left. \begin{array}{l} \text{زيادة رأس المال} \\ \text{توزيعات أرباح} \end{array} \right\} + \\
 \left. \begin{array}{l} \text{زيادة الديون المالية} \\ \text{حيازة استثمارات جديدة} \\ \text{انخفاض رأس المال} \end{array} \right\} - \\
 \text{تسديد ديون مالية} \\
 \text{Δ- الاحتياج لرأس المال العامل}
 \end{array}$$

$$\Delta = \text{الخزينة الصافية}$$

وبتصنيف التدفقات المالية حسب انتمائها إلى مختلف الدورات الوظيفية الثلاث:
 الاستغلال، الاستثمار، والتمويل نجد:
 القدرة على التمويل الذاتي للدورة
 Δ- الاحتياج في رأس المال العامل

التنازل عن الاستثمارات
 _ حيازة استثمارات جديدة

زيادة رأس المال
 _ انخفاض رأس المال
 _ توزيعات أرباح

زيادة الديون المالية
 _ تسديد الديون المالية

$$\Delta = \text{الخزينة الصافية}$$

ومنه يمكن بناء جدول تدفقات الخزينة كما يلي:

الجدول رقم (II - 15): جدول تدفقات الخزينة بالطريق غير المباشرة

النشاط	مبالغ الدورة
القدرة على التمويل الذاتي CAF	
التغير في الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال ΔBFRE	

	= تدفقات الخزينة المتولدة عن النشاط A
	الاستثمار
	التنازل عن استثمارات حيازة استثمارات جديدة
	= تدفقات الخزينة الناشئة عن عمليات الاستثمار B
	التمويل
	± زيادة أو تخفيض في رأس المال _ توزيعات الأرباح + زيادة الديون المالية _ تسديد ديون مالية
	= تدفقات الخزينة الناشئة عن عمليات التمويل C

المصدر: المرجع نفسه، ص 215.

ثانياً: الطريقة المباشرة

يمكن تعويض القدرة على التمويل الذاتي، والذي بمثابة خزينة محتملة لمختلف أنشطة المؤسسة بخلاف الاستثمار، بالفائض الإجمالي للاستغلال والذي بمثابة خزينة محتملة لنشاط الاستغلال، مضافاً إليه صافي المقبوضات الأخرى غير المرتبطة بنشاط الاستثمار¹.

حيث أن:

القدرة على التمويل الذاتي = الفائض الإجمالي للاستغلال + الإيرادات الأخرى القابلة للقبض - المصاريف الأخرى القابلة للدفع.

ويمكن التعبير عن العلاقة في الجدول التالي:

الفائض الإجمالي للاستغلال EBE

+ الإيرادات الأخرى القابلة للقبض^{1*}

_ المصاريف الأخرى القابلة للدفع^{2*}

_ التغيير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال $\Delta BFRE$

= تدفقات الخزينة المتولدة من النشاط (01)

ولكن فائض الاستغلال لا يعتبر خزينة فعلية لكون عمليات الاستغلال تعرف تباعداً زمنياً بين آجال السداد وآجال الدفع وهذا ما يؤدي إلى نشأة احتياجات رأس المال العامل للاستغلال.

ومنه:

الفائض الإجمالي للاستغلال (كخزينة محتملة لنشاط الاستغلال)

= فائض خزينة الاستغلال ETE (كخزينة فعلية لنشاط الاستغلال)

+ التغيير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال $\Delta BFRE$

وانطلاقاً من الفائض الإجمالي للاستغلال يمكن حساب الخزينة التي تولدت فعلاً من

الاستغلال (فائض خزينة الاستغلال) كما يلي:

فائض خزينة الاستغلال ETE = الفائض الإجمالي للاستغلال - التغيير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال.

¹: عبد السلام بن جدو، مرجع سبق ذكره.

* 1: تتمثل أساساً في الإيرادات المالية.

* 2: وتتمثل أساساً في المصاريف المالية، ضرائب على الأرباح.

وبالتالي حتى يتم الوصول إلى جانب نقدي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

الجدول رقم (II-16): العوامل المالية التي تؤثر على الجانب النقدي

EBE	EBE	الفائض الاجمالي للاستغلال EBE
التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	التغير في المخزونات	التغير في مخزون البضاعة والمادة الأولية التغير في مخزون المنتجات تامة الصنع
	التغير في ديون العملاء	+ ديون العملاء في بداية الفترة - ديون العملاء في نهاية الفترة
	التغير في ديون الموردين	+ ديون الموردين في نهاية الفترة - ديون الموردين في بداية الفترة
ETE	ETE	فائض خزينة الاستغلال ETE

المصدر: المرجع نفسه.

و على العموم فإنه يمكن بناء جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة كما يلي:

الجدول رقم (II-17): جدول تدفقات الخزينة بالطريق المباشرة

مبالغ الدورة	النشاط
	الفائض الإجمالي للاستغلال EBE التغير في الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال $\Delta BFRE$
	= فائض خزينة الاستغلال + إيرادات مالية - مصاريف مالية - ضرائب على الأرباح
	= تدفقات الخزينة المتولدة عن النشاط A الاستثمار
	التنازل عن استثمارات - حيازة استثمارات جديدة + إعانات الاستثمار
	= تدفقات الخزينة الناشئة عن عمليات الاستثمار B التمويل
	± زيادة أو تخفيض في رأس المال - توزيعات الأرباح + زيادة الديون المالية - تسديد ديون مالية
	= تدفقات الخزينة الناشئة عن عمليات التمويل C

المصدر: Bruno Bachy, Michel Sion, Op _ cite, PP219-222.

ثالثا: تشخيص جدول تدفقات الخزينة

الفارق بين تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال ونفقات الاستثمار يعطي رصيد فائض الخزينة المتاح بعد تمويل البقاء والتوسع، إذا كان هذا الفارق موجبا فذلك يدل على قدرة المجمع على تمويل استثماراته اعتمادا على السيولة النقدية المتولدة أساسا من ممارسة النشاط الرئيسي، أما إذا كان سالبا فذلك يدل على وجود احتياجات مالية يجب تغطيتها من موارد مالية خارجية وهو الدور الذي يجب أن تلعبه دورة التمويل.

حيث تقوم هذه الأخيرة بتغطية الاحتياجات المالية سواء باللجوء إلى الاقتراض أين يحصل المجمع على قروض مقابلة مصاريف مالية تقطع من الإيرادات، أو بتنمية الأموال الخاصة عن طريق فتح رأس المال للمساهمة مقابل توزيع الأرباح في حالة تحققها.

إذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياجات يعني ذلك وجود فائض في الخزينة (التغير في الخزينة الصافية > 0)، والذي يجب أن يوظف توظيفا قصيرا للأجل قابل للاسترجاع بشكل فوري عند الحاجة، مقابل إيرادات مالية تساهم في تخفيض تكلفة الاقتراض على الأقل.

وإن لم تتمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها تلجا في هذه الحالة إلى الاتفاق مع البنوك على السحب على المكشوف منشئة بذلك ديونا على الخزينة (التغير في الخزينة > 0)¹.

خلاصة:

يعتبر التشخيص المالي أداة جد فعالة لتحليل القوائم المالية ودراستها دراسة تفصيلية من أجل فهمها والتوصل لمعرفة الوضعية المالية والأداء المالي للمجمع، وللوصول إلى الهدف المراد تحقيقه، فإن المشخص يتبع مجموعة من الخطوات والمراحل تمثل في مجملها المنهج العلمي للتشخيص المالي، حيث تبدأ بمرحلة ما قبل التشخيص وتنتهي بوضع

¹: عبد السلام بن جدو، مرجع سبق ذكره.

التوصيات المناسبة، ونقصد بهذه العملية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساساً من: الميزانية المالي، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق، وذلك باستخدام مجموعة من مؤشرات التوازن المالي، نسب السيولة، التحليل الديناميكي، التحليل الساكن.

وكل هذا من أجل التعرف على المردودية، المخاطر، السيولة والملاءة والهيكل التمويلي... الخ داخل المجمع، وفي النهاية الحكم على مدى قدرة التسيير المالي على تحقيق أكبر مردودية مع تحمل أقل المخاطر.

تمهيد:

يعتبر مجمع صيدال من المجمعات الوطنية التي أخذت بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية التي طرأت على المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي، وهذا ما دفعنا إلى أن نسلط الضوء في الدراسة التطبيقية عليه من أجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وذلك لتوفره على القوائم المالية الموحدة التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي، والتي ستفيدنا في عملية التشخيص المالي، وسنحاول في هذا الفصل إبراز الوضعية المالية الحقيقية لمجمع صيدال وذلك من خلال عرض مفاهيمي لنشأة وتعريف المجمع وكذلك عرض القوائم المالية الموحدة له، وإسقاط أدوات التشخيص المالي التي قد تعرضنا لها سابقاً على الشركة الأم.

وهذا من أجل معرفة المردودية بمختلف أنواعها والمخاطر التي قد تترتب عنها، معرفة مدى قدرة المجمع على الوفاء بالتزاماته عند حلول مواعيدها، ومعرفة مصادر السيولة واستخداماتها، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال.
- المبحث الثاني: تشخيص جدول حسابات النتائج والمردودية والمخاطر المترتبة عنها.
- المبحث الثالث: تشخيص الهيكل المالي.

المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال قوة اقتصادية وطنية تجلب النظر للتحدث عليها و معرفة ما هي أهم الاستراتيجيات التي ساعدت هذا المجمع ليصبح ذو مكانة مرموقة في الاقتصاد المحلي، وعلى هذا الأساس سوف نتعرض إلى نشأة المجمع ومفهومه وأهم المواضيع المتعلقة به.

المطلب الأول: نشأة المجمع

تأسست الصيدلة المركزية الجزائرية سنة 1969 بأمر رئاسي يوكل لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري. وفي سنة 1971 تم تأميم المخابر الفرنسية La Baz Et Merzu و Trand من طرف الحكومة الجزائرية آنذاك في إطار تأميم وسائل الإنتاج، كما أنشأت "الصيدلة المركزية الجزائرية" (PCA)، وبعد إعادة هيكلة الصيدلة المركزية تم تحويل فرعها الإنتاجي إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني بمقتضى المرسوم رقم 161/82 الصادر في أفريل 1982¹، حيث أسندت لها في سنة 1987 مهمة إنتاج المضادات الحيوية، ويقع مقرها الاجتماعي بالمدينة تتكون من فروع تابعة لها تتمثل في "فرمال"، "بيوتيك"، "أنتيبوتيكال"، "صومديال".

وتطبيقا لإستراتيجية اقتصاد السوق التي اتبعتها مؤسسة صيدال تحول مجمع صيدال إلى مجمع عمومي يسير ذاتيا وذلك في فيفري 1989، وفي سنة 1996 تحول إلى شركة ذات أسهم، وذلك بموجب إعادة الهيكلة الصناعية تحت وصاية الشركة القابضة العمومية كيمياء_صيدلة. وفي سنة 1997 أصبحت هذه الشركة خاضعة لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية والذي تم من خلاله تقييم المؤسسة داخليا وخارجيا وهكذا تطورت مؤسسة صيدال إلى أن أصبحت مجمعا بصفة نهائية في سنة 1998 وأصبح يسمى "مجمع صيدال"².

1: عبد الله سناجي، سوق الأوراق المالية ودورها في تطوير الاستثمار _ دراسة حالة مجمع صيدال-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 111.

2: سامية الحول، التسويق و المزايا التنافسية _ دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر _، مذكرة لنيل شهادة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص ص 347-348.

وقد طور المجمع هدفه الاجتماعي إلى عمليات البحث الأساسي، وذلك نظرا لقدراته المعتمدة، وقد أدى هذا التطور للمجمع إلى نمو منتظم خلال العشرية الأخيرة، ويرجع ذلك إلى التركيز على عنصر الكفاءة في التسيير.

وفي عام 2009 ارتفعت حصة مؤسسة صيدال في رأس مال SOMEDIAL إلى 59 %، وفي عام 2010 انتقلت حصتها في رأسمال TAPHCO من 38.75 % إلى 44.41 %، وكما قامت بحيازة 20% من رأس مال مؤسسة IBERAL³.

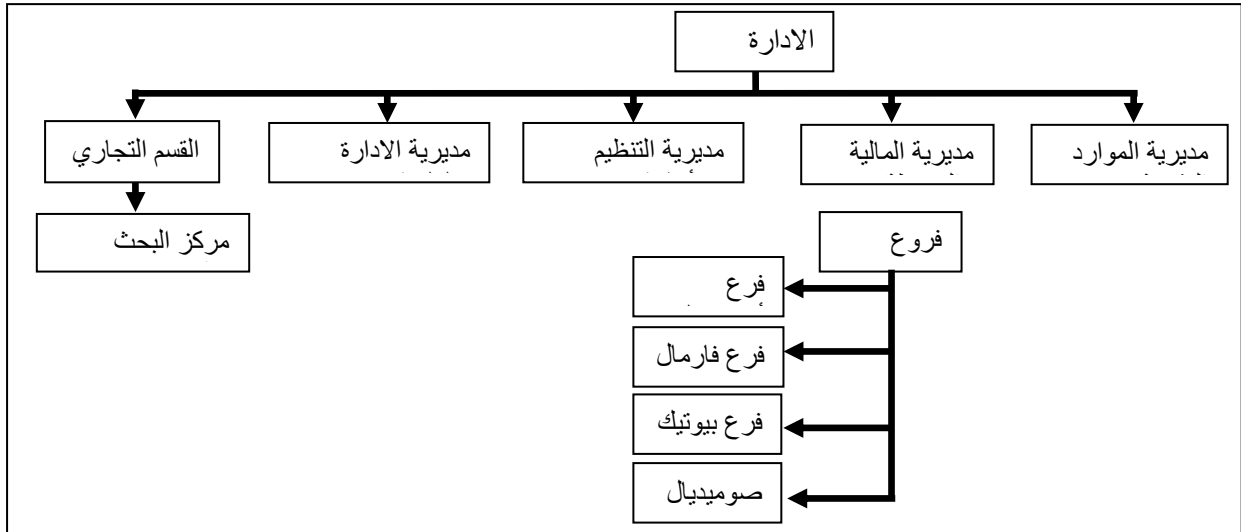
المطلب الثاني: التعريف بمجمع صيدال

3: www.saidalgroup.dz/historique.asp (20/03/2012--16:30).

يعتبر مجمع صيدال مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ: 25000000000 دج. ويتكون من عدة مديريات مركزية وأربعة فروع، إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات التوزيع ومديرية التسويق والإعلام الطبي. ويحترف المجمع الصناعي صيدال في ميدان صناعة المواد الصناعية والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية له في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للطب البشري والبيطري.¹

ويقوم المجمع على إستراتيجية جد هامة وحوكمة فعالة تمكنه من التوسع الداخلي والخارجي، وهو ما يتطلب تكيف التنظيم وفقا لبرنامج توسع المجمع، وقام مجمع صيدال بتغيير الهيكل التنظيمي في مرحلة أولى في جوان 2010 بوضع تنظيم مرحلي يهدف أساسا إلى حذف الاختلالات الوظيفية وقد مس هذا التغيير الهيكلي مركز الإدارة العامة كأول مرة للمجمع، وذلك بهدف الاستخدام العقلاني للعمال من أجل توضيح سلطات ومسؤوليات مختلف المستويات، التسلسلية والوظيفية. وفي مرحلة ثانية تم إنشاء الفرع التجاري الذي يضم الوحدات التجارية الجهوية وثلاث إدارات في 02 / 01 / 2011. وعموما يمكننا أن نوضح الهيكل التنظيمي للمجمع من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (III-01) الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



أولاً: فروع المجمع

¹ : نفس المرجع السابق، ص 349.

²: التقارير السنوية لمجمع صيدال على موقع Cosobe.

1. فرع أنتوبيوتيكال:

يسير هذا الفرع من طرف مركب المضادات الحيوية بالمدينة، الذي يتوفر على عمارة لتصنيع الأدوية بالتجزئة عن طريق التخثير، وعمارة لإنتاج مواد أولية بالتجزئة عن طريق التركيب الكيميائي للمنتجات المخمرة، عمارتي إنتاج ذات تخصيص صيدلاني، الأولى مكرسة لعائلة البنسيلين والثانية لغير البنسيلين.

ويتسم هذا المركب بالمزايا التالية:

- طاقة إنتاجية معتبرة في ميدان إنتاج المواد الأولية على شكل التجزئة، وفي مختلف التخصصات الصيدلانية.
- مخابر تحليل تسمح بالرقابة الكاملة للنوعية.
- قدرات عالية لدى المستخدمين في تصنيع منتجات ذات جودة عالية.
- خبرة تتجاوز 12 سنة في صناعة المضادات الحيوية بالتخثير والتركيب النصفي.

2. فرع فارمال:

يتوفر فرع فارمال على ثلاث وحدات إنتاج هي: وحدة دار البيضاء، وحدة قسنطينة، وحدة عنابة، ويقع مقر هذا الفرع بالدار البيضاء، ويتولى إنتاج الأشكال الجليبية الآتية: أقراص، جعب، مراهيم، مقطرات، مشروب، محاليل، مساحيق، معجون الأسنان.

ويتميز فرع فرمال بالمزايا التالية:

- أكثر من ثلاثين سنة خبرة في مجال الإنتاج الصيدلاني.
- معرفة عملية عالية في ميدان الإنتاج والرقابة والتحليل.
- طاقة إنتاجية هامة.

3. فرع بيوتيك:

يتواجد مقر هذا الفرع بالحراش، ويتوفر على ثلاث وحدات إنتاج: وحدة جسر قسنطينة، وحدة الحراش، وحدة شرشال.

ينتج هذا الفرع في مختلف وحداته المنتجات التالية:

المراهيم، الأشربة، المحاليل والأقراص، المطهرات السائلة، المحاليل الوردية بأنواعها، محاليل غسل الكلى.

يتمتع فرع بيوتيك بالميزات الآتية:

- معرفة عملية عالية في مجال الإنتاج الصيدلاني.
- وحدتين لإنتاج المحاليل المكثفة بأحدث التكنولوجيات.
- يعتبر المنتج المحلي الوحيد للمحاليل المكثفة.

4. فرع صوميديال:

إن هذا الفرع يعتبر ثمرة شراكة بين مجمع صيدال ومجمع الدواء الأوروبي، وهو يتواجد في المنطقة الصناعية لواد السمار بالجزائر العاصمة وتقدر مساحته بـ

- 17000 م² ، ويتوفر على تجهيزات حديثة بقدرة إنتاجية تقدر بـ 18 مليون وحدة موزعة على 3 أقسام وهي¹:
- القسم الأول: خاص بإنتاج المنتجات الهرمونية بطاقة إنتاجية تقدر بـ 04 ملايين وحدة.
 - القسم الثاني: موجه لإنتاج الأشكال السائلة من الأشربة والمحاليل بطاقة إنتاجية تقدر بـ 6 مليون وحدة.
 - القسم الثالث: لإنتاج الأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بطاقة إنتاجية تقدر بـ 8 ملايين وحدة.

ثانياً: نشاط مجمع صيدال

عبر سنوات الخبرة والتواجد الميداني، التي سلكها المجمع جعلت منه رائداً في الصناعة الصيدلانية في الجزائر، وذلك من خلال 46 خطاً إنتاجياً موزعاً على سبعة مواقع إنتاجية: شرشال، الجزائر (3 مواقع)، قسنطينة، عنابة، المدية، وبطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 150 مليون وحدة بيع سنوياً، ومن أهم أنشطة المجمع إنتاج المنتجات الصيدلانية وبيعها، وتخزينها، إضافة إلى قيامه بالعملية التمويلية لتمويل نشاطاته، بالإضافة إلى عمليات التمويل لتوفير المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج التي يقوم بها، كما يقوم مجمع صيدال إضافة إلى أن المجمع يتميز بامتلاكه لموارد بشرية ذات خبرة عالية، ويعتبر مجمع صيدال المجمع الذي استطاع أن يخلق وظيفة البحث والتطوير².

وتمثلت أهم أنشطة الفروع فيما يلي

- قامت وحدة شرشال بعملية إعادة تهيئة المعمل بغية جعله متطابقاً مع المعايير المعمول بها، بدءاً باحترام تدفق الأشخاص والمواد وتهيئة ورشات الإنتاج ومكاتب الإدارة، وبغرض تنويع قائمة المنتجات قامت هذه الوحدة بتهيئة ورشة جديدة لإنتاج المساحيق الجافة، وهذه الوحدة منبثقة عن مؤسسة توزيع المواد الصيدلانية سابقاً، وتعتبر إحدى الوحدات الإنتاجية الثلاث لفرع بيوتيك.
- وضع فرع أنتيبوتيكال أسس جديدة للتنظيم تخص التكوين الفعال، وكان ذلك بتنظيم دورات تكوينية دورياً للعمال والإطارات سواء في الجزائر أو بالخارج، لأجل التحكم في التقنيات التكنولوجية في مجال الصناعة الصيدلانية.
- سطر فرع فارمال برنامج عمليات استثمارية تسمح له بتجديد وسائل الإنتاج ومراقبة الجودة، نظراً لمتطلبات سوق الأدوية ومقتضيات شركاء صيدال، ومن أهم الاستثمارات المسطرة نجد:
 - أعمال إعادة تهيئة ورشات الإنتاج والملحقات التقنية.
 - إعداد نظام معالجة الهواء.

¹ : www.saidalgroup.dz/present-somedial.asp à 03/05/2010, 13:25.

² : المرجع نفسه.

● اقتناء وسائل إنتاج جديدة.

● إنشاء شبكة الإعلام الآلي.

زيادة على النشاطات السابقة، وفي إطار إستراتيجية النمو الخارجي أمضى المجمع عدة اتفاقيات شراكة مع شركات ومخابر عالمية مختصة، بهدف توسيع وتنويع حافظة المنتجات، والحصول على التكنولوجيا بأقل تكلفة إضافة إلى توسيع مصادر التمويل، وتغطية الاحتياجات المتزايدة¹.

المطلب الرابع: عرض القوائم المالية الموحدة لمجمع صيدال أولاً: قائمة المركز المالي

يمكن عرض القوائم المالية الموحدة لمجمع صيدال ابتداء بالميزانية المالية الموحدة لثلاث سنوات الأخيرة كما يلي:

الجدول رقم (III - 01): الميزانية المالية الموحدة (الوحدة بالمليون)

الأصول	ق ص 2010	ق ص 2011	ق ص 2012
الأصول غير الجارية	13212.79	11161.03	11454.71
الأصول الجارية	15038.36	16116.93	18566.39
المخزونات	6660.65	6250.26	6175.39
القيم القابلة للتحقيق	5108.04	4028.43	5218.84
الخزينة	3269.6	5838.24	7172.16
مجموع الأصول	28251.15	27277.96	30021.10
الخصوم	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	20406	19537.28	21087.9
الأموال الخاصة	11785.5	13795.48	14746.5
الخصوم غير الجارية	8620.50	5741.8	6341.4
الخصوم الجارية	7845.15	7740.68	8933.20
مجموع الأصول	28251.15	27277.96	30021.10

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية الموحدة المدرجة في الملاحق

¹ : المرجع نفسه.

ثانياً: جدول حسابات النتائج

يمكن عرض جدول حسابات النتائج الموحد للسنوات الأخيرة لمجمع صيدال كالتالي:

الجدول رقم (III - 02): جدول حسابات النتائج (الوحدة بالمليون دينار جزائري)

البيان	2010	2011	2012	التغير 2011	التغير 2012	النسبة
	(دج)	(دج)	(دج)	(دج)	(دج)	
رقم الأعمال فرق بين مخزون أول المدة آخر المدة إنتاج مثبت إعانات عملياتية	12510.19 (938.73)	13504.27 (814.75)	13895.05 229.62	994.08	390.78	2.89%
منتجات الفترة I	11571.46	12689.52	14124.67	1118.05	1435.17	11.30%
- مشتريات مستهلكة - خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	(4972.75) (914.36)	4699.65 (905.12)	5246.88 (914.33)			
استهلاكات الفترة II	(5887.11)	5604.77	6161.21	(282.34)	556.44	(4.79%)
القيمة المضافة I - II	5684.35	7084.75	7963.46	1400.4	878.73	24.63%
- أعباء المستخدمين - ضرائب و رسوم مدفوعات أخرى	(3439.8) (308.87)	3342.92 (282.93)	3809.10 (228.13)			
الفائض الإجمالي للاستغلال	1935.68	3458.9	3926.23	1523.2	467.34	78.69%
نواتج عملياتية أخرى - أعباء عملياتية أخرى - إهلاكات و مخصصات استعادة خسائر و قيم ومؤونات	586.74 (327.27) (1962.87) 1417.71	250.86 (327.94) 1488.03 ()	372.97 (207.49) 2144.92 ()			
النتيجة العملياتية	1649.99	2624.08	2521.81	974.09	(102.26)	(3.89%)
نواتج مالية أعباء مالية	131.24 (261.6)	102.44 (201.29)	100.79 (225.13)			
النتيجة المالية	(130.36)	(98.85)	(124.34)			
النتيجة العادية قبل الضريبة	1519.63	2525.23	2397.47	1005.6	(127.76)	(5.05%)
الضريبة على النتيجة العادية	(410.89)	(431.62)	(489.50)			
ضريبة مؤجل على النتيجة العادية	000000	3.12	105.36			
النتيجة الصافية للنشاطات العادية	1108.74	2097.75	2013.33	989.01	(84.42)	(4.02%)
العناصر غير العادية على النواتج العناصر غير العادية على الأعباء	000000 000000	000000 000000	000000 (3.98)			
النتيجة غير العادية	000000	0000	(3.98)			
النتيجة الصافية	1108.71	2097.75	2009.35	989.04	(88.4)	(4.21%)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج الموحد المدرج في الملاحق

المبحث الثاني: تشخيص جدول حسابات النتائج والمردودية والمخاطر المترتبة عنها

تعتبر النتائج المتحصل عليها من جدول حسابات النتائج أهم شيء للحكم على وضعية النشاط الرئيسي للمجمع بالإضافة إلى أنها تساعدنا على حساب باقي المعدلات كالمردودية المالية والاقتصادية والمخاطر المترتبة عنها.

المطلب الأول: تشخيص جدول حسابات النتائج

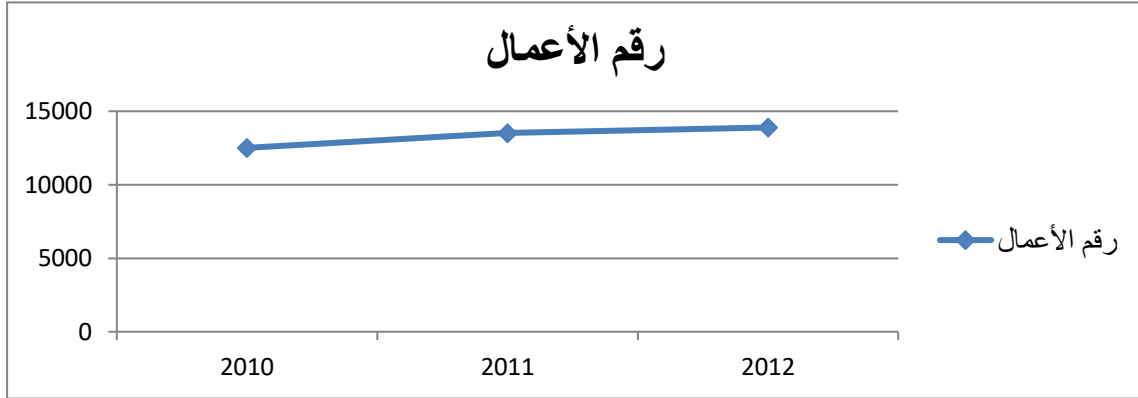
يتم تشخيص جدول حسابات النتائج من خلال الهوامش كما يلي:

أولاً: رقم الأعمال

يمكن تمثيل رقم الأعمال بيانياً من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (III - 02): التمثيل البياني لرقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج



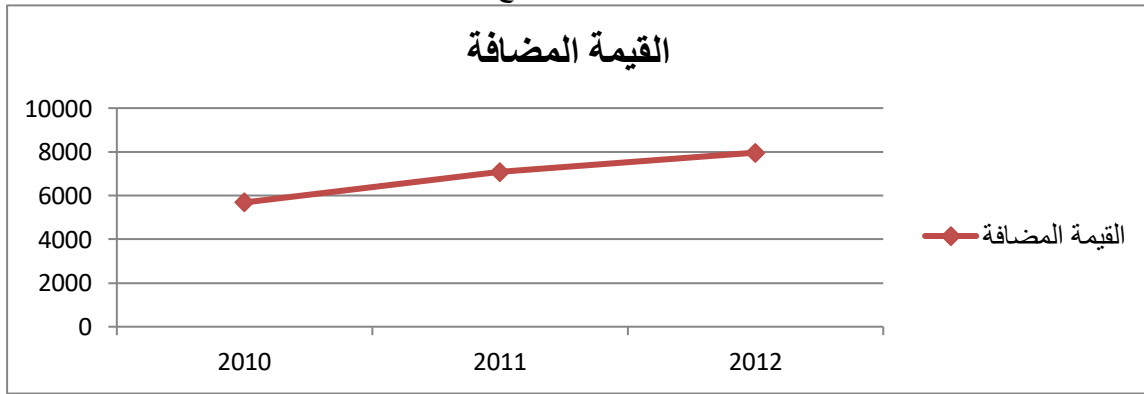
من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن رقم الأعمال في تزايد مستمر حيث قدر معدل نمو رقم الأعمال في سنة 2011 بـ 7.94% وقدر في سنة 2012 بـ 2.89% وهذا المعدل منخفض على المعدل السابق إلا أنه يدل على أن مبيعات المجمع تحقق أرباحاً معتبرة.

ثانياً: القيمة المضافة

ويمكن تمثيل القيمة المضافة بيانياً كما يلي

الشكل رقم (III - 03): التمثيل البياني للقيمة المضافة

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

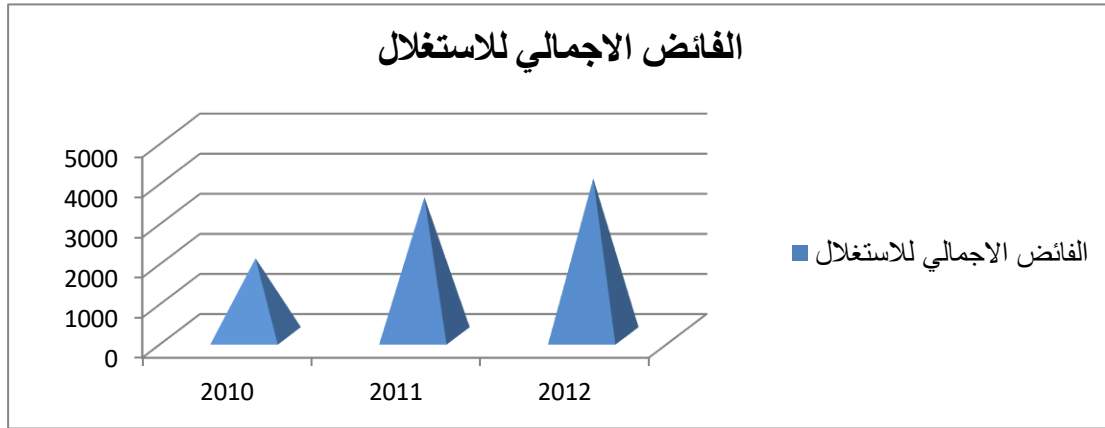


نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن المجمع حقق فائض في القيمة المضافة بالإضافة إلى أنها في تزايد مستمر، من سنة إلى أخرى حيث قدر معدل نموها في سنة 2011 بـ 24.63% وفي سنة 2012 قدر بـ 12.4% ، وهذا ما يدل على أن المجمع قد حقق نموا اقتصاديا بسبب ارتفاع منتجات الفترة حيث قدر معدل نموها في سنة 2011 بـ 10.17% ، وفي سنة 2012 بـ 11.30%، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الفترة هذا ما أدى إلى ارتفاع معدل القيمة المضافة، وهذا ما يدل على أن المجمع قد تحكّم في استهلاكاته الوسطية مقارنة بمنتجات الفترة ورقم الأعمال.

ثالثا: الفائض الإجمالي للاستغلال

أما الفائض الإجمالي للاستغلال يمكن تمثيله كما يلي:

الشكل رقم (III-04): التمثيل البياني للفائض الإجمالي للاستغلال



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال البيان أعلاه نلاحظ أن المجمع قد حقق فائض إجمالي للاستغلال خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة، بالإضافة إلى أنه في تزايد مستمر فقد قدر معدل نموه في سنة 2011 بـ 78.69% وفي سنة 2012 بـ 13.51% وهذا ما يدل على أن المجمع قد استطاع أن يغطي أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم بواسطة القيمة المضافة، وهذا ما يدل على أن أداء المجمع جيد.

رابعا: النتيجة العملية

أما النتيجة العملية فهي في تغير مستمر خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة حيث يمكن أن نتمثلها هي الأخرى بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (III-05): التمثيل البياني للنتيجة العملية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

يبين الشكل أعلاه أن النتيجة التشغيلية موجبة خلال السنوات 2010، 2011، 2012. وهذا ما يدل على أن المجمع قد استطاع تغطية جميع أعبائه الخاصة بنشاط الاستغلال بسبب ارتفاع رقم الأعمال المحقق في هذه الدراسة. حيث قدر معدل نمو النتيجة التشغيلية في سنة 2011 بـ 59.03 % وفي سنة 2012 قدر بـ (3.89) % رغم انخفاضه إلا أنه في تزايد مستمر وقد حققت فوائض في القيمة.

خامسا: النتيجة المالية

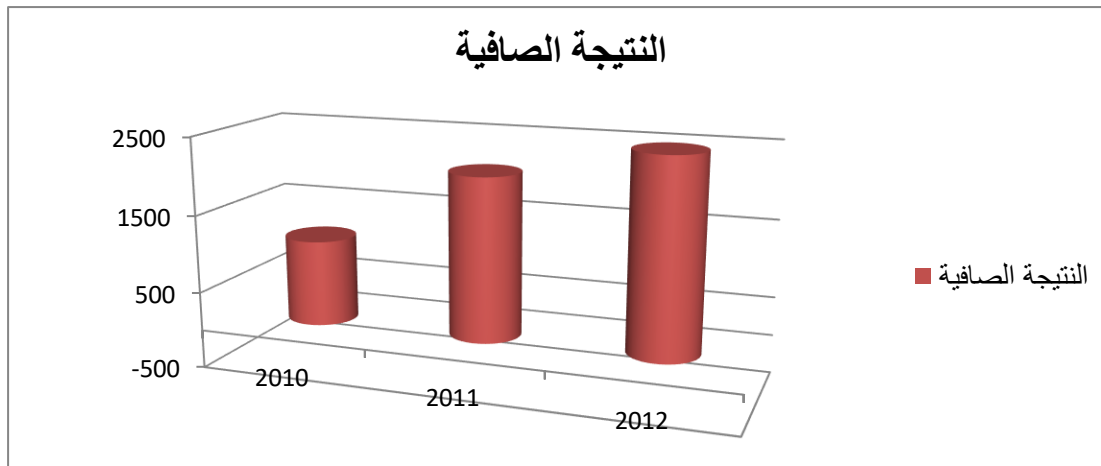
نلاحظ أن النتيجة المالية سالبة في السنوات الثلاثة وذلك بسبب عدم قدرة النواتج المالية لتغطية الأعباء المالية.

ملاحظة: لا توجد أنشطة غير عادية وهذا ما يدل على أن النتيجة غير عادية معدومة.

سادسا: النتيجة الصافية

تمثل النتيجة الصافية مجموع الإيرادات منقوصا منها مجموع الأعباء خلال الدورة يمكن تمثيلها بيانيا كالاتي:

الشكل رقم (III-06): التمثيل البياني للنتيجة الصافية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن النتيجة الصافية هي في تزايد مستمر وهذا ما يدل على الارتفاع المحقق في رقم الأعمال بالإضافة إلى أن الأعباء قد تم تغطيتها بواسطة الإيرادات، مما يدل على أن المجمع يقوم باستغلال موارده الخاصة بنشاطه الرئيسي أحسن استغلال.

المطلب الثاني: تشخيص المردودية الاقتصادية

سوف تمكننا المردودية الاقتصادية من معرفة مدى مساهمة كل وحدة من الأصول الاقتصادية في توليد النتيجة العملياتية للمجمع محل الدراسة.

أولاً: حساب المردودية الاقتصادية

يمكن حساب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية / الأصول الاقتصادية.

حيث أن:

الأصول الاقتصادية = التثبيات + الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

ويمكن حساب المردودية الاقتصادية وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (III - 03) حساب الأصول الاقتصادية

البيان	2010	2011	2012
التثبيات	93,29672	22, 28131	85, 29618
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	7345.54	6410.41	7338.4
الأصول الاقتصادية	37018.47	34541.63	36957.25

المصدر: من أعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

كما يمكن حساب المردودية الاقتصادية اعتماداً على المعادلات التالية:

1. معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية.

2. معدل الربحية الاقتصادية = النتيجة العملياتية / رقم الأعمال.

حيث أن:

المردودية الاقتصادية = معدل دوران الأصول الاقتصادية × معدل الربحية الاقتصادية.

الجدول رقم (III - 04): جدول حساب المردودية الاقتصادية

البيان	2010	2011	2012
النتيجة العملياتية	1649.96	2624.05	2521.79
الأصول الاقتصادية	37018.24	34541.63	36957.25
رقم الأعمال	12510.19	13504.27	13895.05
معدل دوران الأصول الاقتصادية	0.33	0.39	0.37
معدل الربحية الاقتصادية	0.13	0.19	0.18
المردودية الاقتصادية	0.044	0.075	0.068

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.
ويمكن تمثيل المردودية الاقتصادية بيانياً كما يلي:
الشكل رقم (III - 07): التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حساب المردودية
ثانياً: تشخيص المردودية الاقتصادية

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية خلال السنوات محل الدراسة موجبة، معناه أن أصول المجمع قد ساهمت في توليد النتيجة التشغيلية بـ 0.44 وحدة نقدية هذا في سنة 2010، أما في سنتي 2011 و 2012 فكانت المساهمة في توليد النتيجة التشغيلية بـ 0.75 و 0.68 على التوالي، وهذا ما يدل على أن الأموال المستثمرة قد حققت فوائد. أما معدل دوران الأصول الاقتصادية فهو يعبر عن عدد المرات التي يدور فيها رقم الأعمال بالنسبة للأصول الاقتصادية. ونلاحظ أنه منخفض في السنوات الثلاث محل الدراسة، وهذا ما يدل على أن مبيعات الدورة بطيئة الدوران. أما معدل الربحية فهو منخفض إلا أنه في تحسن من سنة لأخرى وهذا بسبب رقم الأعمال الذي حقق نتيجة عملياتية موجبة استطاعت أن تغطي مجمل الأعباء وتحقق نتيجة صافية للسنوات الثلاثة محل الدراسة.

المطلب الثالث: تشخيص المردودية المالية

يطلب حساب المردودية المالية وذلك لمعرفة إجمالي أنشطة المجمع وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر العادية والتدفقات المالية، وتقيس المردودية المالية مساهمة كل وحدة نقدية من رؤوس الأموال الخاصة في النتيجة الصافية.
أولاً: حساب المردودية المالية.

يمكن حساب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

الجدول رقم (III - 05): جدول حساب المردودية المالية

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	1108.71	2097.75	1996.67
الأموال الخاصة	11785.52	13795.48	14746.50
المردودية المالية	0.094	0.152	0.135

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

الشكل رقم (III- 08): التمثيل البياني للمردودية المالية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حساب المردودية المالية

ثانياً: تشخيص المردودية المالية واثـر الرفع المالي

نلاحظ أن المردودية المالية حققت ارتفاع مقبول من سنة 2010 إلى سنة 2011 و2012 وهذا ما يدل على أن المجمع يستغل أمواله الخاصة في توليد النتيجة الصافية حيث حقق في سنة 2010 مردودية قدرت بـ 0.094 أما في سنتي 2011 و 2012 فقد حقق مردودية قدرت بـ 0.152 و 0.135 على التوالي. انطلاقاً من علاقة المردودية المالية بالمردودية الاقتصادية يمكننا أن نستنتج أثر الرفع المالي.

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{اثر الرفع}.$$

فمن خلال العلاقة أعلاه نستنتج أن أثر الرفع المالي يحسب بدلالة المردودية المالية كالتالي:

$$\text{اثر الرفع} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}.$$

يظهر أثر الرفع حالة عدم تساوي المردودية المالية مع المردودية الاقتصادية وهذا ما يدل على أن المجمع قد لجأ للاستدانة، ولكن السؤال المطروح هنا: هل استغل المجمع الاستدانة في توليد النتيجة الصافية أم لا؟ هذا ما سوف نتعرف عليه من خلال حساب أثر الرفع المالي.

الجدول رقم (III – 06): جدول حساب أثر الرفع المالي

البيان	2010	2011	2012
المردودية المالية	0.094	0.152	0.135
المردودية الاقتصادية	0.044	0.075	0.068
أثر الرفع	0.05	0.077	0.067

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن الرفع المالي موجب (<0) وهذا ما يدل على أنه للرفع أثر إيجابي وهذا معناه أن المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الديون (i) وهذا ما يدل

على أن المجمع استغل ديونه في توليد النتيجة الصافية، حيث انه كلما ارتفعت نسبة المديونية أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية.

المطلب الرابع: تشخيص خطر الاستغلال والخطر المالي

يقوم المجمع برصد وحساب الأخطار المحدق به سواء تعلق ذلك بنشاطه أو بأمواله الخاصة ولهذا يقوم المجمع بحساب خطر الاستغلال والخطر المالي لمعرفة ما قد يصيب المجمع من مخاطر في المستقبل.

أولاً: خطر الاستغلال

يمكن قياس خطر الاستغلال من خلال معامل الحساسية كالتالي:

1. حساب معامل الحساسية:

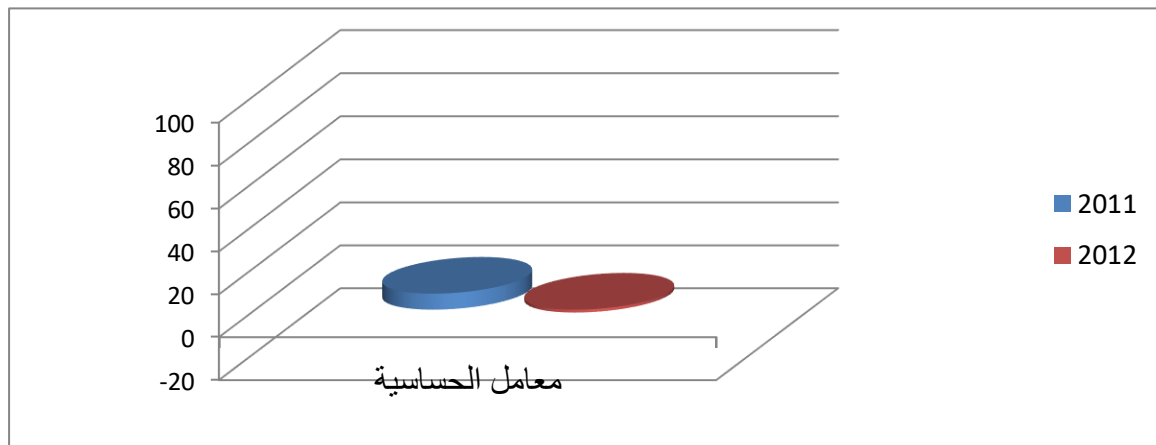
معامل الحساسية = (التغيير في النتيجة العملياتية / النتيجة العملياتية N-1) / التغيير في رقم الأعمال / رقم الأعمال N-1.

الجدول رقم (III - 07): جدول حساب معامل الحساسية

البيان	2011	2012
التغيير في النتيجة العملياتية	974.09	(102.26)
النتيجة العملياتية N-1	1649.99	2624.08
التغير في النتيجة العملياتية / النتيجة العملياتية N-1	0.59	(0.038)
التغيير في رقم الأعمال	994.08	390.78
رقم الأعمال N-1	12510.19	13504.27
التغيير في رقم الأعمال / رقم الأعمال N-1	0.079	0.028
معامل الحساسية	7.46	(1.35)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

الشكل رقم (III - 09): التمثيل البياني لمعامل الحساسية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حساب معامل الحساسية

2. تحليل معامل الحساسية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن خطر الاستغلال منخفض نوعاً ما في سنة 2011 وقد قدر بـ 7.46 وهذا بسبب التغيير في النتيجة العملياتية ورقم الأعمال على عكس سنة 2012 التي قد انخفض فيها إلى (1.35)، بسبب ارتفاع رقم الأعمال وارتفاع النتيجة

العملياتية وهذا ما يدل على أن نسبة الخطر التشغيلي منخفضة نتيجة لارتفاع المستمر في النتيجة العملياتية.

ثانياً: حساب الخطر المالي

يمكن حساب الخطر المالي انطلاقاً من خطر الاستغلال المعبر عنه بالتغيرات في المردودية الاقتصادية ونسبة الرافعة المالية. وعليه تصاغ علاقة الخطر المالي من خلال العلاقة التالية:

1. حساب الخطر المالي:

يمكن حساب الخطر المالي وفقاً للعلاقة التالية:

الخطر المالي = التغير في النتيجة الصافية / التغير في النتيجة العملياتية

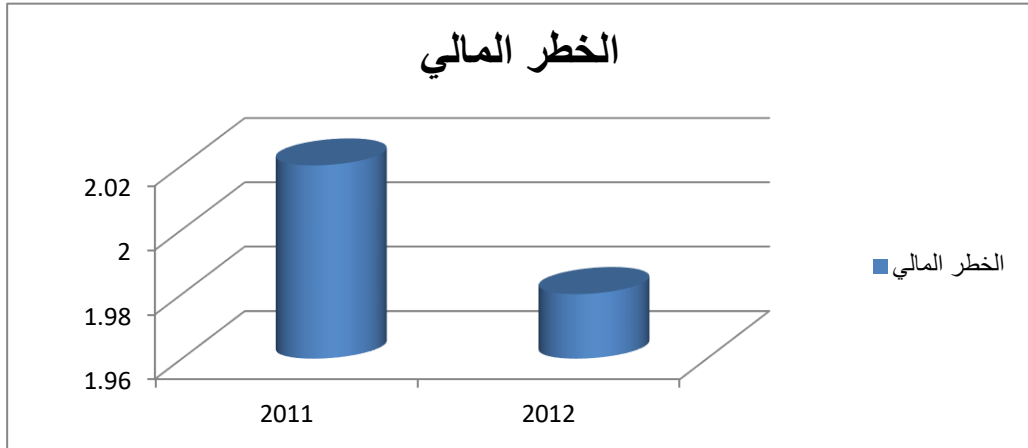
الجدول رقم (III - 08): جدول حساب الخطر المالي

البيان السنوات	2011	2012
التغير في النتيجة الصافية	0.152	0.135
التغير في النتيجة العملياتية	0.075	0.068
الخطر المالي	2.02	1.98

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

الشكل رقم (III - 10): التمثيل البياني للخطر المالي

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حساب الخطر المالي



2. تشخيص الخطر المالي:

من المعروف أن الخطر المالي ذو علاقة طردية مع خطر الاستغلال، حيث أن هذا الأخير منخفض في سنتي 2011 و 2012 وهذا ما أدى إلى انخفاض الخطر المالي في نفس السنتين، وهذا ما يدل على أن نسبة الاستدانة منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة.

المبحث الثالث: تشخيص الهيكل المالي.

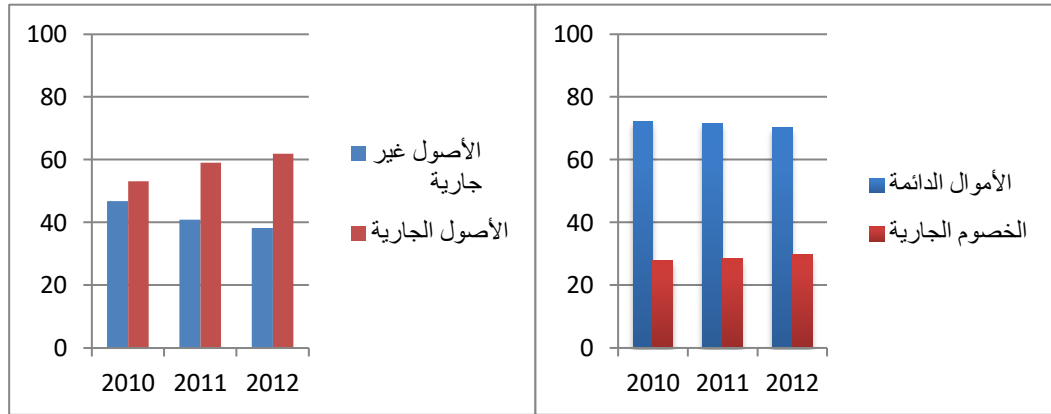
حتى يتم التعرف على المركز المالي الحقيقي للمجمع لابد من حساب جميع المؤشرات التي تعلق بقائمة المركز المالي، سواء تمثل ذلك في رأس المال العامل الإجمالي أو بالنسب الهيكلية، ونسب السيولة أيضا. إضافة إلى حساب الاحتياج في رأس المال العامل في جميع مستوياته.

المطلب الأول: التحليل المالي الذمي (السيولة والاستحقاق)

يفيد التحليل المالي الذمي في معرفة درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقها ويمكن دراسته انطلاقا من المؤشرات التي سوف يتم التعرض لها لاحقا.
أولا: تمثيل الميزانية المالية المختصرة

يمكن أن نضع صورة بيانية لميزانية الشركة المالية بواسطة الأعمدة البيانية حتى تسهل قراءتها ومعرفة ما إذا كانت الموارد قد استطاعت أن تمول الاستخدامات أم لا.

الشكل رقم (III-11): التمثيل البياني للميزانية المالية الموحدة



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية.

ثانيا: تشخيص الميزانية

تعتبر الميزانية المالية الموحدة بمثابة صورة رقمية تعكس حقوق المجمع والتزاماته اتجاه الغير، ونسوف قوم بدراسة الميزانية من خلال دراسة المؤشرات المتمثلة في رأس المال العامل الصافي، وحساب مختلف النسب المالية والهيكلية
1. التشخيص بواسطة رأس المال العامل الصافي:

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية (من أعلى الميزانية)

أما من أسفل الميزانية فيمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

الجدول رقم: (III-09): حساب رأس المال العامل الصافي

البيان	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	20406	19537.28	21087.9
(الأصول غير الجارية)	(13212.79)	(11161.03)	(11454.71)

9633.19	8376.25	7193.21	رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية
18566.39	16116.93	15038.36	الأصول الجارية
(8933.20)	(7740.68)	(7845.15)	(الخصوم الجارية)
9633.19	8376.25	7193.21	رأس المال العامل (من أسفل الميزانية)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب في السنوات الثلاثة من أعلى وأسفل الميزانية

➤ من أعلى الميزانية: يمكن القول أن المجمع استطاع أن يغطي أصوله غير الجارية بواسطة موارده الدائمة مع تحقيق هامش أمان يساعده على تغطية احتياجاته لاحقاً. وهذا ما يدل على أن المجمع قد حقق توازن في هيكله المالي على المستوى الطويل.

➤ من أسفل الميزانية: المجمع استطاع الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل عند حلول مواعدها مع وجود هامش أمان قد يستغله في تمويل احتياجاته، وبالتالي فقد استطاعت الشركة الأم أن تحقق توازناً قصيرة المدى.

2. التشخيص بواسطة النسب:

➤ التحليل باستخدام نسب السيولة العامة:

الجدول رقم (III-10): حساب نسب السيولة

السنوات			الصيغة الرياضية	نسبة التداول
2012	2011	2010		
2.08	2.08	1.92	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	نسبة التداول
1.49	1.56	1.06	الأصول الجارية المخزون الخصوم الجارية	نسبة السيولة السريعة
0.41	0.36	0.3	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	نسبة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية

● نسبة التداول: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول في سنة 2010 في الحد المطلوب المتمثل في 1.92 وفي سنتي 2011 و 2012 قدرت بـ 2.08 وهذا ما يدل على أن المجمع استطاع أن يغطي خصومه الجارية بواسطة أصوله الجارية أي أنه قد قادر على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل في الأجل المحدد لها. إلا أن النسبة كبيرة نوعاً ما، وهذا ما يدل على أن المجمع لا يستغل الفوائض في تحقيق أرباح أخرى، أي أنه يضيع على نفسه الفرصة البديلة، وهذا ما يدل على أن أمواله مجمدة.

● نسبة السيولة السريعة: من خلال حساب نسب السيولة السريعة للسنوات محل الدراسة، نلاحظ أن الشركة الأم قد استطاعت أن تغطي أصولها الجارية وذلك باستبعاد المخزون إلا أن النسبة أكبر بكثير من الحد المعقول حيث قدرت في سنة 2010 بـ 1.06 وفي سنة 2011 بـ 1.56 أما في سنة 2012 فقد قدرت

بـ 1.49 وهذا ما يدل على المجمع لدية أموال مجمدة عليه أن يقوم باستثمارها لزيادة أرباحه أحسن من أن يضيع على نفسه فرص الاستثمار.

- نسبة النقدية: أما نسبة النقدية في السنوات الثلاثة محل الدراسة فهي في الحد المعقول فقد قدرت في سنة 2010 بـ 0.3- وفي سنة 2011 بـ 36.0 أما في سنة 2012 فقد قدرت بـ 0.41 وهذا ما يدل على أن المجمع قد استطاع أن يغطي جزء من خصومه الجارية بواسطة ديونه القصيرة الأجل في موعده المحدد.

➤ التحليل باستخدام النسب الهيكلية:

الجدول رقم (III-11): حساب النسب الهيكلية

السنوات			الصيغة الرياضية	النسبة
2012	2011	2010		
0.51	0.49	0.58	(الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / إجمالي الأصول	نسبة التمويل الخارجي للأصول
0.49	0.51	0.42	الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	نسبة التمويل الداخلي للأصول
1.04	0.98	1.4	(الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / الأموال الخاصة	نسبة المديونية الكاملة
0.61	0.56	0.67	الخصوم الجارية / الأموال الخاصة	نسبة المديونية قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية

- نسبة التمويل الخارجي: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المجمع على المصادر الخارجية في تمويل أصوله فمن خلال حسابها في السنوات محل الدراسة، نلاحظ انه قد اعتمد على المصادر الخارجية بنسبة 0.58 في سنة 2010 وفي سنة 2011 بنسبة 0.49 أما في سنة 2012 فقد اعتمدها بنسبة 0.51، وهذا ما يدل على مدى قدرة استقلالية إدارته. كما يدل على أن المؤسسة في حدود الاستدانة المقبولة.
- نسبة التمويل الداخلي للأصول: وهي النسبة المعاكسة للنسبة السابقة وهي تدل على مدى اعتماد المجمع في تمويل أصوله بواسطة أمواله الخاصة ويتضح من هذين النسبتين أن المجمع قد اعتمد تقريبا سياسة مالية مقبولة فنسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون (تقريبا تعتبر مناصفة) وبالتالي فهي تعتبر في الحد المطلوب.
- نسبة المديونية الكاملة: نلاحظ من خلال حساب هذه النسبة ارتفاع المخاطرة بالنسبة للمقرضين خلال السنوات محل الدراسة حيث قدرت في سنة 2010 بـ 1.94 وفي سنة 2011 قدرت بـ 0.98 وفي سنة 2012 قدرت بـ 1.04.
- نسبة المديونية قصيرة الأجل: تقيس هذه النسبة نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة وبالتالي من خلال جدول حساب النسب الهيكلية فإن الأموال الخاصة قادرة على أن تغطي نصف الديون القصيرة الأجل عند حلول مواعيد

استحقاقها، أما الجزء المتبقي فتموله من هامش الأمان المتمثل في رأس المال العامل الصافي.

➤ التحليل باستخدام نسب النشاط:

الجدول رقم (III-12): حساب نسب النشاط

السنوات			الصيغة الرياضية	النسب
2012	2011	2010		
0.46	0.5	0.44	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1.21	1.21	0.95	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول الغير الجارية
0.75	0.84	0.83	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
4.27	4.26	3.61	رقم الأعمال / رصيد الذمم	معدل دوران الذمم
2.95	3.5	2.83	رقم الأعمال على رصيد المدينين	معدل دوران المدينين
1.93	2.31	3.82	رقم الأعمال / خزينة الأصول	معدل دوران النقدية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال جدول حساب نسب النشاط يمكن تشخيص هذه النسب كما يلي:

- معدل دوران إجمالي الأصول: نلاحظ أن هذا المعدل متوسطة عموماً خلال السنوات محل الدراسة وهذا دليل على صعوبة تحول مجموع أصول المجمع إلى رقم أعمال.
- معدل دوران الأصول غير الجارية: نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المعدل كان منخفض في سنة 2010 لكن في سنتي 2011 و2012 كان معدل الدوران 1.21، وهذا ما يدل على الأصول غير الجارية تتحول مرة واحدة إلى مبيعات خلال هاتين السنتين. أي أن المجمع يسعى جاهداً إلى خلق كفاءة في إدارة الأصول، من خلال خلق أو توليد مبيعات من الأصول الموجودة.
- عند مقارنة معدل دوران الذمم مع معدل دوران المدينين نلاحظ أن معدل دوران الذمم أكبر من معدل دوران المدينين وهذا ما يشكل عبئاً على المجمع إذ لا بد من أن تكون مهلة تحصيل العملاء أقل من مهلة تحصيل الموردون حتى يتسنى للشركة الأم تسديد عملاءها في الأجل المحددة. وبالتالي عليها أن تقلص من مهلة تحصيل العملاء وتمدد مدة تسديد الموردون.
- معدل دوران النقدية: في سنة 2010 تتحول المبيعات إلى نقدية ثلاث مرات أما في سنة 2011 فتتحول مرتين أما في سنة 2012 فهي تتحول مرة واحدة وهذا ما يدل على كفاءة المجمع في توليد السيولة من رقم الأعمال.

المطلب الثاني: المنظور الوظيفي

يقوم التحليل الوظيفي على اعتبار أن المجمع وحدة اقتصادية واحدة، بغض النظر عن اختلاف نشاط الفروع، ويكون هدفه إنتاج السلع والخدمات وبيعها (الوظيفة العملية) ولهذا عليه أن يستثمر في مختلف الأصول، وهذا ما يسمى بالوظيفة الاستثمارية، وأن يبحث عن الموارد اللازمة لدعم نشاطه الجاري ولتحقيق نموه، وتدعى هذه الوظيفة بوظيفة التمويل. أولاً: بناء الميزانية المالية الوظيفية الموحدة

يغلب على التحليل الوظيفي النظرة الذميمة والقانونية وهو يرتب نشاطات المجمع كما يلي:

- عمليات مرتبطة بالنشاط الجاري للمجمع (وظيفة الاستغلال).
- عمليات تسمح بالمحافظة على القدرات الإنتاجية وتنميتها (وظيفة الاستثمار).
- عمليات الغرض منها توفير التمويل للوظيفتين السابقتين (وظيفة التمويل).

وعموما يرتكز التحليل المالي الوظيفي حول النشاط وليس الملاءة كما في التحليل المالي الذمي.

كما يمكن بناء الميزانية الوظيفية للمجمع بالاعتماد على المعطيات المقدم كما يلي:

الجدول رقم (III-13) الميزانية الوظيفية

2012		2011		2010		الاستخدامات
النسبة	المبالغ (دج)	النسبة	المبالغ (دج)	النسبة	المبالغ (دج)	
57.27%	29618.85	59.73%	28131.22	62.91%	29672.93	الاستخدامات المستقرة
	29016.06		27526.18		29335.18	التنبيات العينية
	602.79		605.04		337.75	التنبيات المالية
42.72%	22097.33	40.26%	18958.48	37.08%	17494	الاستخدامات المتداولة
27.94%	14449.64	27.42%	12912.46	28.89%	13629.86	استخدامات الاستغلال
	87584.8		6896.25		7196.29	المخزونات
	46348.3		5554.57		5988.21	الزبائن
	516.42		461.64		445.36	الضرائب
0.68%	353.46	0.17%	83.64	1.00%	475.51	استخدامات خارج الاستغلال
	353.46		83.64		304.79	المدينون الآخرون
	0000		0000		170.72	أصول جارية أخرى
14.10%	7294.23	12.66%	5962.38	7.18%	3388.63	استخدامات الخزينة
	7294.23		5962.38		3388.63	خزينة الأصول
100%	51716.18	100%	47089.7	100%	47166.93	مجموع الاستخدامات

2012		2011		2010		الموارد
النسبة	المبالغ (دج)	النسبة	المبالغ (دج)	النسبة	المبالغ (دج)	
82.72%	42782.96	83.56%	39349.03	83.36%	39321.79	الموارد الدائمة
	14746.50		13795.48		11785.52	الأموال الخاصة
	6341.40		5741.80		8620.50	الإهلاكات و خسائر القيمة
	21695.06		19811.75		18915.77	الخصوم غير الجارية
17.72%	8933.22	16.43%	7740.67	16.63%	7845.15	الموارد الجارية
7.35%	3801.97	7.73%	3642.04	7.96%	3754.62	موارد الاستغلال
	3250.39		3168.13		3456.11	موردو المخزونات
	551.58		473.91		298.51	الضرائب على رقم الأعمال
7.08%	3662.73	6.25%	2943.65	6.37%	3005.2	موارد خارج الاستغلال
	3662.73		2943.65		3005.2	الديون الأخرى
2.83%	1468.52	2.45%	1154.98	2.30%	1085.32	موارد الخزينة
	1468.52		1154.98		1085.32	خزينة الخصوم
100%	51716.18	100%	47089.7	100%	47166.93	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية الموحدة المدرجة في الملاحق

ثانيا: تشخيص الميزانية الوظيفية الموحدة

يتم تشخيص الميزانية الوظيفية من خلال المؤشرات التي تم حسابها في الجدول المبين أدناه أهم هته المؤشرات ما يلي:

1. بناء جدول حساب المؤشرات التوازن المالي:

الجدول رقم (14-III) جدول حساب مؤشرات التوازن المالي

2012	2011	2010	البيان
42782.96 (29618.85)	39349.03 (28131.22)	39321.79 (29672.93)	الموارد الدائمة (الاستخدامات المستقرة)
13164.11	111217.8	69648.8	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
14449.64 (3801.97)	12912.46 (3642.04)	13629.86 (3754.62)	استخدامات الاستغلال (موارد الاستغلال)
10647.67	9270.42	9875.24	احتياج في رأس المال العامل للاستغلال(01)
353.46 (3662.73)	83.64 (2943.65)	475.51 (3005.2)	استخدامات خارج الاستغلال (موارد خارج الاستغلال)
(3309.27)	(2860.01)	(2529.69)	احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال(02)
10647.64 (3309.27)	9270.42 (2860.01)	9875.22 (2529.71)	احتياج في رأس المال العامل للاستغلال + احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
7338.4	6410.41	7345.54	احتياج في رأس المال العامل الإجمالي
7294.23 (1468.52)	5962.38 (1154.98)	3388.63 (1085.32)	استخدامات الخزينة (موارد الخزينة)
5825.71	4807.4	2303.31	الخزينة الصافية الإجمالية (03)
13164.11	11217.81	9648.86	رأس المال العامل الصافي الإجمالي (03+02+01)
14803.1	12996.1	14105.37	الاستخدامات المتداولة - استخدامات الخزينة

(7464.7)	(6585.69)	(6759.83)	(الموارد الجارية - موارد الخزينة)
7338.4	6410.41	7345.54	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
13164.11	111217.8	69648.8	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
(7338.4)	(6410.41)	(7345.54)	(الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي)
15825.7	4807.4	322303.	الخزينة الصافية الإجمالية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

2. تشخيص مؤشرات التوازن المالي:

يمكن تشخيص مؤشرات التوازن المالي كما يلي:

➤ رأس المال العامل الصافي الإجمالي: نلاحظ أن الشركة الأم قد حققت فائض في رأس المال العامل الإجمالي في السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن المجمع قد استطاع تمويل استخداماته المستقرة بواسطة موارده الدائمة وقد حقق فائض لكي يغطي به باقي التزاماته الأخرى إذن فهو في حالة توازن طويل المدى.

➤ احتياج رأس المال العامل للاستغلال: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل للاستغلال موجب في السنوات الثلاثة وهو في ارتفاع مستمر وهذا ما يدل على أن الشركة الأم قد استطاعت تمويل استخدامات الاستغلال بواسطة موارد الاستغلال، وهذا ما يدل على الوضعية المالية الجيدة للمجمع إذن فهو في حالة يسر مالي.

➤ احتياج رأس المال العامل خارج للاستغلال: هذا المؤشر سالب في السنوات الثلاثة محل الدراسة، وهذا ما يدل على أن الموارد خارج الاستغلال لم تغطي استخدامات الاستغلال وهذا المؤشر ليس مهم في الحكم على وضعية المجمع، لأنه خارج الأنشطة العادية للشركة الأم.

➤ الخزينة الصافية: الخزينة الصافية موجبة في السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة وهذا ما يدل أيضا على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبالتالي بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

➤ الاحتياج في رأس المال العامل الصافي: هو أيضا موجب في السنوات الثلاثة محل الدراسة وهذا ما يدل على أن الاستخدامات المتداولة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل، وبالتالي فالمجمع حقق التوازن على المستوى القصير.

المطلب الثالث: التحليل الديناميكي

تعتبر الميزانية كصورة رقمية لمجموع الممتلكات وحقوق الملكية في المجمع حيث تعطي صورة عن الوضعية المالية للشركة الأم في لحظة معينة، أما جدول حسابات النتائج فما هو إلا صورة لنتائج نشاط المؤسسة. بينما التحليل الديناميكي فهو يقوم بإظهار كافة التدفقات المالية التي يتحصل عليها المجمع خلال فترة زمنية معينة وكيفية استغلالها.

أولا: جدول التمويل

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي بمثابة خزينة محتملة لمختلف أنشطة المجمع بخلاف الاستثمار، وذلك انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يعتبر بدوره خزينة محتملة لنشاط الاستغلال.

كما يمكن حساب القدرة على التمويل الذاتي وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (III-15): حساب القدرة على التمويل الذاتي

البيان	2010	2011	2012
الفائض الإجمالي للاستغلال	1935.67	3458.87	3926.21
+ المنتجات العملياتية الأخرى	586.74	250.86	372.97
- الأعباء العملياتية الأخرى	(327.27)	(327.94)	(207.49)
+ منتجات المالية	131.24	102.44	100.79
- الأعباء المالية	(261.6)	(201.29)	(225.13)
+ المنتجات غير العادية	0000	0000	00000
- الأعباء غير العادية	0000	0000	(3.98)
الضريبة على الأرباح	(410.89)	(431.62)	(489.50)
القدرة على التمويل الذاتي	1653.89	2851.32	3473.87

المصدر: من اعداد الطلبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي موجبة خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة، وهذا ما يدل على أن المجمع قد حقق فائض نقدي من خلال إيرادات نشاطه الرئيسي وهذا ما يعتبر كمصدر تمويل دائم للمجمع دون اللجوء إلى المصادر الخارجية وهذا ما يقلل مخاطر الاستدانة.

وبالتالي فهذا الهامش المحقق قد ساعد الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل أو كمكافئة للمساهمين وذلك بالتوزيعات، أو إنشاء استثمارات جديدة حسب السياسة التي ينتهجها المجمع.

ملاحظة: لم تتمكن من حساب جدول التمويل وذلك لعدم توفرنا على المعلومات الأساسية المتعلقة به والمتمثلة في:

➤ أقساط تسديد الديون.

➤ الحيازة أو التنازل عن الاستثمارات.

➤ توزيعات الأرباح.

ثانياً: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

يوضح جدول تدفقات الخزينة صورة مفصلة عن مصادر تشكل الخزينة وهو الهدف الأساسي الذي جاءت من اجله تدفقات الخزينة.

ويمكن حساب تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (III-16): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة لمباشرة

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية للتشخيص المالي في مجمع صيدال

2011	2012	ملاحظة	البيان
7810068. (12406.72) (25.10) (225.01)	211027.2 (11564.73) (29.13) (422.33)		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
(2588.05)	(988.97)		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
362.6	-		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
(2587.7)	(988.98)		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية 1
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
(97.47) (0.62) - 4344.16	(90.62) (214.40) - 2732.07		المسحوبات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
4246.07	2427.05		صافي تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة الاستثمار 2
-	-		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
332.31 51.30 -	326.29 - -		التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
(281.01)	(326.29)		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل 3
0.73	0.36		تأثيرات تغير سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
1112.14	1378.09		تغيرات أموال الخزينة في الفترة (1+2+3)
1301.54 2680.13 1378.59	2680.13 3792.26 1112.14		أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
543.96	1138.36		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق

ثالثاً: تشخيص جدول التدفقات النقدية:

1. تشخيص التدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية:

من خلال جدول تدفقات الخزينة نلاحظ أن تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية سالبة خلال السنتين محل الدراسة (2011،2012)، حيث أن التحصيلات

المتحصل عليها من الزبائن لم تغطي المدفوعات، وهذا يدل على أن مدة تحصيل العملاء أطول من مدة تسديد الموردون، وهذا ما أثبتته معدل دوران الموردون والعملاء الذي قد تعرضنا له سابقاً.

2. تشخيص تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:

إن الأنشطة المتأتية من التدفقات العملياتية سالبة وهذا ما يدل على أن المجمع لم يستطع توليد السيولة من نشاطه الرئيسي وهذا ما دفعه إلى التنازل عن الاستثمارات قصد تغطية جزء من هذا العجز بالرغم من الفوائض التي قد حققها في السابق.

3. تشخيص التدفقات المتأتية من أنشطة التمويل:

من خلال جدول التدفقات المالية نلاحظ أن نشاطات المجمع المتأتية من الأنشطة التمويلية سالبة في السنتين وهذا بسبب تسديد ديون السنوات السابقة.

رابعاً: التغيير في رؤوس الأموال

يمكن حساب التغيير في رؤوس الأموال وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (III-17): جدول تغيير رؤوس الأموال

البيانات	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق التقييم	إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2010		2500.00				11.60	1301.46

						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير الدرجة في الحساب في حساب النتائج الحصص المدفوعة حصص نسبية علاوات للمستخدمين زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
(350) (0.72) (30) 543.96	(11.6)					
1464.71				2500		الرصيد في 31 ديسمبر 2011
(350) (0.72) (31.95) 38.3611						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير الدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة حصص نسبية علاوات لمستخدمين زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
2220.40					2500	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق المتحصل عليها

نلاحظ من جدول تغيرات رؤوس الأموال أن المجمع لم يقيم بزيادة رأسماله خلال السنوات محل الدراسة لأنه لم يقيم بعملية اصدرا الأسهم فقط، حيث نلاحظ أن النتائج والاحتياطات هي في تزايد مستمر وهذا ما يفسر عدم استخدام النتائج المتحصل عليها في استثمارات أخرى أي أنه يجمد أمواله فهو إذن يضع على نفسه الفرصة البديلة كما يتحمل التكلفة الزمنية للنقود لان النقود قد تتخفف بفعل التضخم.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة الميدانية

من خلال دراستنا لمجمع صيدال توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراجها فيما

يلي:

أولاً: بالنسبة لجدول حسابات النتائج

فمن خلال تحليلنا لجدول حسابات النتائج توصلنا إلى أن رقم الأعمال في تزايد مستمر حيث ارتفع من سنة 2010 إلى سنة 2011 بمعدل قدر بـ 7.94% وارتفع من سنة 2011 إلى سنة 2012 بمعدل قدر بـ 2.89% ، هذا ما يدل على أن المجمع يسعى لتحقيق جودة في منتجاته وبالتالي يحقق مبيعات مرتفعة خلال المدة التي قمنا فيها بدراسة الشركة الأم. أما

عن القيمة المضافة فقد حققت هامش مرتفع حيث قدر في سنة 2010 بـ 5684.35 وقدر في سنة 2011 بـ 7084.73 أما في سنة 2012 فقد وصل هذا الهامش إلى 7963.46، هذا ما مكنها من تغطية أعباء المستخدمين والضرائب بالإضافة إلى تحقيق هامش إجمالي للاستغلال، هذا بدوره وصل في سنة 2010 إلى 1935.67 وفي سنة 2011 قدر بـ 3458.87، أما في سنة 2012 فقد قدر بـ 3926.21 هذا الفائض استطاع أن يغطي الأعباء التشغيلية الأخرى وبإضافة نواتج العمليات الأخرى والاهتلاكات والمخصصات، استعادة خسائر وقيم ومؤونات تم التحصل على نتيجة عمليات موجبة خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة، أما فيما يخص النتيجة المالية فقد كانت سالبة في السنوات الثلاثة بسبب عدم تغطية النواتج المالية للأعباء المالية، وفي الأخير استطاع المجمع أن يحقق نتيجة صافية للسنوات الثلاثة حيث قدرت في سنة 2010 بـ 1102.19 وفي سنة 2011 قدرت بـ 2060.48 أما في سنة 2012 فقد وصلت إلى 1965.16 وهذا ما يدل على أن المجمع يحقق أرباحا من نشاطه الرئيسي.

ثانياً: بالنسبة للمردودية الاقتصادية والمالية والمخاطر المترتبة عنها

لقد حققت الشركة الأم مردودية اقتصادية بمعدل موجب في السنوات الثلاثة محل الدراسة، حيث قدرت في سنة 2010 بـ 0.044 وفي سنة 2011 بـ 0.075 وفي سنة 2012 بـ 0.068، وهذه المعدلات تعبر بطبيعة الحال عن مساهمة كل وحدة نقدية من الأصول الاقتصادية في توليد النتيجة التشغيلية. أما عن المردودية المالية فقد حققت هي الأخرى معدلات موجبة في السنوات التي أجريت فيها الدراسة وقد قدرت في سنة 2010 بـ 0.094 وفي سنة 2011 بـ 0.152 وفي سنة 2012 بـ 0.135 وهي تدل على مساهمة كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة في توليد النتيجة الصافية. أما المخاطر التشغيلية فكانت منخفضة نوعاً ما وربما كان هذا بسبب طول مدة تحصيل العملاء وقصر مدة تسديد الموردين وهذه النسبة قد تعرضنا لحسابها سابقاً، ومن المعروف أن للخطر المالي علاقة طردية مع الخطر التشغيلي وهذا ما يفسر انخفاض الخطر المالي وهذا بدوره حقق أثر فع إيجابي قدر في سنة 2010 بـ 0.05 وفي سنة 2011 بـ 0.077 وفي سنة 2012 قدر بـ 0.067 وهذا ما يدل على أن الشركة الأم استفادت من أثر الرفع المالي في توليد النتيجة الصافية.

ثالثاً: بالنسبة للمنظور المالي والوظيفي

من خلال حساب رأس المال العام الصافي للسنوات الثلاثة تبين لنا أن رأس المال العامل الصافي موجب وهذا يدل على أن الشركة الأم استطاعت أن تمول أصولها الجارية بواسطة مواردها الدائمة، مع تحقيق هامش أمان تستغله في تمويل الدورة القصيرة الأجل وقد قدر رأس المال العامل الصافي في سنة 2010 بـ 7193.21 وفي سنة 2011 بـ 8376.25 وفي سنة 2012 قدر بـ 9633.19، هذا ما يدل على أن المجمع قد حقق التوازن الطويل والقصير الأجل.

أما نسبة التداول فكان معدلها مقبول فقد استطاعت الأصول الجارية أن تمول الخصوم الجارية، أما نسبة السيولة السريعة عوضاً أن تغطي 0.5 من الديون القصيرة الأجل

فقد خطت كل الديون وهذا ما يدل على أن هناك أموال مجمدة من طرف الشركة الأم عليها أن تستغلها كتوظيفها مثلا في سوق النقد. أما نسبة النقدية فهي في الحد المطلوب. وعند دراسة النسب الهيكلية تبين أن المجمع يعتمد على الديون تقريبا بالنصف وهي تعتبر من أحسن السياسات المالية وذلك للاستفادة من مزية الرفع المالي. أما من المنظور الوظيفي وبالنظر إلى احتياجات رأس المال العامل الدائم للاستغلال نجدها موجبة، لكنها أقل من رأس المال العامل الصافي وهذا ما يدل على أن المجمع قادر على تغطية احتياجاته من رأس المال العامل الصافي.

رابعاً: التحليل الديناميكي

من خلال جدول تدفقات الخزينة نلاحظ أن تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية سالبة خلال السنتين (2012، 2011)، حيث أن التحصيلات المتحصل عليها من الزبائن لم تغطي المدفوعات، وهذا يدل على أن مدة تحصيل العملاء أطول من مدة تسديد الموردون، وهذا ما أثبتته معدل دوران الموردون والعملاء الذي قد تعرضنا له سابقاً. وهذا ما دفعه إلى التنازل عن الاستثمارات قصد تغطية جزء من هذا العجز بالرغم من الفوائض التي قد حققها في السابق. (لان التدفقات المتأتية من الأنشطة الاستثمارية سالبة) أما عن نشاطات المجمع المتأتية من الأنشطة التمويلية سالبة في السنتين وهذا بسبب تسديد ديون المالية للسنوات السابقة.

خلاصة:

من خلال ما قمنا به من دراسة تطبيقية في هذا الفصل تمكنا من معرفة الوضعية المالية للمجمع، حيث توصلنا إلى أن المجمع في حالة جيدة بسبب الارتفاع في رقم الأعمال والنتائج التي حققها سابقاً وبالتالي هذه الهوامش قلصت كل من خطر الاستغلال والخطر المالي وجعلت المجمع يستفيد من مزية الرفع المالي. إلا أن هناك خلل طفيف لدى الشركة الأم تمثل في أن مهلة تحصيل العملاء أكبر من مهلة تسديد الموردون وعليه يجب على المجمع أن يدرك هذا الخلل وذلك بتقليص مهلة العملاء وتوسيع مهلة تسديد الزبائن حتى يتسنى له الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه عند حلول مواعيدها.

من خلال الدراسة أيضا لاحظنا أن أدوات التشخيص المالي لم تستطع أن تعطي تصورا حقيقيا عن حالة المجمع المالية، بسبب اختلاف نشاطات الفروع التي تم التعرض لها في السابق.

الخاتمة:

يعتبر التشخيص المالي أداة جد فعالة من أجل تقييم الوضعية المالية لمجمعات الشركات، و لا تقوم هذه العملية إلا بالاعتماد على القوائم المالية الموحدة التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي، ولذلك فإن نتائج التحليل مرهونة بمحتويات هذه القوائم التي تتم دراستها من أجل تلبية احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الخارجيين من معلومات مالية، و تتمثل أهم هذه القوائم في: الميزانية المالية التي تعبر عن المركز المالي للشركة الأم، جدول حسابات النتائج والذي يدرس أهم نشاطات المجمع، قائمة التدفقات النقدية التي تهتم بحركة الأموال و جدول تغيرات الأموال.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا أن المجمع ذو طبيعة مالية خاصة تختلف عن المؤسسة الاقتصادية العادية وذلك لأن مكوناته تختلف من حيث طبيعة نشاطها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، وعليه فإن الاعتماد على القوائم المالية لوحدها وتطبيق الطرق التقليدية في التشخيص المالي عمليا، يعتبر غير كاف لإلقاء نظرة تامة على الوضعية المالية للمجمع. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، إذ لا بد من وجود معلومات مكملة أخرى، تتمثل هذه المعلومات في المعلومة القطاعية وذلك لان معظم المجمعات تنشط في آن واحد على مستوى عدة قطاعات اقتصادية (تجارية، صناعية، خدمية). وتتمثل القوائم المالية الموحدة سابقة الذكر معلومات منقوصة من اجل تقييم نشاط المجمع و أدائه المالي الحقيقي. ومن أجل دقة أكبر في تقييم المجمع من ناحية الوضعية المالية لابد من إرفاق القوائم المالية الأساسية بمعلومات حول مجموع القطاعات التي تنشط فيها الشركة المجموعة، هذه المعلومات القطاعية ضرورية من حيث عمق الأثر في تحليل مردودية نشاطات المجمع وتحليل ربحيته ومردودية رأس المال المعبأ.

فالمعلومة القطاعية تسمح بتقييم الأداء المالي السابق للمجمع وتحديد مجالات النشاطات المسؤولة عن نمو المجمع وأدائه، وأهم القطاعات التي ينشط فيها، كما تتمكن من وضع توقعات حول الأداء المالي المستقبلي للشركة الأم.

✓ الاقتراحات والتوصيات:

من خلال ما قمنا به من أبحاث في جوانب الموضوع المتعددة استنتجنا جملة من التوصيات والاقتراحات حيث يمكن إدراجها كما يلي:

- ❖ واجب إدراج المعلومة القطاعية في ملحقات رسمية كالقوائم السابق عرضها.
- ❖ تحسين مشكل الإفصاح بالقوائم المالية من طرف المؤسسات الاقتصادية.
- ❖ العمل على نشر ثقافة التشخيص والتشخيص المالي في المؤسسات بمختلف أشكالها وأنواعها.
- ❖ تشجيع الكتابات عن التشخيص المالي من أجل تكوين الأطارات اللازمة لذلك.
- ❖ الانخراط في برنامج الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وبرنامج CFA للمحللين الماليين.

الخاتمة العامة

❖ العمل على تكوين الخبراء المحاسبين والمحللين الماليين وذلك بإنشاء معاهد وطنية.

✓ آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا المتمثلة في تشخيص الوضعية المالية في المجمع لاحظنا أن هذا الموضوع ثري جدا بالمعلومات ويحتوي على جوانب لم نستطع التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، و لعل من أهم هذه الموضوعات ما يلي:

- ❖ نظريات الهيكل المالي التقليدي و أثرها على التشخيص المالي في المجمعات.
- ❖ أثر المعلومة القطاعية في معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمجمع.
- ❖ تحليل الوضعية المالية للشركات التابعة.
- ❖ وسائل التسيير المالي لفروع المجمعات.

قائمة المراجع

✓ المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. إبراهيم الشديفات خلدون، إدارة و تحليل مالي، عمان، دار وائل للنشر، 2001.
2. أبو نصار محمد، حميدات جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن.
3. أحمد توفيق جميل، مذكرات في الإدارة المالية، دار الجامعية المصرية، مصر، 1985.
4. الأرقم عبد الحفيظ، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.
5. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
6. دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1999.
7. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
8. العازي محمد، بن لعور بعلام، التسيير المحاسبي والمالي، السنة الثالثة ثانوي، شعبة تسيير واقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012.
9. كراجة عبد الحليم، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة أولى، 2000.
10. كيزو دونالد، "المحاسبة المتوسطة"، دار المريخ، 2005.
11. محمد منير شاكر، وآخرون، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
12. مصطفى الشيخ فهمي، التحليل المالي، دون دار نشر، رام الله، فلسطين، 2008.
13. ناجي الحياي وليد، النظرية المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
14. وهيب الراوي خالد، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

❖ مذكرات:

1. بسام عبد الله الغصين هلا ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثُر الشركات،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،دفعة 2004.
2. بلعور سليمان، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
3. بوفاس سمير،راضية كبابي، دراسة الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، دفعة ، 2012-2013.
4. بوكليخة ياسين ، طيار خليل ، "مجمع الشركات وقوائمه المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2013/2012.
5. الحول سامية ، " التسويق و المزايا التنافسية _ دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر _" ، مذكرة لنيل شهادة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
6. سناجقي عبد الله ، "سوق الأوراق المالية ودورها في تطوير الاستثمار _ دراسة حالة مجمع صيدال-" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
7. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.
8. ماهر ماجد، مدى قابلية إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية،مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية قطاع غزة، 2008.
9. مقدمي أحمد، النظام المحاسبي والجباي لمجمع الشركات،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

❖ الجرائد الرسمية والمراسيم التنفيذية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009.
2. قرار وزير المالية بتاريخ 26 /07/ 2008 الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25/03/2009، المحدد لقواعد التقييم والتسجيل ومحتوى القوائم المالية ومدونة الحسابات، المادة 10/200.
3. لجنة معايير المحاسبة الدولية، "معيار توحيد القوائم المالية" ، ديسمبر 1998.

4. مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 37، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

✓ المراجع باللغة الفرنسية:

❖ الكتب:

1. : L'union européenne, **Guide financière pour les groupe économique solidaires**, L'association, Active. France.
2. Bachy Bruno, Sions Michel, **Analyse financière des comptes consolidés normes IFRS**, Dunod, Paris, France, 2009.
3. Barneto Pascal, **Normes IFRS application aux états financiers**, Dunod, France, 2^{ème}, 2006.
4. Bastien Francis, **Les comptes de groupe**, Publié _ Union, 1997.
5. Batsch Laurent, **le diagnostic financier**, éditions economica, Paris, 1995.
6. Bou khazar OMER, **La gestion financière**, pu /Dunod, Paris, France, 2005 .
7. Bourdis Isabelle et Dontaine Alain, **Dictionnaire des sciences économiques et sociales**, édition Hachette, France 2002.
8. Bouzidi, Abdelmadjid, **Comprendre les mutations de l'économie Algérienne**, édition ANEP, Alger, 1999.
9. Buissart Chantal , Benkaci M., « **Analyse financière** », BERTI Edition Alger, Algérie, 2011.
10. Bussenault Chantal, Pretet Martine, **Organisation et gestion de l'entreprise**, édition Vuibert, Paris, France, 1999.
11. Charreaux Gérard, **Finance d'entreprise**, édition management, paris, France, 1997.
12. Christine Colette, **Incitation à la gestion fiscale des entreprises**, édition Eyrolles, France, 1994.
13. Colinet, François, **Pratique des comptes consolidés**, Dunod, 3^{ème} édition, France, 2001.
14. Conso Pierre et Hemici Farouk, **Gestion financière de l'entreprise**, 9^{ème} édition. Dunod, France 1999.
15. Delahaye Jacqueline, Delahaye Florence, **Finance d'entreprise**, Dunod, Paris, France ,2007.
16. Eglem J.Y et Gazil. P, **la consolidation outil de gestion et de contrôle des groupes**, édition Vuibert, Paris, 1984.
17. Fridson Martin, Alvarez Fernando, **Financial statements analysis: a practitioner's guide**, John Wiley and sons, Inc, USA, third édition, 2002.
18. Goré François, **Droit des affaires**, Paris Montchrestien, France ,1999.

19. Guirmand France, Hérand Alin, **Droit des Sociétés**, Dunod, 6ème édition, France 1999.
20. Guyon Yves, **Droit des affaires**, economica, 9ème édition, France 1996.
21. Hutin Hervé, **Toute la finance d'entreprise en pratique**, édition Organisation, Paris, France, 2^{ème} édition, 2002.
22. Lefebvre Francis, **Mémento pratique fiscal 2000**, édition Lefebvre, France 2000.
23. Longatte Jean, Jacques Muller, **Économique d'entreprise**, Dunod, Paris, France, 1999, p73.
24. Mercadel et Javin, **Les contrats de coopération inter entreprises**, édition Juridiques Lefebvre, France 1974.
25. Montier Jean, **Compte de groupe, Encyclopédie de comptabilité, Contrôle de gestion & Audit sous la direction de collasse**, economica, France, 1997.
26. Ogien Dove, **Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, paris, France, 2008.
27. Peyrard Josette, **Analyse financier**, édition Vuibert, paris, France, 8^{ème} Edition, 1999.
28. Phu Duc Nguyen, **La fiscalité internationale des entreprises**, édition Masson, France 1985.
29. Raulet Christiane, **comptabilité des sociétés commerciales**, Dunod, France, 13ème, édition, 2001.
30. Sadi Nacer Eddine, **Analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales**, L'harmattan, Paris, France, 2009.
31. vernimen pierre, **finance d'entreprise**, dolloz, Paris, France, 9^{ème} édition, 2011.

❖ المذكرات

1. Tifouche Mustapha, **Le régime fiscal des groupes de sociétés**, mémoire de fin d'étude, Institut d'économie douanière et fiscale, promotion 1997/1999.

❖ مواقع الانترنت:

1. <http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
2. <http://www.juritravail.com/lexique/filiale.html>.
3. [www.http//fr.wikipedia.org/wiki/groupe_%27_entreprise](http://fr.wikipedia.org/wiki/groupe_%27_entreprise).
4. www.jps.dir.net.
5. www.saidalgroup.dz/historique.asp .
6. www.saidalgroup.dz/present-somedial.asp.

قائمة المصطلحات الاقتصادية

AE	Actif économique	الأصول الاقتصادية
BFR_g	Besoin en Fonds de Roulement	الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي
BFR_{hex}	Besoin en Fonds de Roulement hors exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
BFR_{hex}	Besoin en Fonds de Roulement d'exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
CA	Chiffre d'Affaire	رقم الأعمال
CAF	Capacité d'autofinancement	القدرة على التمويل الذاتي
D	Dettes	الديون
CP	Capitaux Propres	الأموال الخاصة
D	Taux de Distribution des Dividends	معدل توزيع الأرباح
DLMT	Dettes à Long ou Moyen Terme	ديون طويلة أو متوسطة الأجل
DCT	Dettes à Court Terme	ديون قصيرة الأجل
EBE	Excédent But d'exploitation	الفائض الاجمالي للاستغلال
E_{ex}	Emploi d'exploitation	استخدامات الاستغلال
E_{hex}	Emploi hors exploitation	استخدامات خارج الاستغلال
ET	Emploi de Trésoreries	استخدامات الخزينة
ES	Emploi Stables	استخدامات مستقرة
FF	Frais Financiers	المصارف المالية
FRL	Fonds de Roulement Liquidité	راس المال العامل للسيولة
FR_{ng}	Fonds de Roulement Net Global	راس المال العامل الصافي الاجمالي
FTD	Flux de trésorerie Disponible	تدفق الخزينة المتاح
I_m	Immobilisation	الاستثمارات
IP	Indice de Profitabilité	مؤشر الربحية
IPG	Indice de Profitabilité Global	مؤشر الربحية الاجمالي
IS	Impôts sur Société	الضريبة على ارباح الشركات
KSP	Coût des capitaux Propres	تكلفة الاموال الخاصة
LE	Levier d'exploitation	الرافعة التشغيلية
RC	Résultat Courant	النتيجة الجارية
R_{cp}	Rentabilité Financière	المردودية المالية
RD	Ressources Durable	الموارد الدائمة
R_e	Rentabilité économique	المردودية الاقتصادية
R_E	Résultat d'exploitation	نتيجة الاستغلال
R_{ex}	Ressources d'exploitation	موارد الاستغلال

R_{hex}	Résultat hors exploitation	النتيجة خارج الاستغلال
R_{ent}	Résultat net	النتيجة الصافية
R_T	Ressources de trésorerie	موارد الخزينة
T_{ng}	Trésorerie nette globale	الخزينة الصافية الاجمالية
VA	Valeur Ajoutée	القيمة المضافة

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011			31/12/2010
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	ACTIFS NON COURANTS				
	Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0,00	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations incorporelles	193 873 834,27	165 324 654,99	28 549 179,29	31 977 115,65
	Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
	Terrains	4 574 051 920,08	0,00	4 574 051 920,08	7 208 256 149,96
	Bâtiments	7 054 832 984,10	4 847 277 789,44	2 207 555 194,66	2 673 469 320,28
	Autres immobilisations corporelles	15 073 575 275,03	11 918 816 641,95	3 154 758 633,07	2 586 484 827,73
	Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations en cours	629 850 609,89	0,00	629 850 609,89	413 652 826,73
	Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
	Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
	Autres participations et créances rattachées	394 212 125,00	38 777 726,78	355 434 398,22	76 120 418,26
	Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	104 583,33
	Prêts et autres actifs financiers non courants	22 578 706,97	0,00	22 578 706,97	35 036 204,18
	Impôts différés actif	188 252 038,52	0,00	188 252 038,52	187 722 185,64
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	28 131 227 493,85	16 970 196 813,16	11 161 030 680,69	13 212 823 631,77
	ACTIFS COURANTS				
	Stocks et encours	6 896 256 090,37	645 997 748,48	6 250 258 341,88	6 660 644 545,36
	Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
	Clients	5 554 570 051,04	1 696 442 204,33	3 858 127 846,70	4 412 510 499,62
	Autres débiteurs	83 640 971,31	28 720 954,64	54 920 016,67	290 044 345,23
	Impôts	461 641 047,23	346 251 517,11	115 389 530,12	234 772 686,01
	Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	170 718 068,32
	Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
	Placements et autres actifs financiers courants	18 636 212,26	0,00	18 636 212,26	18 559 989,19
	Trésorerie	5 943 752 064,18	124 143 824,78	5 819 608 239,40	3 251 114 197,22
	TOTAL ACTIFS COURANTS	18 958 496 436,39	2 841 556 249,35	16 116 940 187,04	15 038 364 330,95
	TOTAL GENERAL ACTIF	47 089 723 930,23	19 811 753 062,50	27 277 970 867,73	28 251 187 962,68

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011	31/12/2010
	CAPITAUX PROPRES		
	Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
	Capital non appelé	0,00	0,00
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	7 452 913 713,45	7 245 587 393,91
	Écarts de réévaluation	900 905 964,74	375 839 601,41
	Écart d'équivalence	0,00	0,00
	Résultat Net	2 060 480 315,80	1 102 191 923,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	116 850 810,38	-163 180 692,73
	Intérêts minoritaires	764 331 738,25	725 087 222,50
	TOTAL I	13 795 482 542,61	11 785 525 448,08
	PASSIFS NON COURANTS		
	Emprunts et dettes financières	1 595 341 088,53	1 622 583 790,66
	Impôts (différés et provisionnés)	264 218 542,42	219 000 183,14
	Autres dettes non courantes	0,00	0,00
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	3 882 241 343,10	6 778 920 707,67
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	5 741 800 974,06	8 620 504 681,46
	PASSIFS COURANTS		
	Fournisseurs et comptes rattachés	3 168 135 431,44	3 456 110 747,87
	Impôts	473 910 601,06	298 511 166,93
	Autres dettes	2 943 656 219,19	3 005 203 307,17
	Trésorerie passif	1 154 985 099,37	1 085 332 611,22
	TOTAL PASSIF COURANT III	7 740 687 351,05	7 845 157 833,19
	TOTAL GENERAL PASSIF	27 277 970 867,73	28 251 187 962,68

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011	31/12/2010
	Chiffre d'affaires	13 504 270 700,95	12 510 199 865,70
	Variation stocks produits finis et en cours	-814 751 265,22	-938 730 875,65
	Production immobilisée	0,00	0,00
	Subvention d'exploitation	0,00	0,00
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	12 689 519 435,74	11 571 468 990,05
	Achats consommés	-4 699 658 292,69	-4 972 752 469,23
	Services extérieurs et autres consommations	-905 122 461,07	-914 339 948,94
	II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 604 780 753,76	-5 887 092 418,17
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 084 738 681,98	5 684 376 571,88
	Charges de personnel	-3 342 926 582,67	-3 439 806 440,86
	Impôts, taxes et versements assimilés	-282 932 101,17	-308 873 342,92
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 458 879 998,13	1 935 696 788,10
	Autres produits opérationnels	250 864 778,47	586 740 850,00
	Autres charges opérationnelles	-327 946 833,72	-327 275 482,25
	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 488 030 462,38	-1 962 904 998,88
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	730 292 504,92	1 417 710 036,21
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 624 059 985,42	1 649 967 193,17
	Produits financiers	102 440 136,94	131 245 824,39
	Charges financières	-201 298 040,78	-261 601 048,77
	VI - RESULTAT FINANCIER	-98 857 903,84	-130 355 224,38
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 525 202 081,58	1 519 611 968,80
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-431 623 267,03	-410 899 297,47
	Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	3 128 993,10	0,00
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	13 776 767 416,26	13 707 165 700,65
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 679 016 474,41	-12 598 453 029,33
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 097 750 941,85	1 108 712 671,32
	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00
	Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-90,06	0,00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-90,06	
	X - RESULTAT DE L'EXERCICE	2 097 750 851,79	1 108 712 671,32
	Résultat minoritaires	37 270 535,99	6 520 748,33
	XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 060 480 315,80	1 102 191 923,00

3. Bilan Consolidé des Filiales du groupe & Participations minoritaires

3.1: Actif du Bilan :

U:DA

DESIGNATIONS	31/12/2010			31/12/2009
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	183 932 041,61	151 954 925,96	31 977 115,65	37 284 640,71
Immobilisations corporelles				
Terrains	7 208 256 149,96		7 208 256 149,96	2 750 188 480,92
Bâtiments	7 323 221 848,82	4 647 102 396,41	2 676 119 452,41	1 550 814 289,16
Autres immobilisations corporelles	14 206 128 771,69	11 622 294 076,10	2 583 834 695,59	2 476 366 616,27
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	413 652 826,73		413 652 826,73	1 454 638 573,71
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	114 898 125,00	38 777 706,78	76 120 418,22	12 575 884,73
Autres titres immobilisés	104 583,33		104 583,33	334 666,67
Prêts et autres actifs financiers non courants	35 036 204,18		35 036 204,18	28 073 796,63
Impôts différés actif	187 722 185,64		187 722 185,64	187 722 185,64
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	29 672 952 736,96	16 460 129 105,25	13 212 823 631,71	8 497 999 134,44
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 196 284 806,15	535 640 260,79	6 660 644 545,36	7 693 391 067,65
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 988 206 332,35	1 575 695 832,73	4 412 510 499,62	4 269 831 281,08
Autres débiteurs	304 789 906,44	14 745 561,20	290 044 345,24	217 184 420,22
Impôts	445 364 472,17	210 591 786,15	234 772 686,02	272 276 779,32
Autres actif courant	170 718 068,32		170 718 068,32	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19		18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 370 089 732,41	118 975 535,19	3 251 114 197,22	2 207 441 432,24
TOTAL ACTIFS COURANTS	17 494 013 307,03	2 455 648 976,06	15 038 364 330,97	14 678 684 969,70
TOTAL GENERAL ACTIF	47 166 966 043,99	18 915 778 081,31	28 251 187 962,68	23 176 684 104,14

3. Bilan Consolidé des Filiales du groupe & Participations minoritaires

3.2: Passif du Bilan :

DESIGNATIONS	31/12/2010	31/12/2009
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves -(réserves consolidées)	7 245 587 393,87	4 991 039 758,17
Écarts de réévaluation	375 839 601,41	457 264 505,16
Écart d'équivalence		
Résultat Net	1 102 191 923,00	2 871 813 551,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	-163 180 692,73	-280 371 061,06
Intérêts minoritaires	725 087 222,50	721 558 023,18
TOTAL I	11 785 525 448,05	11 261 304 776,50
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	1 622 608 040,67	1 678 218 688,27
Impôts (différés et provisionnés)	219 000 183,14	219 000 183,14
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	6 778 896 457,66	1 221 630 032,47
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 620 504 681,47	3 118 848 903,88
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 456 110 747,86	5 015 796 912,70
Impôts	298 511 166,93	686 363 758,09
Autres dettes	3 005 203 307,15	2 059 056 189,45
Trésorerie passif	1 085 332 611,22	1 035 313 563,52
TOTAL PASSIF COURANT III	7 845 157 833,16	8 796 530 423,76
TOTAL GENERAL PASSIF	28 251 187 962,68	23 176 684 104,14

3. Bilan Consolidé des Filiales du groupe & Participations minoritaires

a. : Tableau des Comptes de Résultats

DESIGNATIONS	31/12/2010	31/12/2009
Chiffre d'affaires	12 510 199 865,69	12 038 305 678,28
Variation stocks produits finis et en cours	-938 730 875,65	2 198 210 641,66
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	11 571 468 990,04	14 236 516 319,94
Achats consommés	-4 972 752 469,23	-5 202 503 548,03
Services extérieurs et autres consommations	-914 365 387,55	-943 734 235,02
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 887 117 856,78	-6 146 237 783,05
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 684 351 133,26	8 090 278 536,89
Charges de personnel	-3 439 806 440,86	-3 078 975 081,59
Impôts, taxes et versements assimilés	-308 873 342,92	-315 548 872,83
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 935 671 349,48	4 695 754 582,47
Autres produits opérationnels	586 740 850,00	377 945 963,06
Autres charges opérationnelles	-327 275 482,25	-318 957 687,57
Dotations aux amortissements ,provisions et pertes de valeur	-1 962 879 560,27	-3 322 709 630,78
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	1 417 710 036,21	1 489 948 522,19
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 649 967 193,17	2 921 981 749,37
Produits financiers	131 245 824,40	1 007 190 732,66
Charges financières	-261 601 048,77	-433 506 361,60
VI - RESULTAT FINANCIER	-130 355 224,37	573 684 371,06
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 519 611 968,80	3 495 666 120,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-410 899 297,47	-622 213 829,58
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	13 707 165 700,65	17 111 601 537,85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-12 598 453 029,32	-14 238 149 247,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 108 712 671,33	2 873 452 290,85
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT DE L'EXERCICE	1 108 712 671,33	2 873 452 290,85
Résultats minoritaires	-6 520 748,33	-1 638 739,80
XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 102 191 923,00	2 871 813 551,05

BILAN (ACTIF)

PERIODE DU 01/01/2012 AU 31/12/2012

ACTIF	NOTE	MONTANTS BRUTS 2012	MONTANTS AMORT.PROV	MONTANT NETS 2012	MONTANT NETS 2011
ACTIFS NON COURANTS				-	
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	1	12 145 315,73	6 918 362,73	5 226 953,00	5 636 611,36
Immobilisations corporelles		-	-	-	-
Terrains		1 830 781 699,87	-	1 830 781 699,87	1 830 781 699,87
Bâtiments		763 942 277,38	123 644 555,15	640 297 722,23	642 283 341,69
Autres immobilisations corporelles	2	782 138 633,93	644 188 932,03	137 949 701,90	134 881 218,94
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations en cours	3	155 476 169,87	-	155 476 169,87	108 997 018,57
Immobilisations financières		-	-	-	-
Titres mis en équivalence - entreprises associées		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	4	5 493 064 725,00	158 016 395,81	5 335 048 329,19	6 536 860 608,62
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		700 579,00	-	700 579,00	1 183 475,95
Impôts différés actif		-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT		9 038 249 400,78	932 768 245,72	8 105 481 155,06	9 260 623 975,00
ACTIF COURANT				-	-
Stocks et encours		111 044 092,70	3 018 511,34	108 025 581,36	34 657 807,75
Créances et emplois assimilés		-	-	-	-
Clients	5	4 540 846 992,42	1 046 944 615,13	3 493 902 377,29	3 153 464 986,38
Autres débiteurs	6	3 650 887 491,63	-	3 650 887 491,63	1 815 004 873,28
Impôts	7	35 765 693,77	-	35 765 693,77	13 817 242,62
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants		18 559 989,19	-	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	8	4 323 778 955,94	82 065 171,53	4 241 713 784,41	3 424 069 097,67
TOTAL ACTIF COURANT		12 680 883 215,65	1 132 028 298,00	11 548 854 917,65	8 459 573 996,89
TOTAL GENERAL ACTIF		21 719 132 616,43	2 064 796 543,72	19 654 336 072,71	17 720 197 971,89

BILAN (PASSIF)

PERIODE DU 01/01/2012 AU 31/12/2012

PASSIF	NOTE	Montants 2012	Montants 2011
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves -(réserves consolidées)	9	1 078 562 383,88	917 268 439,84
Ecart de réévaluation		-	-
Résultat Net		1 138 362 878,24	543 963 944,04
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		3 478 065,94	3 478 065,94
Liaison inter unités		-	-
TOTAL I		4 720 403 328,06	3 964 710 449,82
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	10	436 853 837,63	396 861 721,64
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits comptabilisés d'avance	11	2 876 218 286,79	2 808 612 724,80
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 313 072 124,42	3 205 474 446,44
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	12	7 371 016 606,56	7 685 912 617,40
Impôts	13	34 463 586,86	27 360 978,53
Autres dettes	14	3 894 756 125,95	2 534 531 463,55
Trésorerie passif	8	320 624 300,86	302 208 016,15
TOTAL PASSIFS COURANTS III		11 620 860 620,23	10 550 013 075,63
TOTAL GENERAL PASSIF		19 654 336 072,71	17 720 197 971,89

TABLEAU DES RESULTATS (T.C.R.)

PERIODE DU 01/01/2012 AU 31/12/2012

Tableau des Comptes de Résultat	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes		10 668 324 920,19	10 502 821 802,78
Prestations de transport		9 798 500,00	10 362 500,00
Variation stocks produits finis et en cours		-	-
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		10 678 123 420,19	10 513 184 302,78
Achats consommés		9 901 551 987,93	9 809 404 576,39
Services extérieurs et autres consommations		189 060 679,24	238 001 643,18
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		10 090 612 667,17	10 047 406 219,57
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		587 510 753,02	465 778 083,21
Charges de personnel	15	752 666 736,67	614 661 000,41
Impôts , Taxes et Versements Assimilés		113 466 701,09	127 904 300,06
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 278 622 684,74	- 276 787 217,26
Autres produits opérationnels		8 605 957,44	36 090 645,69
Autres charges opérationnelles		24 245 156,35	36 271 098,64
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	16	303 668 045,29	281 024 043,73
Reprises sur pertes de valeur et provisions		326 771 478,08	292 591 518,85
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 271 158 450,86	- 265 400 195,09
Produits financiers	17	1 440 264 599,83	849 400 576,07
Charges financières	18	30 743 270,73	40 036 436,94
VI - RESULTAT FINANCIER		1 409 521 329,10	809 364 139,13
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		1 138 362 878,24	543 963 944,04
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		12 453 765 455,54	11 691 267 043,39
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 315 402 577,30	11 147 303 099,35
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 138 362 878,24	543 963 944,04
Eléments extraordinaires (produits) (... préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (... préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 138 362 878,24	543 963 944,04

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (Méthode directe)

PERIODE DU 01/01/2012 AU 31/12/2012

	NOTE	N	N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçu des clients		11 027 227 042,95	10 068 795 746,78
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels		- 11 564 733 153,75	- 12 406 729 216,86
Intérêts et autres frais financiers payés		- 29 134 257,43	- 25 108 137,39
Impôts sur les résultats payés		- 422 336 529,00	- 225 019 341,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	362 608,31
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		- 988 976 897,23	- 2 587 698 340,16
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		- 90 626 503,94	- 97 474 625,73
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		- 214 402 089,11	- 625 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		-	-
Intérêt encaissés sur placements financiers		-	-
Dividendes et quote-part de résultats reçus		2 732 069 459,29	4 344 163 083,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		2 427 040 866,24	4 246 063 457,27
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		- 326 289 740,89	- 332 311 886,30
Encaissements provenant d'emprunts		-	51 299 541,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)		- 326 289 740,89	- 281 012 345,30
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité		363 013,49	732 690,38
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		1 112 137 241,61	1 378 085 462,19
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		2 680 127 328,57	1 301 541 866,38
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		3 792 264 570,18	2 680 127 328,57
Variation de trésorerie de la période		1 112 137 241,61	1 378 585 462,19
Rapprochement avec le résultat comptable		1 138 362 878,24	543 963 944,04

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

PERIODE DU 01/01/2012 AU 31/12/2012

Désignations	NOTE	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 Décembre 2010		2 500 000 000,00			11 602 578,93	1 301 466 505,78
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des Immobilisations					- 11 602 578,93	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						- 350 000 000,00
Tantièmes						- 720 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs						- 30 000 000,00
Augmentation de Capital						
Résultat net de l'exercice						543 963 944,04
Solde au 31 Décembre 2011		2 500 000 000,00			-	1 464 710 449,82
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des Immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						- 350 000 000,00
Tantièmes						- 720 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs						- 31 950 000,00
Augmentation de Capital						
Résultat net de l'exercice						1 138 362 878,24
Solde au 31 Décembre 2012		2 500 000 000,00			-	2 220 403 328,06

الملخص

إن مجمعات الشركات هي ظاهرة حديثة النشأة تتميز بطبيعة مالية خاصة، وذلك لاختلاف نشاط الشركات التابعة، التي تكون تحت رقابة وسيطرة الشركة الأم. وهذا ما فرض عليها ضرورة توحيد قوائمها المالية على مستوى هذه الأخيرة، حتى يتسنى لمختلف المستخدمين القراءة المالية الموحدة للمجمع كما لو كان شركة واحدة. حيث تعتبر القوائم المالية الموحدة كمخرجات للنظام المحاسبي المالي وأداة من أدوات التشخيص المالي..

والدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مجمع صيدال أثبتت أهمية المعلومة القطاعية في معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمجمع. وأثبتنا من خلال هذه الدراسة أن القوائم المالية الموحدة هي معلومات منقوصة لتسليط الضوء على الوضعية الحقيقية للمجمع. الكلمات المفتاحية: المجمعات، القوائم المالية الموحدة، التشخيص المالي، المعلومة القطاعية.

Summary :

The complex companies are a phenomenon characterized by a special financial nature, for different activity subsidiaries, which are under the supervision and control of the parent company. This is what the imposition of the need to consolidate the financial statements at the level of the latter, so that different users to read the financial statements of the compound as if it were a single company. Where the consolidated financial statements for output to the financial accounting system and a tool of financial diagnosis.

The study applied our compound Saidal proved the importance of the information sector in knowing the true financial situation of the complex. And we have shown through this study that the consolidated financial statements are incomplete information to shed light on the real situation of the complex.

Keywords: Complexes, the consolidated financial statements, financial diagnostics, information sector.